

# الحرّيات الإعلاميّة في لبنان

صراعٌ على الهامش



بحث وكتابة: دجى داود  
بحث: روى سابا  
تحليل البيانات: غنى موسى  
تحرير وتدقيق: لميا الساحلي  
مراجعة: إيسار قبيسي  
ساعدت في البحث: سارة جهاد خازم  
تصميم: محمد ياسين  
صورة الغلاف: حسين بيضون.

تم إنجاز هذه الدراسة بتمويل من مؤسسة "فريدريش إيبيرت ستوتونغ" - مكتب بيروت. الآراء الواردة فيها هي آراء الكاتبات/الكتاب فقط ولا تعكس بالضرورة آراء المؤسسة. يسمح تجمّع "نقابة الصحافة البديلة" باستخدام المحتوى والنتائج المذكورة في هذه الدراسة شرط ذكر التجمّع كمصدر في كل مرة يتم الاعتماد عليه.

**FRIEDRICH  
EBERT  
STIFTUNG**

تجمّع  
نقابة  
الصحافة  
البديلة

## تمهيد

تنمو الحاجة إلى دراسة أحوال وأوضاع الحريات الإعلامية في لبنان مع اشتداد الأزمة التي أثرت بشكل مباشر على عمل الصحفيين والصحافيات والعاملين والعاملات في المجال الإعلامي، بشكل خاص، على اختلاف فئاتهم. وجاءت الأزمة مصاحبة بتضييق إضافي على حرية التعبير بشكل عام وحرية الصحافة بشكل خاص. وبما أنّ الصحافة هي في خط الدفاع الأول عن حقوق الإنسان وحيثيته، وحرية التعبير ومن ضمنها حرية الصحافة هي من ركائز الديمقراطية، فإنّ تراجعهما يعني تراجع القدرة على الدفاع عن الإنسان، وبالتالي عن شعب بأكمله. من هنا، يسعى "تجمّع نقابة الصحافة البديلة" في هذه الدراسة إلى رصد واقع الحريات الإعلامية في لبنان، والانتهاكات ضدّها والعوائق أمامها، وما يواجهه الصحفيون/ات يومياً من اعتداءات وصراعات، كما الحلول وسبل المقاومة المنشودة لمنع تدهور أكبر لهذه الحريات، وذلك بلسان صحافيين وصحافيات وعاملين وعاملات في المجال الإعلامي.

دجى داود

## ملخص

يعيش لبنان انهياراً ينعكس على مختلف القطاعات ومن بينها الإعلام، على صعيد المحتوى والجودة لناحية تلبية المعايير المهنية والتنوع كما الحريات. تتنوع الأسباب والعوامل التي تقود إلى ذلك التدهور، لكنّها جميعها تولّد شعوراً لدى العاملين والعاملات في المجال الإعلامي بالخوف خلال ممارستهم لعملهم سواء من رقيبٍ ما، أو ممّن يتربّص بهم، أو ممّن يلاحقهم بسبب تغطياتهم، أو حتى من خسارة وظائفهم أو التعرّض لاستغلالٍ داخل مؤسساتهم نفسها. فقد وجدت الدراسة أنّ أكثر من 60% من الصحفيين يشعرون بالخوف خلال ممارسة عملهم، فيما تعرّض أكثر من 70% منهم لانتهاكات خلال قيامهم بهذا العمل. مورست الرقابة على 70% من الصحفيين، فيما يُمارس أكثر من 85% منهم رقابةً ذاتية على المحتوى الذي ينشرونه خشيةً من استياء الممول أو مؤسّسة العمل أو خوفاً من الحملات الإلكترونية (trolling). وبينما يرى أكثر من 50% من الصحفيين أنّ الحريات في تدهورٍ مستمرٍّ منذ العام 2015، يعتبر 55% منهم أنّ هناك سبباً لمقاومة القمع الذي يتعرّضون له.

# جدول المحتوى

2	تمهيد
2	ملخص
4	جدول المحتوى
5	مقدمة
7	منهجية الدراسة

## الفصل الأول

12	هل يحترم لبنان حرية الإعلام؟
17	الأحداث المفصلية في تاريخ لبنان وتأثيرها على الحريات الإعلامية

## الفصل الثاني

21	التمويل وإملاءاته
26	تأثير التمويل على الحرية الإعلامية

## الفصل الثالث

32	الانتهاكات ومرتكبوها ونتائجها
32	1- أنواع الانتهاكات
33	أولاً: الرقابة
34	ثانياً: الاغتيالات
36	ثالثاً: الاستدعاءات
36	- مكتب مكافحة جرائم المعلوماتية
37	- الأمن العام: ترحيل وملاحقات
37	رابعاً: المحاكمات
38	- محكمة المطبوعات
40	- المحكمة العسكرية: أحكام بالسجن واستدعاءات بالجملة
41	خامساً: الاعتداءات الجسدية والمنع
43	سادساً: التهديدات الإلكترونية والرقابة الذاتية
47	سابعاً: العنف الجنسي
49	ثامناً: الانتهاكات داخل المؤسسات
50	- الطرد التعسفي
50	2- نتائج حتمية للانتهاكات

## الفصل الرابع

54	الإعلام في لبنان: مشاكل بنيوية
56	1- غياب الاستقلالية
58	2- مشكلة الوصول إلى المعلومات
61	3- الرقابة الإداريّة والذاتية
64	4- غياب السياسة التحريريّة
66	5- الإعلام كمنتهاك: التحريض وخطاب الكراهية نموذجان

## الفصل الخامس

72	بين التنظيم والحماية والوصاية
74	نقابات مع السلطة
79	التحديات القانونية

## الفصل السادس: خلاصات وتوصيات

83	استنتاجات
87	توصيات الدراسة
88	سبل المقاومة

يضيق الخناق على التعبير في لبنان خلال السنوات الأخيرة، وباتت حرية التعبير تهددها مخاطر جمّة، في مسارٍ عامٍ للبلاد بدأ قبل سنوات، وأتّضحت معالمه بفجاجة ما بعد ثورة 17 تشرين 2019 من خلال تدابير انتقامية واستدعاءات وإسكاتات حتى عبر الوسائل الإعلامية، ثم ظهرت في إجراءات الطوارئ إثر جائحة كورونا، وبعدها من محاولات إسكات بعد تفجير مرفأ بيروت في 4 آب/ أغسطس 2020، بالإضافة إلى محاولات إخفاء الانهيار الاقتصادي المتسارع، والمتراقب مع أزماتٍ سياسية واجتماعية وأمنية وقضائية، عبر سياسات تعميم. وبما أنّ حرية التعبير، ومن ضمنها حرية الصحافة، هي الضمانة الأولى لحرّيات الشعوب، وبما أنّ قمعهما هو المدخل الرئيسي لفرض أيّ نظام قمعي لسلطته - استناداً إلى تجارب ومسارات كانت فيها الأزمات مدخلاً مباشراً لمنع التعبير وقمع الصحافة - تسود مخاوف من عودة نهج الوصاية على الإعلام في لبنان، ومنع الإعلام من عرض الصورة الحقيقية للانهيار وأسبابه والمسؤولين عنه كشف ملفات الفساد، والتبعات الخطيرة لذلك على القدرة على الانتقاد والتعبير وبالتالي المساءلة والمحاسبة وهو ما يعزّزه تواطؤ من جزء من القضاء مع السلطة. ويتجلّى ذلك بوضوح بمطالبات رسمية من وزراء ومسؤولين لبنانيين بالابتعاد عن "السلبية" في التغطية و"تعميم الإيجابيات"، في ظلّ مرور البلاد بأزمة اقتصادية مصنّفة من أسوأ ثلاث أزمات في التاريخ.

تؤثر الأزمة المالية بشكلٍ مباشر على استمرارية الوسائل الإعلامية وبالتالي على توظيفها للصحافيين، كما على قدرتها على العمل باستقلالية، في ظلّ حاجتها إلى العثور على تمويل قد يكون مرتبطاً بأحزاب طائفية وبالطبقة السياسية الحاكمة أو حتى بتمويل ومصارف، ما يعيد بالتالي إنتاج حلقة الارتهان نفسها في الإعلام والسلطة. إضافةً إلى ذلك، ترخي الأزمة بثقلها على القطاع الإعلامي بطرق مختلفة، فأثر شحّ المحروقات أو انقطاع الكهرباء مثلاً على القدرة على البث أو وصول المراسلين إلى أماكن التغطية خارج بيروت، هذا عدا عن تأثير انخفاض قيمة الرواتب على حياة العاملين في المجال الإعلامي، وحاجتهم للبحث عن مصادر أخرى للعيش، مع ما يعنيه ذلك من ضغط وإجهاد وأثار على حالتهم النفسية.

وفي ظلّ تقاعس وسائل الإعلام التقليدية عن تقديم تغطية حيادية منحازة فقط للناس، تغيب أصوات ناشطين أو معارضين وتسود أصوات السياسيين والمسؤولين ورجال الأمن والدين، خصوصاً في أوقات الانتقال السياسي كالانتخابات<sup>1</sup>، في ظلّ نقص أو تغيب للتغطيات المتعلقة بقضايا النوع الاجتماعي والنساء. إذ ترتفع في الإعلام اللبناني الخطابات المهينة والمنكّلة بالفئات المهمّشة من بينها النساء ومجتمع الميم عين والفقراء الذين ارتفع عددهم ولا يزال بعد الأزمة، مع إفساح المجال للمسؤولين عن الأزمات التي يعانيها البلد ليروّجوا لمواقفهم. وقد شهدت السنوات الأخيرة، خصوصاً منذ العام 2015، توسّعاً تدريبياً للانتهاكات التي شملت التوقيفات والاستدعاءات والتهديدات للصحافيين والناشطين ومستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي<sup>2</sup>، عدا عن الاعتداءات بالضرب خلال التغطيات الميدانية أو المنع من التغطية، إلى جانب إقفال مؤسسات إعلامية<sup>3</sup> مختلفة بينها صحف وإذاعات، والأزمة التي تواجهها الصحافة الورقية نتيجة تراجع مبيعاتها والتي أدّت إلى إغلاق عدد من الجرائد. كلّها اتجاهات أدّت إلى تراجع حيز الحريات في لبنان وتحديداً حرية التعبير ومن ضمنها حرية الصحافة. وإذ يتعرّض العاملون والعاملات في المجال الإعلامي لمنع متزايد من أداء عملهم كما الاعتداء

الجسدي وحتى الاعتقال خلال تغطياتهم الميدانية، يتعرّضون أيضاً للرقابة داخل مؤسّساتهم الإعلامية. هذا فيما يتمّ استدعاء الناشطين والصحافيين<sup>4</sup> وكاشفي الفساد<sup>5</sup>، أو المنتقدين على وسائل التواصل الاجتماعي، للتحقيق معهم بدلاً من التحقيق مع مرتكبي الفساد. كل تلك القيود المفروضة على حرية التعبير والرأي والإعلام يمكن أن تؤدي إلى التدهور في حماية سائر حقوق الإنسان وحرياته، خصوصاً في المرحلة المفصلية التي يمرّ فيها لبنان. بناءً على كل ذلك، وغيره، تحاول الدراسة استبيان أساليب القمع الذي يطاول الصحافيين/ات ويحيلهم إما إلى البطالة الإجبارية أو الرقابة الذاتية أو السكوت، ما أدى إلى هذا التراجع في الحريات الإعلامية، كما تحاول استشراف أساليب مقاومة هذا القمع وكيفية المحافظة على الحريات وإرساء بيئة حاضنة تحمي الصحافيين والصحافيات والعاملات والعاملين في المجال الإعلامي.

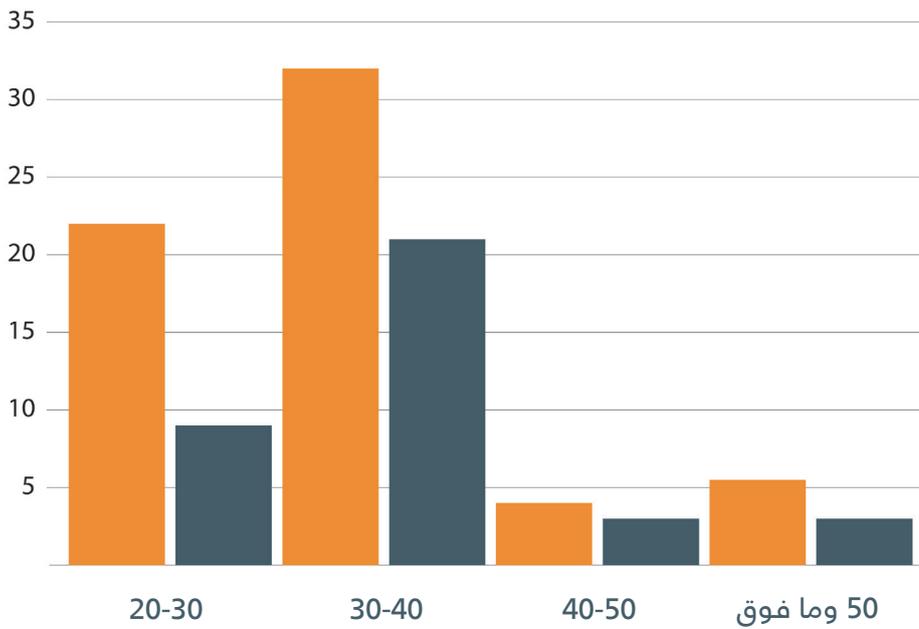


## منهجية الدراسة

للوصول إلى بيانات تعكس وضع الحريات الإعلامية في لبنان، كما لمعرفة الاتجاهات التي تحكم عمل العاملين والعاملات في المجال الإعلامي في لبنان، اعتمدت الدراسة على مقابلات عبر مقابرتين كمية ونوعية. الأولى عبر استبيان بعنوان "الصحافة في لبنان بين الحريات والوضع الاقتصادي" باستخدام "غوغل فورمز" Google Forms والثانية عبر مقابلات شخصية أجريت مع عدد من الصحفيين على مدى شهرين في أواخر 2021.

بلغ عدد العينة المُجيبين على الاستبيان من القطاع الإعلامي في لبنان 127 شخصاً 30.7% منهم/نّ ينتمون إلى الفئة العمرية من 20 إلى 30 عاماً، و53.5% منهم/نّ ينتمون إلى الفئة العمرية من 30 إلى 40 عاماً، ونسبة 7.1% من 40 إلى 50 عاماً، و8.7% يبلغون 50 عاماً وما فوق. وبلغت نسبة الإناث 63.8% فيما بلغت نسبة الذكور 36.2%. وتوزّع المجيبون/ات على قطاعات مختلفة، فكان 3.9% منهم/نّ من العاملين في وكالات أنباء، و7.9% منهم/نّ من العاملين/ات في صحف، و2.4% منهم من العاملين في إذاعات، فيما بلغت نسبة العاملين/ات في تلفزيونات 33.1%، أما النسبة الأعلى فكانت للعاملين/ات في وسائل إلكترونية، بنسبة بلغت 43.3%. إلا أنّ فئة بلغت نسبتها 9.4% أكدت أنّها لا تعمل في وسيلة إعلامية حالياً. وكان 55% منهم يعملون/ن في وظائف ثابتة بدوام كامل، فيما 9% منهم يعملون/ن بدوام جزئي، أما 36% منهم/ن، فكانوا

### تنوع الفئة العمرية بحسب الجندر للعينة



يعملون/نّ بشكل حرّ (فري لانس) أو لا يعملون/نّ إطلاقاً في الفترة الحاليّة. اختلفت سنوات الخبرة ضمن العيّنة التي شملها الاستبيان، فكان 12.6% منهم/نّ يتمتّع بخبرة تقلّ عن خمس سنوات، فيما 29.9% منهم يمتلكون خبرة بين 5 و10 سنوات، و30.7% منهم/نّ لديهم/هنّ خبرة بين 10 و15 سنة في المجال، و15.7% منهم ذوو وذوات خبرة تتراوح بين 15 و20 عاماً، أما الـ11.1% المتبقية فكانت تمتلك خبرة تزيد على 20 عاماً.

أما المقابلات الشخصية فشملت مراسلات ومراسلين ميدانيين وكُتّاباً ومحرّرين ومحرّرات ومصوّرين، كما مدرء ومديرات مؤسسات إعلاميّة تقليديّة ومستقلّة حديثة، وناشطين وناشطات في مجال الإعلام والحريات والحقوق. والعاملات والعاملون في المجال الإعلامي الذين تمّت مقابلتهم بغرض هذه الدراسة هم: الصحافية والمؤسّسة المشاركة في موقع "درج" ديانا مقلّد، الصحافي الاقتصادي محمد زبيب، الإعلامية إلسي مفرّج، المصورّ الصحافي مروان طحطح، المدير التنفيذي لمبادرة "عربال" أسعد ذبيان، الإعلامية جوزفين ديب، المديرية السابقة لـ"الوكالة الوطنية للإعلام" لور سليمان، الصحافية والإذاعيّة نور مخدّر، الصحافية مريم سيف الدين، الصحافية صباح أيوب، المؤسّس المشارك في موقع "ميغافون" جان قصير، المدير التنفيذي لـ"المفكرة القانونية" المحامي نزار صاغية، والإعلامي جاد غصن.

غاصت المقابلات التي انطلقت جميعها بسؤال حول مستوى الحريات الإعلاميّة في لبنان، في القيود التي يواجهها الصحفيون خلال عملهم الإعلامي، والسقف الذي يعملون تحته، كما علاقة التمويل والجهات المموّلة بالرقابة المباشرة وغير المباشرة على المحتوى الإعلامي، وتأثير ذلك على السياسة التحريريّة للمؤسّسات، إن وجدت. هذا بالإضافة إلى دور وسائل الإعلام واتجاهاتها، بما في ذلك النسق التصاعدي لإنشاء منصّات إعلامية تسمّى بالبديلة، والانتهاكات التي يتعرّض لها الصحافيات والصحافيون سواء داخل المؤسّسات الإعلاميّة أو خلال التغطيات أو عبر الملاحظات الأمنيّة أو الحملات الإلكترونيّة، كما الدور الذي تؤدّيه الأجهزة الأمنيّة والقضاء. وانتهت المقابلات بنقاشٍ عن سبل مقاومة تدهور سقف الحريات في لبنان، برأي العاملين فيه اليوم.

تقسّم الدراسة إلى خمسة فصول، هي "هل يحترم لبنان حرية الإعلام؟" والأحداث المفصليّة في تاريخ لبنان وتأثيرها على الحريات الإعلامية، التمويل وإملاءاته وتأثيراته، الانتهاكات ومرتكبوها ونتائجها، الإعلام في لبنان: مشكلة بنيوية، وبين التنظيم والحماية والوصاية. كما تصل إلى خلاصات وتطرّح توصيات لمقاومة التدهور الشديد في الحريات المدنيّة والإعلاميّة، بالإضافة إلى حماية العاملين في المجال الإعلامي، ضمن جهود لحماية حرية التعبير في البلد ككلّ.

- بلغت العينة البحثية 127 شخصاً، فرغم أنّ الاستبيان نُشر على نطاق واسع وتمّ تداوله عبر منصات التواصل الاجتماعي لإيصاله إلى أكبر عدد ممكن من الصحفيين، إلا أنّ التجاوب كان ضئيلاً حيث تعدّ العينة صغيرة مقارنةً بعدد العاملين في المجال الإعلامي في لبنان، والذين يبلغون الآلاف. لا يمكن الجزم بأسباب ذلك، خصوصاً أنّ الأمر مرهون بشكل أساسي برغبة شخصية تتعلق بشكل أساسي بالشعور بوجود طائل من المشاركة في استبيان حول الحريات في فترة عصيبة في التاريخ اللبناني. كما أنّ نشر الاستبيان جاء في فترة انتشار وباء كورونا وفي ظلّ انهيار اقتصادي جعل خدمة الإنترنت من الكماليات للكثيرين. يضاف إلى ذلك كلّهُ أنّ نشر الاستبيان اعتمد على مواقع التواصل الاجتماعي التي تعتمد خوارزميات خاصة لنشر الروابط، وبالتالي قد لا تكون الرسالة قد وصلت إلى جميع المستهدفين.

- تخضت نسبة النساء المشاركات في الدراسة نسبة الرجال المشاركين، وهو إذ يعكس انخراطاً للنساء في المجال، إلا أنّه لا يعكس الصورة الراهنة للمشهد الإعلامي الذي يسود فيه الرجال، وحيث النساء شبه غائبات عن المراكز القيادية فيه، فالمؤسسات التي تترأسها نساء قليلة لا تتخطى أصابع اليد، فيما المئات من المؤسسات الإعلامية يحتكر إدارتها رجال.

- تركّز الدراسة على تجارب وخبرات الصحفيين والصحافيات وتروي الأحداث بلسانهم، ولا تعرض مواقف الجهات الرسمية، لأنها بين ممارسي القمع، وأي رأي يصدر عنها يكون بمثابة نفي لمسؤولياتها ولا يفيد بأي شكل هذه الدراسة.

- قطاع الإعلام مرّ بتحوّلات حكمته وتطوّرات على مدى سنوات أوصلته إلى ما هو عليه اليوم، وهي تحتاج وقتاً أطول لدراستها بشكل معمّق.

- تُحاول الدراسة الوقوف عند كلّ الأسباب والعوامل المساهمة في الوضع الحالي للحريّات الإعلامية، لكنّ عيّنتها كانت ضئيلة، فيما تحتمل كلّ تلك الأسباب دراسةً معمّقة لفهم أكبر لتأثيرات التمويل، كما الوقوف عند كلّ الانتهاكات وكلّ من قُمعوا في محاولتهم تأدية عملهم. كما تحتاج المؤسسات الإعلامية وأداؤها، التقليديّة منها والجديدة، إلى دراسة معمّقة تقف عند أسلوبها وممارساتها، فيما تستحق حالة النقابات التي تسيطر عليها السلطة كما الكيانات المنظّمة للعمل الإعلامي في لبنان دراسةً شاملة فريدة.

- لم يرغب العديد من الصحفيين الذين قابلتهم الدراسة أو الذين استجابوا للاستبيان الكميّ في الإفصاح عن معوّقات عدّة شهدوها أو مورست بحقهم، ما يُشير إلى مدى تخييم الخوف على عملهم ويوميّاتهم، وما يستدعي أيضاً دراسة معمّقة لأسباب ونتائج ذلك على عملهم وعلى القطاع ككلّ.

- يعمل كلّ الأشخاص الذين تمّت مقابلتهم بشكلٍ أساسي في العاصمة بيروت، والتي بالرغم من كلّ الانتهاكات للعمل الإعلامي فيها، إلا أنّها تضمن نسبةً من الحرية، تبعاً لمركزيّتها في الأحداث،

ولتنوع المؤسسات والأشخاص العاملين فيها. لكنّ الحال ليس نفسه في الأطراف. فبعيداً عن العاصمة، تقرّر كلّ طائفة وكلّ حزب سقف الحريات والمسموح به أن يخرج من أخبار، إذ تصنّف المناطق اللبنانية ككلّ بحسب الطرف المهيمن عليها، فيما تقسم البلاد طائفيّاً وحزبياً وعائليّاً.

- كلّ المقابلات أجريت مع أشخاص من الجنسيّة اللبنانيّة، فيما يعمل في لبنان صحافيون أجانب، تختلف نسبة حرّيتهم باختلاف المؤسسة التي ينتمون إليها، كما تتأثر حرّيتهم بجنسيّتهم نفسها وسط عنصريّة مستفحلة ضدّ جنسيات وفئات، وهو ما ينسحب على الانتهاكات بحقهم كعمّال، إذ لا تمنح الكثير من المؤسسات أيّ حقوق للعاملين من جنسيات عربيّة، كالسوريّة والفلسطينيّة، وقد تدفع لهم مبالغ زهيدة كأجور، أو تحرمهم من الضمان الصحي، أو تهدّدهم بالطرد التعسفي، ما يؤثّر بشكل مباشر على نوعيّة عملهم، كما على الحريات في البلد ككلّ.

- بعض المجيبين على الاستبيان يعملون في مؤسسات عربيّة لها مكاتب في لبنان، وليس في مؤسسات محليّة.

- يستدعي الخوض في تأسيس ومهام وممارسات الهيئات النقابية العاملة في لبنان أو تلك المنظمة للعمل الإعلامّي دراسة خاصة لما تشكّله تلك الكيانات من حالة مطوّعة بالكامل لخدمة السلطة التي شكّلتها، وقمعها في كثير من الحالات للإعلام نفسه.

- بينما تحدثت الدراسة عن الحملات الإلكترونيّة كأحد أبرز التحديات التي تواجه الصحافيين/ات، إلا أنّها لم تتطرق إلى الهجمات الإلكترونيّة كملفّي التجسس والاختراق الرقميّن اللذين يشكّلان مخاطر متزايدة على حرّيّة الصحافة وقدرة الصحافيين على القيام بعملهم بحريّة ومن دون خوف، كونهما يحتاجان دراسة معمّقة خاصة، وكون الصحافيين/ات اللذين تعرضوا لهذا النوع من الانتهاك لم يتناولوا الموضوع بشكل علني بعد.

# الفصل الأول

هل يحترم لبنان حرية الإعلام؟

هناك اختلاف على تعريف الصحفي في لبنان بحسب التجربة المهنية والجهات التي تتعامل مع الموضوع، ويُستغلّ هذا "الاختلاف" في استهداف صحفيين/ات وتهديدتهم. إذ مع توسّع القدرة على إنشاء مواقع إعلامية مع وصول الإنترنت لعدد أكبر من المستخدمين، انخرط في المجال كثيرون من دون أن يكونوا دوماً صحفيين، لكنّ هذا "التشوّت" في تعريف الصحفي/ة لا يعاينهم ممارسو المهنة، بل فقط منتهكو حرية الصحافة، إذ إنّ الصحفي يُعرّف عنه عمله وخبرته وزملائه ومؤسّساته، ويبدو جلياً من هو/هي من نوعيّة عمله/ا.

وليس هناك اتفاق على تعريف حرية الصحافة، أو الصحافة الحرة في لبنان، إذ إنّ ذلك يخضع أيضاً للاستنساخ. ولكن بحسب التعريف الدولي هي أولاً جزء من الحرية الأوسع، أي التعبير والرأي. وبحسب تعريفات معجم "ميريم ويبستر" Merriam-Webster و"أوكسفورد" حرية الصحافة تعني الحقّ في نقل الأخبار ونشر الآراء من دون حجب أو تحكّم من الحكومة/الدولة. تضيف لجنة حماية الصحفيين (وهي منظمة دولية معنية بحرية الصحافة مقرها نيويورك) على التعريف، حق الصحفيين في الوصول إلى المعلومات ونقل الأخبار بأمان ومن دون خوف من الانتقام. وحرية الصحافة هي جزء من حرية التعبير التي يكفلها الدستور اللبناني والاتفاقيات والمعاهدات الدولية، بينها معاهدات صادق لبنان عليها. لكن بالرغم من أنّ الدستور اللبناني يكفل الحريات، إلّا أنّه يقيد حرية التعبير في المادة 13 بإضافة عبارة "ضمن دائرة القانون" بعد التأكيد على أنّ حرية إبداء الرأي قولاً وكتابةً وحرية الطباعة (...) كلّها مكفولة"، كما أنّ القوانين التي ترعى الإعلام في لبنان أي قانون المطبوعات وقانون البث الإذاعي والتلفزيوني تنصّ على أنّ حرية الإعلام لا تقيد إلا في نطاق القوانين العامة وتمارس في إطار أحكام الدستور والقوانين النافذة<sup>6</sup>. والقوانين العامة في لبنان تنصّ على عقوبات تصل إلى السجن في قضايا النشر والتعبير عن الرأي، في نصوص متعدّدة بينها قانون العقوبات وقانون المطبوعات وقانون المحكمة العسكرية وحتى القانون الانتخابي.

على أرض الواقع، تفيد تجارب الصحافيات والصحفيين بأنهم يتعرّضون للاعتداءات المختلفة خلال أدائهم لعملهم، ولا يعملون بأمان أو بدون خوف، فهناك مسارات تنفيذية تؤكّد وجود تقييد أكبر للحرية الصحافية، بينها قرارات حكومية واستثنائات حزبية. ويتعرّض العاملون والعاملات في المجال الإعلامي لمنع متزايد من أداء عملهم كما الاعتداء الجسدي وحتى الاعتقال خلال تغطياتهم الميدانية من قبل الأجهزة الأمنية أو الحزبية أو الجمهور، فيما يتعرّضون أيضاً للرقابة والتحق داخل مؤسّساتهم الإعلامية نفسها.

وفي تشرين الثاني/نوفمبر من العام 2020، امتنع لبنان عن توقيع بيان "التحالف من أجل حرية الإعلام" الذي طالب الدول الأعضاء بالعمل على توفير مزيد من الحماية للصحفيين وضمناً في الفضاء الرقمي، وإنهاء الإفلات من العقاب ليطمئن الصحفيون حول العالم من القيام بمهامهم بحرية. وندد البيان بالاعتداءات ضد الصحفيين واعتبر حرية التعبير ضماناً أساسية لحقوق الإنسان والإعلام حجر أساس للديمقراطية، مؤكداً أنّه لا يمكن للرأي العام أن يحاسب السياسيين ويؤدّي دوراً رقابياً من دون إعلام حرّ ومستقلّ. وتخوّف البيان من تراجع الحريات الإعلامية بسبب الأنظمة الديكتاتورية واستخدام الأدوات الرقمية للحدّ من حرية التعبير، ومن انعكاس ذلك في القوانين الجزرية والرقابية وفي الممارسات القمعية ضد الصحفيين التي تعيق تداول المعلومات في الفضاء الرقمي. وجاء امتناع لبنان عن كلّ ذلك بسبب ذكر البيان لضرورة تمثيل جميع الأفراد الذين

يطاولهم أنواع متعددة ومختلفة من التمييز والقمع وبينهم تحديداً مجتمع الميم-عين. وفي آذار/مارس 2022، رفض لبنان التوقيع على بيان آخر للتحالف نفسه يدعو إلى حماية الإعلاميات والصحافيات بعد "تصاعد العنف والاعتداءات على العاملات في مجال الإعلام يؤدي إلى تشويه المشهد الإعلامي من خلال تهديد التنوع وترسيخ عدم المساواة، إضافة إلى أنه يُشكّل خطراً على التعددية الإعلامية والديمقراطية ككل"، بحسب بيان للتحالف.

يرسم كل ذلك صورةً عن نهج جديد-قديم تمارسه الدولة اللبنانية، يتمثل في انتهاك حقوق الصحافيين، وتصميم على رفض حمايتهم، علماً أنّ لبنان في الحالتين كان الدولة الوحيدة في التحالف التي لم توقّع. يرى الصحافيون والصحافيات العاملون في لبنان، أنّ هذا النهج ينعكس على عملهم، ويدفعهم إلى الانخراط في مفاوضات يومية حول حقوقهم وحرّياتهم وقدرتهم على الوصول إلى المعلومة والخبر، أو التغطية الإعلامية من دون خوف من العواقب.

فصحيح أنّ لبنان عضو في تحالفات وبشارك في اجتماعات دولية تُعنى بحماية وحرية الصحافة، إلا أنّ امتناعه عن التوقيع على بيانات التحالف لحماية الإعلاميين والإعلاميات، بالإضافة إلى الانتهاكات المختلفة والمتصاعدة بحق العاملين في المجال الإعلامي، عدا عن مناقشة اقتراح قانون جديد للإعلام يكرّس العقوبة السجنية بحق الصحافيين (الفصل الخامس: بين التنظيم والحماية والوصاية)، ويهدد التعددية الإعلامية عبر فرض تراخيص مسبقة ومبالغ كبيرة لإنشاء وتسيير المؤسسات الإعلامية بما فيها المواقع الإلكترونية، كلّها ترفع المخاوف من انزلاق لبنان نحو المزيد من القمع لا بل قوننته.

انطلق البحث في هذه الدراسة بسؤال موحد للعينة، سواء في الاستبيان أو في المقابلات، وهو "هل تؤمنون بوجود حرية للإعلام في لبنان؟"، فأنت الإجابات مختلفة باختلاف التجارب والمقاربات، إلا أنّها اتفقت في النهاية على أنّ الحرية في لبنان لديها هامش معيّن يتّسع ويضيق بحسب الظروف. فاعتبر 69% من العينة أنّه "لا وجود للحرّيات الإعلامية في لبنان" (43% إناث و26% ذكور) في حين رأى 31% أنّ هذه الحرية متاحة (21% إناث و10% ذكور).

الاعتقاد بوجود حرّيات إعلامية في لبنان بحسب العمر والجنس ونوع المؤسسات وسنوات الخبرة

العمر	الاعتقاد بوجود حرّيات إعلامية في لبنان		الجنس	الاعتقاد بوجود حرّيات إعلامية في لبنان	
	نعم	لا		نعم	لا
20-30	12%	19%	ذكر	10%	26%
30-40	15%	39%	أنثى	21%	43%
40-50	2%	5%			
وما فوق 50	2%	6%			
نوع المؤسسة	الاعتقاد بوجود حرّيات إعلامية في لبنان		سنوات الخبرة	الاعتقاد بوجود حرّيات إعلامية في لبنان	
	نعم	لا		نعم	لا
تلفزيون	14%	19%	أقل من 5 سنوات	6%	7%
وسيلة إلكترونية	12%	31%	بين 5 و10 سنوات	7%	23%
إذاعة	0%	2%	بين 10 و15 سنة	11%	20%
صحيفة	3%	5%	بين 15 و20 سنة	4%	12%
وكالة أنباء	0%	4%	أكثر من 20 سنة	4%	7%
لا أعمل في وسيلة إعلامية حالياً	2%	7%			

رأى 11 من الصحفيين الـ 13 الذين أجريت معهم المقابلات أنّ هناك حرية للتعبير في لبنان، لكنّها تتعرّض لخطر داهم، خصوصاً في السنوات الأخيرة، فيما اعتبر اثنان منهم أنّه ليس هناك حرية إعلامية. واعتبر اثنان من ضمن الصحفيين الـ 13 أنه ليس هناك ديمقراطية في لبنان من الأساس. لكن جميع الصحفيين الذين قابلناهم خلال الدراسة اتفقوا على كون هذه الحرية، ومن خلفها حرية الإعلام، لديها هامش يتّسع ويضيق، وتحدّه ضوابط وقيود، تختفي وتظهر باختلاف الأحداث التي يمرّ بها لبنان، وباختلاف الأشخاص الذين يمتهنون الإعلام، إذ إنّها تتأثر أيضاً بقرارٍ ورأي شخصي واتجاهات فردية. كما تتأثر حرية الصحافة بالقيود التي تفرضها المؤسسات الإعلامية نفسها وبالانتهاكات التي تتعرض لها حقوق العاملات والعاملين داخلها، كما بمحاولات التطويق التي يتعرّض لها العامل في مجال الإعلام داخل المؤسسة أو خارجها. ويلفت الصحفيون والصحافيات الذين قابلناهم إلى أنّ الشكل البارز للعمل الإعلامي هو تكريس منابر لنقل أصوات من هم في السلطة، سواء كانت جهات سياسية أم اقتصادية أم دينية أم حزبية أم أمنية، ويأتي صوت الناس وما يمرّون به ثانوياً، هذا إن أتى. ويرى هؤلاء الصحفيون أنّ أغلب المؤسسات العاملة في لبنان منشأة وممولة من هذه السلطة، وهي منابر تنطق باسمها، في حين أنّ الإعلام بمفهومه العام يشترط نقل صوت الناس. (الفصل الرابع: الإعلام في لبنان: مشكلة بنيوية).

” مقارنةً بمحيطنا، يمتلك لبنان حرية فردية وإعلامية نسبية، مع وجود مخاطر كبيرة على هذه الحريات.“

“

ديانا مقلد، صحافية لبنانية، مؤسسة ورئيسة تحرير “درج”

” لا شك أنّ هامش الحريات في لبنان يقلّ كلّ يوم، وهو بالأصل لم يكن هامشاً كبيراً. كانت هناك أشكال من ممارسة الحرية إلى حدّ ما، ضمن ضوابط قاسية وحديدية بطبيعة النظام السياسي الاجتماعي المهيمن. لدينا حدّ أدنى من الحريات التي يستطيع الفرد أن يقول إنه يجب النضال للدفاع عنها ومحاولة توسيعها، لأنّها مهدّدة بالزوال.“

“

محمد زبيب، صحافي اقتصادي لبناني، عمل في “الأخبار” حتى 2019

” لبنان كان البلد الوحيد في العالم العربي الذي يمتلك حريات إعلامية. حرية التعبير مكرّسة في الدستور اللبناني، وكنا نتغنّى بها. لكن انطلاقاً من العام 2015 أو 2016، حدث تراجع كبير في الحريات الإعلامية في لبنان. وحين يتحوّل النظام من نظام ديمقراطي حرّ إلى نظام بوليسي، تندثر الحرية الإعلامية.“

“

لور سليمان، رئيسة تحرير “الوكالة الوطنية للإعلام” سابقاً

”بعد انتفاضة 17 تشرين، تبين أنه لا توجد حريّات. شاهدتُ كيف تعرّض الصحفي للاعتداء الجسدي واللفظي من الأجهزة الأمنيّة. وكيف كان يُساق إلى المحكمة العسكريّة، وليس محكمة المطبوعات، بسبب رأي عبّر عنه على فيسبوك أو تويتر.“

“

نور مخدّر، صحافية في صحيفة ”النهار“ وإذاعة ”صوت الشعب“

”هناك حريّات إلى حدّ كبير خصوصاً إذا قارنا وضعنا مع وضع دول الجوار. لكن هل هي الحرية التي نطمح إليها؟ كلاً. لا يمكننا نشر كاريكاتور ينتقد رئيس الجمهوريّة أو رجل دين أو كلّ ما يمسّ بالسلطة. والقمع في هذا الإطار لا يصدر دائماً عبر القوى الأمنيّة أو الأجهزة الرسميّة، بل من خلال الذباب الإلكتروني الذي يتعرّض لنا ويهدّدنا، لا سيما نحن النساء.“

“

إلسي مفتّح، إعلامية في ”صار الوقت“ على ”إم تي في“،  
منسّقة تجمع نقابة الصحافة البديلة بين 2021 و2022

”مقارنةً بدول الجوار، هناك حرية تعبير. لكن في لبنان يمكننا أن نحكي، ولا يمكننا أن نفعل. يمكن لأيّ كان أن يحكي عن فساد السلطة السياسيّة في لبنان، لكن حين يبدأ أحدهم بملامسة الخطوط الحمراء التي رسمتها هذه السلطة، مثل لعبة الطوائف والأحزاب أو تهديد مصالح مكوّناتها الحقيقيّة، حينها يواجّه بالقمع. ومع ذلك، أعتقد أننا استطعنا كسر حواجز كثيرة.“

“

أسعد ذبيان، مؤسس مبادرة ”غريال“

”كمصوّر، ازدادت صعوبة العمل على الأرض اليوم. أصبح احتمال تعرّضي لاعتداء، خلال تغطية حسّاسة، أكبر. كما أنني صرتُ أفكر مرّتين قبل نشر أيّ صورة حسّاسة، التقطتها، عبر حساباتي على وسائل التواصل.“

“

مروان طحطح، مصوّر صحفي لبناني منذ العام 2000

”مقارنة لبنان بالديكتاتوريات في تقييم الحريات، ليس معياراً. هناك عوامل تساعد الصحفيين على التسلّل وخلق هامش، محاولين الدّفاع عنه قدر المستطاع، وذلك يعود إلى سببين: الأوّل شكل النظام السياسي اللبناني المبنيّ على أطراف تتصارع بشكلٍ دائم، ما يسمح بوجود هامش من النّقد. والثاني هو أنّ الناس رفعت السّقف كثيراً، خلال الانتفاضة وبعدها. وحين يكون صوت النّاس عالياً إلى هذه الدّرجة، رغم كلّ الانتهاكات بحقّها ومحاولات إسكاتها، لا يمكن أن يكون صوت الإعلام خافتاً.“

“

جان قصير، مؤسس مشارك ومدير منسّقة ”ميغافون“

”هناك حريات، ويمكن للمرء أن يختار بين أن يكون حرّاً أو لا. لا شك أنّ هناك محاولات لتقييد هذه الحريات من خلال استخدام ضغوط عدّة، لكن يمكن القول إنّّه لا يزال هناك في لبنان هامشاً كبيراً من الحريات.“

“

جوزفين ديب، إعلاميّة لبنانية تعمل حالياً في قناة “الجديد”

”ليس هناك حريات إعلاميّة في لبنان، بل هامش من الحرية يحاول كلّ صحفي خلقه، كل على طريقته. ولا شك أنّ المؤسسة الإعلامية التي يعمل معها تؤثر على توسيع هذا الهامش أو تضيقه، فيمكن للصحافي أن يختار تلك التي تناسبه وتناسب توجهاته السياسيّة. قد يضيق هامش حريّتنا كصحافيين، لأنّ رئيس جهاز أمني تربطه علاقة صداقة مع رئيس التحرير أو مدير التلفزيون مثلاً.“

“

مريم سيف الدين، صحافية لبنانية (فريلانسر)

”هناك حرّيّة لكن ضمن حدود. السّلطة السياسيّة في لبنان استنسابيّة، يمكنها أن تمارس القمع متى أرادت لكنّها تتحاشى ذلك نتيجة تركيبة البلد الطائفية التي أوجدت ما يُسمّى بـ “الحرية”، لأنّه لا يمكن لأيّ زعيم أن يحكم بمفرده. فالحرية بدايةً هي بقدرتهم هم على شتم بعضهم البعض، وبقدرة جماعاتهم على شتم بعضها البعض. وسط هذه الفوضى الطائفية، أصبح هناك حرّيّة.“

“

جاد غصن، إعلامي لبناني مُنتج “بودكاست”

”قد نختلف حول حجم الحرية، إن كانت واسعة أو ضيّقة أم محترمة من الدولة، لكن هناك هامش حرّيّة مهمّ نسبياً. هي مضمونة في الدستور وقانون الإعلام الذي كرّس حرّيّة النشر والبث، من دون رقابة مُسبقة. وبالتالي يوجد هامش حرّيّة ومضمون لكن هل هو كافٍ؟ هل يمكن للصحافي أن يعيش حياةً كريمة بسببه؟ وفي حال كان لدى الصحافي هامش حرّيّة مخالفاً للخُطّ التحريري الذي رسمته المؤسسة التي يعمل فيها، هل يبقى هذا الهامش؟ أم يحدّد رأس المال مسار حرّيّة الإعلام؟ كيف تعمل المحاكم في لبنان؟ هل تعمل على توسيع الحرية أم تضيقها؟ وكيف تفسّر القوانين؟ كلّ ذلك، من محاكم ورأس مال وأداء السّلطة من شأنه المساهمة في توسيع هامش الحرية أو الحدّ منه.“

“

نزار صاغية، محام وحقوقى لبناني، المدير التنفيذي لـ “المفكرة القانونية”

”مشكلة الإعلام ليست بحرّيته، بقدر إعلامه. لا يوجد إعلام في لبنان، بالمعنى المهنيّ للكلمة. أيّ أنّه لا يستوفي الشروط المهنيّة لوجوده، وأبرزها الاستقلاليّة. في المقابل، هناك حرّيّة تعبير نسبيّة، لكنّها تتراجع.“

“

صباح أيوب، صحافية لبنانية

# الأحداث المفصليّة في تاريخ لبنان وتأثيرها على الحريات الإعلاميّة

يُجمع الصحفيون والصحافيات الذين قابلناهم على اختلاف منسوب الحريات الإعلاميّة في لبنان باختلاف الأحداث التي يشهدها البلد، وبحسب ما تمليه المرحلة سياسياً بما يتماشى مع ميزان القوى سواء كان داخلياً أو خارجياً، لكنهم يرون أنّ حرية التعبير "ليست بخير" دائماً، في حال اتّفتحت مكوّنات السلطة في لبنان أو تناحرت. يتحدث هؤلاء أيضاً عن عوائق تكبّل الصحفيين يومياً، تقلّ وتزيد، بحسب مستوى التوتر في الفترات التي تسبق أو تتخلل أي استحقاق أساسي في لبنان، وعمّا يصفونه بأنّه صراع أو مفاوضات يخوضونها يومياً في عملهم. ويشيرون إلى أحداث مفصليّة تأثرت فيها الحريات، وهو وضع الصحافة منذ تأسيسها في لبنان والذي برز بشكل خاص وفاقع خلال الحرب اللبنانيّة، وخلال فترة الوصاية السوريّة على لبنان، وخلال فترة الاغتيالات السياسيّة والنزاعات المسلّحة أو الحروب التي شهدها لبنان، مروراً بتأثيرها بالتظاهرات الشعبيّة وغيرها من الأحداث. لكنّ المفارقة اليوم هي أنّ هناك مناطق أكملها تعيش تحت تعتيم إعلامي بسبب عدم رغبة الأحزاب المسيطرة عليها بخروج أي نوع من أنواع الانتقادات لها، ويظهر ذلك جلياً في جنوب لبنان حيث هناك قيود على العمل الصحافي. وفي المجمل، فإنّ كل المناطق البعيدة عن العاصمة بيروت تحصل على تغطية أقل.

رافق القمع الإعلام اللبناني منذ أكثر من 150 عاماً<sup>7</sup> (صدرت أول صحيفة في لبنان عام 1858)، خصوصاً في مراحل الاحتلال العثماني والانتداب الفرنسي واستمر ذلك إلى ما بعد الاستقلال، وارتفع منسوبه في زمن الحرب<sup>8</sup> اللبنانيّة (1975 - 1990)، حيث كانت التغطيات الإعلاميّة تتأثر بحسب القدرة على الوصول إلى الحدث أو بحسب الطرف الذي يسيطر على المنطقة التي حصل فيها، فكانت دائماً منقوصة أو تقدّم وجهة نظر طرف معيّن. والمفارقة أنّ هذا النمط مستمرّ حتى اليوم بسبب استمرار سيطرة قوى الحرب نفسها على السلطة السياسيّة، واستمرار التقسيم الطائفي والمناطقية. إلى ذلك، نكّلت الوصاية السوريّة بالصحفيين حيث شهدت فترة هيمنتها على لبنان ترهيباً ممنهجاً للصحفيين وعشرات الاستدعاءات وجرائم الاغتيال. وقد يوحى المشهد الإعلاميّ العام في لبنان بأنّ الحرية مكفولة، لكنّ الحقيقة هي أنّ حرية الكراهية هي فقط المكرّسة في لبنان، حيث يمكن لأيّ كان، من سياسيين ومواطنين وإعلاميين، التحدث بسقف عالٍ إن كان ما يقولونه يستهدف فئة أو جماعة أو طائفة مقابلة في البلد، ضمن سقف الجهة أو الحزب أو الطائفة التي ينتمون إليها وأجندتها السياسيّة. هنا تصبح إثارة النعرات الطائفية (التي يعاقب عليها القانون) مجازة لبعض الأشخاص، بينما إن استخدم مواطن أو إعلامي حرية التعبير للجمع بدلاً من التقسيم، أو للدفاع عن الحقوق وإلقاء الضوء على إخفاقات السلطات اللبنانيّة، يلاحق ويهدد ويضيّق عليه.

”كلّما ارتفعت حدّة الانقسامات السياسيّة والطائفية في البلد، نتجت عنها ظاهرتان متلازمتان متناقضتان: هامش حرّيّة واسعاً لممثلي الانقسامات، لدرجة يصبح لديهم الحقّ في الاعتداء على الآخرين والاستهداف من دون أيّ رغبة أو قدرة لدى القضاء لملاحقتهم، والوجه الآخر يتجلّى في تحريك أدوات السلطة، وعلى رأسها القضاء وأجهزة الأمن والجهاز المنظمّ لدى الأحزاب، بهدف قمع الناس غير المحميّة من قوى السلطة ومحاولة تطويق وإرهاب هؤلاء.“



الصحافي محمد زبيب

”نحن في بلد ليس فيه نظام سياسي واضح ومعرّف، بل منظومة ميليشياويّة أمّنيّة وحزبيّة وإعلاميّة ودينيّة، ومؤخراً مصرفيّة. نحن، كشعب، نعيش ضمن كيان غير محدّد المعالم. الفوضى التي نعيش فيها تفوق الوصف والتصنيف، لدرجة أنّه لا يمكن تحديد هويّة نظامنا. لا هو دكتاتوري ولا ديمقراطي ولا يسار ويمين. والإعلام هو جزء من هذه الفوضى“.

“

الصحافية صباح أيوب

في مراجعتهم للأحداث المفصليّة وتأثيرها على عملهم، يؤكّد الصحافيون الذين قابلناهم أنّ زمن الوصاية السوريّة كان الأسوأ على القطاع الإعلامى وعمله ككلّ. إذ تمّ إخضاع صحافيين للرقابة، ومُنعوا من السفر، أو تعرّضوا لتهديدات وابتزازات، هذا عدا عن الذين قتلوا.

”خلال الحقبة السوريّة في لبنان، جميعنا عاش معنى كمّ الأفواه من خلال اغتيال سمير قصير، وقبلها، منع وسائل الإعلام من بثّ نشرات الأخبار. كُنّا ممنوعين من رواية ما يجري في البلاد. اليوم، يستحيل تكرار ذلك. سقف الحريات الإعلاميّة علا أكثر بعد الانسحاب السوري من لبنان. صحيح أن ذلك ولّد فوضى، لكنّي أفضل الفوضى على القمع“.

”أكبر دليل على مدى تحكّم السياسة بالإعلام، وعلى صعوبة خلق عمل حرّ وحقيقي في هذا البلد، الحادثة التاريخيّة، حين صدر قرارٌ بمنع جميع وسائل الإعلام اللبنانيّة من بثّ النشرات الإخباريّة لحوالي أربعة أشهر“<sup>9</sup>.

“

الصحافية ديانا مقلد

”كان يتمّ توقيف الناشط أو الصحافي ويُساق إلى عنبر أو الـ”بوريفاج“ خلال الحقبة السوريّة، ولاحقاً صار يُساق إلى وزارة الدفاع ومخابرات الجيش والمحكمة العسكريّة، ثم إلى القوى الأمنيّة، إلى أن صارت الأجهزة الأمنيّة تفكّر مليّاً قبل اتّخاذ قرار توقيف صحافي أو ناشط. هذا لأنّ صوتنا أصبح عاليّاً“.

“

الإعلاميّة إلسي مفرّج

بعد انسحاب الجيش السوري من لبنان عام 2005، ارتفعت القدرة على التعبير في الإعلام، وانخفضت نسبة الرقابة أو الوصاية المتمثّلة في المنع والحظر، لكنّ خطاب الإعلام أصبح أكثر طائفية وتقسيمياً أيضاً، كون المنظومة الحاكمة لعبت وتلعب على الوتر الطائفيّ وتغذّيه كي تفرض نفسها كلّما أحسّت بالخطر أو بتغيير في المشهد قد يؤثّر على بقائها، وكلّ ذلك يحصل في الإعلام أولاً.

في تلك المرحلة، قُتل صحفيون وكُتاب ضمن موجة اغتيالات هزّت لبنان، أغلبهم له مواقف معارضة للوجود السوري. منذ ذلك الحين، مرّ لبنان بأزمات داخلية سياسية واشتباكات أمنية أقرب إلى حروب أهلية مصغّرة، كما احتجاجات مطلّية مختلفة. وبعدها بعشر سنوات، أي في 2015، انطلقت احتجاجات كبيرة على خلفيّة أزمة النفايات في لبنان، كانت حاشدة والصوت فيها عالياً، واستخدمت مواقع التواصل الاجتماعي للحشد، قبل أن تخفت لاحقاً إثر التضييق الذي مارسته السلطة السياسيّة في لبنان على سعد عدّة على الناشطين المشاركين والإعلاميين الداعمين للحراك.

”التواصل الاجتماعي. إذ إنّ حراك 2015 كان بمثابة جرس إنذار للسلطة السياسية في لبنان، فقد كان أوّل حراك شعبي كبير ضدّ السلطة.“



الصحافيّة ديانا مقلد

عام 2019، خرج اللبنانيون إلى الشوارع بالآلاف في ما أصبح يعرف بانتفاضة 17 تشرين التي اختلفت عن الاحتجاجات السابقة، وكانت أقرب إلى ثورات الربيع العربي إذ كان سقف التعبير مرتفعاً وكانت شعاراتها غير محصورة بقطاع أو قضية، ورفعت الشعار الشهير ”كلّن يعني كلّن“ حيث استهدفت شعاراتها التي اتخذ بعضها شكل شتائم، جميع أطراف السلطة، وحُظمت الكثير من القيود التي كانت تعيق التعبير ومسّت بالزعامات الحاكمة في لبنان. في أيامها الأولى، كان الإعلام ناقلاً بارزاً لها، ثمّ بدأ فرض التهذيب على الشاشات، وإسكات منتقدي السلطة السياسيّة على الهواء بدلاً من رفع صوتهم. حين توقّفت التظاهرات، راجت الملاحقات الأمنيّة المستمرّة حتى اليوم ضدّ ناشطين بسبب كتاباتهم على مواقع التواصل الاجتماعي. أقدم صحفيون على الاستقالة من مؤسسات إعلاميّة كانوا يعملون فيها منذ سنوات بسبب مواقفها التحريضيّة ضدّ المتظاهرين.

”ماذا تغيّر بين 2015 و2019 حتى تراجعت الحرية الإعلامية؟ لست أدري. لكن من خلال عملي وتواصلتي مع المؤسسات الإعلاميّة، لمسنا وكأنّ قراراً اتخذ بقمع حرية الإعلام.“



الصحافيّة لور سليمان

منذ 2019، يتدهور الوضع الاقتصادي في لبنان، بسبب سياسات اقتصادية اعتمدها الدولة، وهو يسوء يومياً، ما له تأثيرات مباشرة على الصحفيين والصحافيات، كونهم يمتنون الصحافة وبالتالي يعتاشون منها. وقد اعتبر 45.7% من المجيبين على الاستبيان أنّ الأوضاع الاقتصادية والأمنية والسياسية في لبنان تؤثر نسبياً على حرية ممارستهم للعمل الإعلامّي، فيما اعتبر 44.9% أنّها تؤثر بشكل مباشر، ولم يرَ 9.4% منهم أنّ لها أي تأثير.

”الإعلاميون مقيّدون اليوم، لأسبابٍ متنوّعة قد تكون داخليةً وخارجيةً. ومع الوضع الاقتصادي المتردّي الذي يعيشه البلد، أصبح الصحفي مضطراً لأن يمارس رقابةً ذاتيةً، ويحسب كل كلمة يقولها أو رأي يعبّر عنه.“

”  
الصحافية نور مخدر

”لا أعلم الى أي حدّ هناك ترابط بين الأوضاع الاقتصادية والحدّ من حرية التعبير، لكن الأساس أن هناك قراراً بقمع هذه الحرية. ولا شك أن الصحفي أصبح يراعي المؤسسة التي يعمل فيها بشكل أكبر خوفاً من أن يفقد وظيفته، بمعنى آخر لقد أصبح الصحفي يخاف وأصبح حذراً في التعبير عن رأيه. أما اليوم فالصحافي يلتزم السكوت خوفاً من تحويله إلى مكتب مكافحة جرائم المعلوماتية.“

”  
الصحافية لور سليمان



# الفصل الثاني

التمويل وإملاءاته

تخضع الحريات الصحافيّة في لبنان لضوابط وقيود، تبدأ من الصحافي نفسه والمؤسسة التي يعمل فيها وخطها السياسي، وتتأثر بالملفات التي يغطّيها، أو المنطقة التي يحصل فيها الحدث ومن يسيطر عليها، لتصل إلى التمويل ومصادره، وبالتالي إلى المنظومة السياسية في لبنان، وأصحاب القوّة والنفوذ والثروات في لبنان وخارجه، وفقاً للمقابلات التي أجرتها الدراسة. فوسائل الإعلام العاملة في لبنان لا تتأثر فقط بالمنظومة الحاكمة في لبنان فحسب، بل أيضاً بولاءات ومصالح وأنظمة سياسيّة ودول، قريبة أو بعيدة، تؤدّي دوراً في الأحداث التي تدور فيه. فالكثير من المؤسسات تتلقّى "هدايا" من أنظمة عربيّة، أو تمويلًا مباشراً وغير مباشر أو غير مصرّح عنه منها، بأشكال مختلفة، وقد قدّمت تسريبات "ويكيليكس" عام 2015 أمثلة عن ذلك، كما كان لسقوط أنظمة عربيّة خلال ثورات الربيع العربي دور في كشف حجم تأثير التمويل الخارجي الذي لم يكن خافياً على أحد.

من نافل القول إنّ التمويل حاجة أساسيّة للإعلام كي يستمرّ، كون النماذج المالية التي تعتمد عليها وسائل الإعلام غير مستدامة، ولا تغطي النفقات الإنتاجية. فلا الاشتراكات نجحت في تحقيق مردود كاف، ولا الإعلانات حتى شكّلت مصدراً كافياً، ولا قدّمت الوسائل الإعلاميّة خدماتٍ إعلاميّة مدفوعة كالتدريب وإنتاج المحتوى وغيرها لتحقيق مردود إضافي وطبعاً لم تشكّل مبيعات الصحف مصدراً يحكى به للإيرادات. ولكن وسائل الإعلام الرئيسيّة في لبنان تعتمد على التمويل السياسي (داخلي أو خارجي) بصورة أساسيّة، إذ إنّ غالبية المؤسسات الإعلاميّة الأكثر انتشاراً، سواء كانت صحفاً أم محطات تلفزيونيّة أم إذاعات وحتى مواقع الإلكترونيّة، مملوكة لجهات سياسيّة فاعلة في النظام الطائفي القائم في البلد أو ممولة منها، أو تدور في فلكها، ما يحكم أيضاً سياساتها التحريريّة وخطابها العام الموجه إلى الجمهور. وكشفت دراسة أجرتها مؤسسة "عيون سمير قصير" (سكايز) ومنظمة "مراسلون بلا حدود" عام 2018، أنّ 43% من وسائل الإعلام تضمّ على الأقل عضواً واحداً من العائلات السياسية الـ 12 التالية في هيكلية ملكيتها أو في مجالس إدارتها، أو في الاثنين معاً: تويني، والحريري، وعون، وميقاتي، وفارس، والمرّ، وسلام، وخياط، والظاهر-سعد، والخازن، وإده، وفرعون. ولاحظت أنّ أكثر من ثلث الوسائل مملوكة مباشرة من إحدى هذه الأسر.

هكذا تصبح المؤسسات الإعلاميّة موجهة كلّ منها إلى جمهور معيّن لا إلى جميع الناس بصورةٍ تضع في أولوياتها الإنسان وما يعيشه، فتكون منبراً للأحزاب أو السياسيين وأصحاب النفوذ ورأس المال والثروات، بما يضمن انتشار سردية هؤلاء، ويعيق بالتالي تمثيل كلّ الفئات التي تقيم على الأراضي اللبنانيّة، خصوصاً الفئات المهمّشة كالفقراء والنساء والكويريين/ات واللجئيين/ات، وحتى القاطنين في الأطراف، ويجعل هذه المؤسسات بمثابة صدى لخطابات من هم في السلطة ومنبراً يعزّز آراءهم وقراراتهم ونفوذهم.

توزّعت الجهات التي تموّل المؤسسات الإعلاميّة ضمن عيّنة الدراسة نفسها، على الشكل التالي: دول، بنسبة 23 بالمئة، وأحزاب بنسبة 6 بالمئة، ومنظمات بنسبة 18 بالمئة ومصارف بنسبة 6 بالمئة، وسياسيين بنسبة 8 بالمئة. فيما قال 25 بالمئة إنّ مؤسساتهم تعتمد على الإعلانات في تمويلها وبعضها لصالح مصارف أو إعلانات سياسية تؤثّر على الوسيلة الإعلاميّة وسياستها التحريرية وقدرتها على الانتقاد أو المحاسبة. هذا بالإضافة إلى أنّ سوق الإعلانات مرّ بأزمة في لبنان تحديداً بين عامي 2014 و2017، حين انسحب المعلنون الإقليميون بعد

فضيحة "إيبسوس" وأزمة شركة "شويري غروب"، وهو ما أدى إلى تراجع مصدر أساسي لمداخل بعض الوسائل الإعلامية.

وعن تلك الفضيحة يروي الإعلامي جاد غصن "في تلك الفترة، كان يتمّ تسعير الإعلان التلفزيوني حسب نسب المشاهدة. فإذا كانت نسبة المشاهدة عالية، يرتفع سعر الإعلان حكماً، ما يعني مداخل أكبر. واتّهمت كلٌّ من "الجديد" و"أم تي في" حينها شركة "إيبسوس" بأنها متّفقة مع "إل بي سي" ووكيل الإعلانات "شويري غروب" من تحت الطاولة على إبقاء "إل بي سي" في المرتبة الأولى دائماً حسب الإحصائيات، من أجل أن يرتفع سعر الإعلان لديها، فتبيع "شويري غروب" الإعلانات لـ "إل بي سي"، فيستفيد الطرفان". بالنتيجة قرّرت "الجديد" و"أم تي في" وقف التعامل مع "إيبسوس" وإحضار شركة أخرى هي GFK التي صارت تعطي المراتب الأولى لـ "الجديد" و"أم تي في" على حساب "إل بي سي"، الأمر الذي دفع بالمعلن الإقليمي مثل كوكاكولا، إلى وقف التعامل مع لبنان وصار يوزع إعلاناته على مصر وباقي الدول. نتيجة لذلك أصبحت إعلانات المصارف شبه الوحيدة المتبقية، وهذا طبيعي لأنّها كانت تبيع مئات ملايين الدولارات"، بحسب غصن الذي يستغرب استمرار المصارف اليوم بالإعلان على الرغم من أنّها مفلسة، ويجد تفسيراً وحيداً وهو أنّ الإعلان في هذه الحالة في هذه الأيام هو عبارة عن رشوة.

وتبيّن في الاستبيان أيضاً أنّ 14 بالمئة من الوسائل الإعلامية تعتمد على الجمهور في التمويل، عبر الاشتراكات. وهنا، يجب توضيح أنّ اشتراكات الصحف لا تعطى أي مردود يذكر لكنّها تضمن لها حداً أدنى من الانتشار، فلجأ بعضها إلى اشتراكات إلكترونية (النهار مثلاً، بكلفة 6 دولارات شهرياً). أما اشتراكات التلفزيونات للبث المباشر والبرامج فهي خدمة حديثة نسبياً، تصل قيمتها إلى 55 دولاراً في السنة، ولكنها أيضاً لا تكفي لتغطي الكلفة الإنتاجية التلفزيونية الباهظة، خصوصاً أنّ القنوات المحليّة تعتمد على جمهور محليّ، أو تتوجّه إلى المغتربين اللبنانيين في أحسن الأحوال.

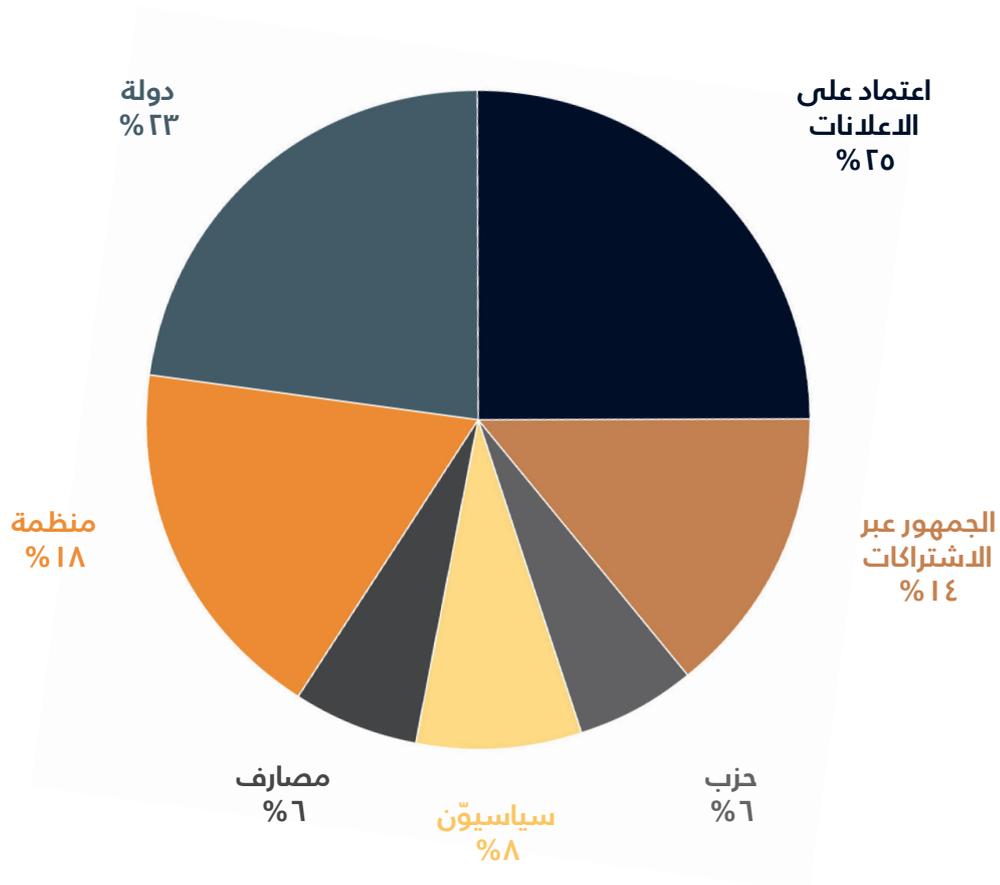
بما أنّ النماذج الاقتصادية السابقة لم تحقق أي استدامة للإعلام، قرّرت بعض وسائل الإعلام الجديدة لتحقيق استمراريّتها الاعتماد على نموذج تمويل خارجي من منظمات ومؤسسات وفق برامج وبما يتناسب مع مجال عمل تلك المنظمات. ويُحاج المسؤولون عن هذه الوسائل بأنّ التمويل التي يتلقونها لا تضع قيوداً تحريريّة، وبالتالي تضمن لهم الاستقلاليّة إلى جانب الاستمراريّة. كما برز أخيراً نموذج التمويل عبر الجمهور من خلال مواقع من بينها "باتريون" (Patreon) إلّا أنّها تصطدم أيضاً بعوائق مرتبطة بالإجراءات المصرفية وبالضرائب التي تفرضها هذه الآليّة، ما يعني اقتطاع جزء كبير من التمويل.

”التلفزيونات الكبرى مثل "إل بي سي آي"، و"أم تي في" و"الجديد" كانت تُدخل سنوياً بين 12 و18 مليون دولار من عائدات الإعلانات، وذلك قبل الأزمة طبعاً، ولكنها كانت تقول إنّها تخسر. ولكن لمن تتقدّم هذه الموازنات، ومن يدقّق فيها؟ وفي حال كانت التلفزيونات تخسر، كيف استطاعت الاستمرار؟“



الإعلامي جاد غصن

## الجهات التي تموّل الوسائل للإعلاميّة للعيّنة



” الإحصائيات تظهر أنّ حجم المبيعات والاشتراكات للجريدة - أيّ جريدة - لا يكفيان يوماً واحداً في السنة. في الوقت نفسه، يأخذ السوق الإعلاني شكله الشرعي، ولكنّه غير شرعي. بمعنى أنّ المعلن، حتى لو كانت صفته شرعيّة (مصرف، شركة تجارية، شركة عقارات... إلخ) علاقته مع الوسيلة الإعلاميّة غير شرعيّة، والإعلان ليس سوى رشوة“.



المصافي محمد زبيب

لكنّ حال المؤسسات التي تعتمد في تمويلها على الإعلانات ليس بعيداً عن حال تلك الممولة بشكل مباشر من الجهات النافذة. ففي حين يقتضي قانونا المطبوعات والمرئي والمسموع التزام المؤسسة "عدم الحصول على أي كسب مالي غير ناجم عن عمل مرتبط مباشرة أو غير مباشرة بطبيعة عملها"، تلجأ المؤسسات إلى أساليب "غير شرعية" مقنّعة من خلال الإعلانات كي تحصل على دعم مادي، فتعرض، على سبيل المثال، إعلانات بلا خدمات أو سلع (مثال بعض إعلانات المصارف التي تتحدث عن الوطن والوطنية ولا تعرض خدمة)، أو ترويجاً مباشراً وغير مباشر لجهات نافذة ومؤثرة في الوضعين السياسي والاقتصادي للبلاد.

"الصحافة العربية عموماً واللبنانية تحديداً ليست صحافة جمهور ولكنها صحافة تمويل (...). تقوم على التمويل الذي يأتي من جهات سياسية أو اقتصادية ودول أخرى"، بحسب الراحل أحمد زين الدين الأستاذ في كلية الإعلام في الجامعة اللبنانية، في حديث لـ "فرانس برس" عام 2016.

وبالفعل تُشير الأدلة والتجارب إلى أنّ الإعلام في لبنان، وعلى مدى تاريخ طويل، حتى قبل الحرب اللبنانية، كان ممولاً من جهاتٍ خارجيّة، وأنّ معظمه كان يسعى لبيع ولاءات للخارج للحصول على هبات مالية من دول مختلفة بينها دول عربية بعضها غير مرتبط بشكل مباشر بالوضع اللبناني. ولكن هذا التمويل غير مستدام وبالتالي يؤثّر بشكلٍ مباشر على استقرار الوسائل الإعلامية التي يجبر العديد منها على الإغلاق حين ينفد التمويل. وبرأي عميد كلية الإعلام في الجامعة اللبنانية جورج صدقة، في تقرير "فرانس برس" نفسه، إنّ أحد أهم أسباب أزمة الصحافة اليوم يكمن في "تراجع المال السياسي والدعم من الأنظمة العربية اللذين كانا يمولان قسماً كبيراً من الإعلام اللبناني". وقد يكون "تلفزيون المستقبل" نموذجاً لهذا النوع من الأزمات، إذ عند تغيير السياسة الخارجية السعودية تجاه لبنان، توقّف تمويل التلفزيون نفسه، وبعد تعثر لسنوات، أُجبر على الإقفال، فيما دفع الموظفون فيه الثمن فصرفوا من دون تعويضات.

”بعد سقوط نظام زين الدين بن علي في تونس، نُشرت وثائق فضائية حول معظم الصحف اللبنانية التي كانت تتقاضى هدايا مالية، على شكل تمويل، من نظام بن علي. والمثير للاهتمام هنا أننا نتحدّث عن دولة ارتباطها بلبنان ليس وثيقاً إلى هذا الحدّ. ما يجعلنا نتساءل عن الواقع مع دول الخليج، وسوريا، وأنظمة أكثر ارتباطاً بالوضع اللبناني.“

“

الصحافي محمد زبيب

”لا يُمكن أن نعرف إن كانت هناك مداخل خارجية غير الإعلانات، لا سيما إن كانت لا تدخل ضمن الميزانية العامة للتلفزيون. من دون أن ننسى القروض المدعومة التي أعطاها رياض سلامة (حاكم مصرف لبنان) إلى جميع التلفزيونات في العام 2015، باستثناء المنار، بحجة دعم الإنتاج المحلي. لكننا لم نر الإنتاج المحلي، ولا الأموال.“

“

الإعلامي جاد غصن

## تأثير التمويل على الحرية الإعلامية

أظهرت الدراسة سواء من خلال الاستبيان أو المقابلات، أنّ تأثير التمويل على الحرية الإعلامية كبير، لدرجة أنّ جهة التمويل قد تكون مدخلاً لقمع حرية الصحافة عبر تطويع الصحفيين وجعلهم، عبر الترغيب والترهيب، مكبّلين بتبعيات. وقد رأى 40 بالمئة من المجيبين على الاستبيان أنّ السطوة على الإعلام تحدّ من الحرية أحياناً، فيما اعتبر 60 بالمئة منهم أنّها تقمع الحرية دائماً، من دون أن ينفي أحد من المجيبين تأثير تلك السطوة. ويرى الأشخاص الذين قابلناهم في الدراسة أنّ التمويل سبب أساسي في الرقابة على المحتوى الذي يعملون عليه. وبينما يعدّون أسباب ذلك، يركّزون على تأثير التمويل السياسي على السياسات التحريرية، وعلى إعلاء أو إقصاء مواضيع وملفات حساسة من التداول الإعلامي، ما يجعل عمل الصحفيين اليومي نوعاً من الصراع المستمر حول السردية والرواية. ويرسم المستطلعين صورةً عن الرقابة الذاتية التي يمارسها الصحفي على عمله بسبب شروط الممول. فضلاً عن تأثير مصدر التمويل على توجهات الصحفيين وآرائهم أو تحوّلهم إلى سبب لعزوف الصحفيين عن العمل في مؤسسة معيّنة.

يتحكّم المال السياسي تحديداً بالإعلام وله القدرة على عرقلة إنتاج أيّ محتوى من شأنه أن يفضح فساد السياسيين، والانتهاكات التي يرتكبونها. وهذا لوحده شكّل من أشكال القيود التي تضيق على الصحفيين أثناء عملهم، خصوصاً في مؤسسات ممولة من أحزاب ودول ورجال أعمال وسياسيين ومصارف، فتُصبح علاقة العمل معهم علاقة تطويع وإخضاع، كي يُصبح الصحفيون والصحافيات ناطقين باسم الممول وتوجهاته، وبالحد الأدنى مجارين لتوجهه السياسي، أو يضطرونّ لاختيار مواضيع خارج السياسة والاقتصاد مثل المواضيع الاجتماعية والثقافية، هرباً من القيود المفروضة على المواضيع السياسية والاقتصادية. هكذا، تُصبح الجهات الممولة محدّدة للسياسات التحريرية (والتي غالباً ما تكون مبهمة أو غير مكتوبة ومعلنة)، وللأخبار والقضايا التي تُعطى أولويةً في المؤسسة.

وقال 17.3% من المجيبين على الاستبيان إنّ الجهة الممولة تدخلت بشكل مباشر لمنع نشر مادة صحافية عملوا عليها، فيما قال 82.7% إنّ ذلك لم يحدث معهم. وبين الذين تدخلت الجهات الممولة بشكل مباشر لمنع نشر مواد عملوا عليها، كانت الجهات الممولة تنقسم كالتالي: دول بنسبة 22% منظمات بنسبة 15%، أحزاب بنسبة 12%، مصارف بنسبة 12%، سياسيون بنسبة 10%، فيما بلغت النسبة الأعلى لمؤسسات ممولة عبر الإعلانات، بحسب تصريحات العينة، ما بلغ نسبته 24%، كما بلغت نسبة المؤسسات التي تعتمد على تمويل الجمهور عبر اشتراكات وتدخل التمويل لمنع نشر مواد صحافية 5% (ولم يتم توضيح كيف تدخل الجمهور لمنع نشر مواد). وأورد بعض المجيبين على الاستبيان عدداً من تلك الملفات المحظورة، فيما امتنع آخرون عن الإشارة إليها. وكان بينها محتوى يخصّ الزواج المبكر والتحرش، وتقارير استقصائية عن الفساد في مؤسسات الدولة بينها "النافعة" (مصلحة تسجيل السيارات)، أو التعدييات على الأملاك العامة والبحرية، ومواضيع تتعلق بعمالة الأطفال، وتغطيات متعلّقة بانتفاضة 17 تشرين وتظاهرات للمثليين وتظاهرات معارضة "في بعض الدول"، كما انتقاد فنانيين، ومواضيع متعلّقة بممولين

ومعلمين لدى مؤسساتهم. وفي إحدى الإجابات، قال صحافي/ة إنَّ هناك ممولين من رجال أعمال وطامحين لمناصب سياسية ممن اعترضوا على مقاربتهم/ا لبعض الملفات وعلق مساهمته المالية احتجاجاً على ما نشر. وقال صحافي/ة آخر إنه كان هناك تواطؤ بين رئيس التحرير والجهة الممولة لا سيما الدولة الممولة أو جهة الإعلان، وقال آخر إن هناك مصالح مشتركة بين الوسيلة الإعلامية والجهة التي تم الحديث عنها في المادة الإعلامية الممنوعة. كما أكد بعضهم أنه تمَّ حجب بعض الأخبار السياسية وتسليط الضوء على أخرى. وقال آخرون إنَّ المواضيع الرائجة التي يتوقع أن تحظى بقدر أعلى من المشاهدة لديها الأولوية في مؤسساتهم على المواضيع الأخرى الأكثر أهمية من حيث القيمة الصحافية.

”كلّ المؤسسات الإعلامية التي عملتُ معها بشكلٍ نظامي انتهت علاقتي بها من خلال تقديم استقالتي. عملتُ في ”السفير“ واستقلتُ منها، نتيجة ضغوط الممول. لطالما رفضت عملية التضييق على حرّيتي. إذ إنَّ معارضتي للمشروع الاقتصادي الذي كان يقوده رفيق الحريري في ذلك الوقت، وبوصفه أحد ممّولي جريدة ”السفير“، عرّضتني لتضييقات لم أتحمّلها، فقدّمتُ استقالتي وتركت المؤسسة.“

“

الصحافي محمد زبيب

”جميع البرامج السياسيّة التي كُنْتُ جزءاً من فريق عملها، وجميع النشرات الإخبارية عبر جميع التلفزيونات، ترعاها المصارف. أذكر منها ”فرنسبنك“ و”SGBL“ و”بيبلوس“ و”عودة“ على سبيل المثال. حين نعمل في برنامج سياسي برعاية مصرف، لا بدّ أن نفكّر عشر مرّات بالجملة التي نريد قولها في تقريرنا، في حال كانت مرتبطة بالمصارف تحسّياً من انعكاسات ذلك على المستوى الفردي أو الجماعي أي سحب الرعاية أو الإعلانات عن البرنامج ككل ما قد يتسبب في توقيفه وبالتالي نصبح بلا عمل.“

“

الإعلاميّة إلسي مفرّج

”في لبنان، سنعود دوماً إلى فكرة الفوضى والقبائل والعشائر. حدود الحياة السياسيّة والحزبيّة والإعلاميّة متداخلة ببعضها، بحيث تصبح السلطة الأعلى هي لصاحب رأس المال الذي قد يتدخّل في اختيار الصحافي الموظّف، وصولاً إلى المحتوى الذي يُنشر. ولأنّ التمويل في لبنان سياسي بأغلبه، فتأثيره سيكون أكبر على مستوى الحريات.“

“

الصحافية صباح أيوب

”غياب المؤسسات الممولة مباشرةً من الشعب يؤدي إلى حاجة المؤسسات لتمويل، وهنا نتحدث عن شكل آخر من أشكال القيود التي تمارس بحق الصحفيين الذين يعملون في مؤسسات إعلامية ممولة من حزب، أو دولة، أو رجال أعمال، فيضطرون إلى مجارة توجه مؤسساتهم السياسي.“

“

الإعلامية جوزفين ديب

”إغلاق المؤسسات الإعلامية يتألف من شقين: الأول أن تلك المؤسسات انتهى دورها بالنسبة إلى ممولها، وإغلاقها هو نتيجة حتمية لكيفية تشكيلها بقرار سياسي، والثاني أن العاملين فيها أصبحوا بلا عمل بقرار سياسي أيضاً. ما يعني أنه لا يمكن للإعلام أن يستمر إذا كان لصيقاً بالسياسة. يجب على كل مؤسسة أن يكون لديها رؤية اقتصادية تمكّنها من الاستمرار.“

“

الصحافية ديانا مقلد

”الجهة الممولة تحدّد السياسات التحريرية، ونوعية الأخبار التي يجب أن تصدر عن المؤسسة. مشكلة الإعلام اليوم أن مؤسساته غير قادرة على تمويل ذاتها، فتلجأ إلى ممول، غالباً ما يكون طرفاً سياسياً فاعلاً. وبالتالي تخضع سياساتها التحريرية لسياسة الطرف الممول لها. حين يتمكّن الإعلام من تمويل ذاته، سيتحرّر من القيود التي يفرضها عليه الممول. وبدأنا نرى ذلك في الإعلام ”البديل“.

“

الصحافية نور مخدر

”التمويل هو المكان الذي تمارس فيه وسائل الإعلام - والتلفزيونات تحديداً - سياساتها التحريرية، وليس من خلال تقرير ضمن نشراتها الإخبارية. التوجيه الأساسي هو على نطاق أوسع برأيي، من خلال النشرات الإخبارية مثلاً وترتيبها. بأيّ خبر تبدأ النشرة؟ أيّ مناسبة نفتح لها المباشر؟ من هم ضيوف البرامج السياسية، والروحانية العامة للنقاش فيها وكيف يتم التعامل معهم؟ بمعنى أنّها لو استقبلت معارضاً سياسياً، كيف تتصرّف تجاهه؟ هل تخونه؟ تشكك في أقواله؟ تسخّفها؟ من خلال كل ذلك، يمكن للمشاهد أن يستشفّ التوجيه العام للوسيلة الإعلامية، ونتحدث هنا عن التجارية وليس الحزبية طبعاً.“

“

الإعلامي جاد غصن

كما أشرنا في مقدمة الفصل، فإنّ بعض المؤسسات الإعلامية الجديدة التي يصطلح على تسميتها "بديلة"، تحصل على تمويل من جهات خارجية بينها منظمات أو مؤسسات دولية أو مؤسسات تابع لدول غربية. هذا التمويل أثار ولا يزال، جدلاً لناحية اعتباره يخدم أجندات خارجية أو يؤثّر على نوعية المواد المنشورة، لكنّ المفارقة أنّ هذا الجدل نفسه لا يكون بالضجّة ذاتها عند الكشف عن حصول وسائل إعلام رئيسية على تمويلٍ من دول إقليمية بينها ذات أنظمة مستبدّة، رغم أنّ تأثير هذا التمويل واضح جداً في خطاب تلك المؤسسات ومقاربتها للقضايا والأحداث. وهناك تحدّد أمام مؤسسات الإعلام البديل في اختيار الجهة المانحة بشكل لا تؤثر شروطها على نوعية المواد الصحافية التي تنتجها.

”نحن لسنا مجرد صحافيين نعمل في مؤسسة، بل نحن في صراعٍ مستمرّ على الرواية والسرديّة والصورة. وفي ظلّ هذا الصراع، لن نرفض الحصول على منحة. لكننا حريصون جداً في اختيار الجهات المانحة وشروطها وأهدافها.“



المؤسس المشارك في "ميغافون" جان قصير

”اختيار التحالفات الدولية أو حتى الممولين والمساهمين في "درج" لا يكون عشوائياً. رفضنا تمويلًا من جهاتٍ مختلفة، لأننا لا نريد أن نكون محسوبين على جهاتٍ معيّنة. التحقيقات الاستقصائية التي نشارك فيها لا نتقاضى عليها تمويلًا، لكنها تؤمّن لنا نوعاً من الحماية. الإعلام مهنة، وليس رسالة. مهنة لها أخلاقيّاتها وتبعاتها المالية على الأفراد العاملين بها. وبالتالي، لا يمكننا أن نطلب من الصحافي أن يكون قديساً.“



الصحافية المشاركة في تأسيس موقع "درج"، ديانا مقلّد

”يوجد تمويل طاع له أغراض وأهداف ومرتبطة بسياسات ومصالح، ويموّل بما يخدم الأجنحة التي يتبعها. ويوجد تمويل آخر له أهداف تنمويّة - ثقافيّة يؤدّي أهدافاً غير ملعونة. في جميع الأحوال، لعبة التمويل خطيرة لأنّ القدرة على معرفة أهداف الممول الخارجي صعبة. يتطلّب الأمر درجة عالية من الحذر والتعاطي المسؤول، بمعنى عدم التهاون في وضع معايير عالية في العلاقة مع الممولين الخارجيين.“



الصحافي محمد زبيب



## الفصل الثالث

الانتهاكات ومرتكبوها ونتائجها

يتراجع تصنيف لبنان على مرصد الحريات الذي تصدره منظمة "مراسلون بلا حدود" عاماً بعد آخر. تقول المنظمة في تصنيفها للبنان عام 2021: "صحيح أنّ هناك حرية حقيقية في التعبير في وسائل الإعلام اللبنانية، إلا أنّ هذه الأخيرة تظل مسيسة للغاية ومستقطبة إلى حد بعيد، إذ تُعتبر الصحف والمحطات الإذاعية والتلفزيونية أدوات دعاية لبعض الأحزاب السياسية أو رجال الأعمال. يجرّم القانون الجنائي اللبناني التشهير والقذف ونشر معلومات كاذبة، وإن كان يخصص لها تعريفات فضفاضة للغاية. كما يُلاحَظ استخدام جهاز القضاء كأداة لملاحقة وسائل الإعلام والصحافيين الذين يتابعون، بشكل مباشر أو غير مباشر، الشخصيات السياسية أو الدينية ذات النفوذ". في 2022، شهد تصنيف لبنان على المرصد تراجعاً خطيراً، إذ بات في المرتبة 130 بين 180 دولة، بعدما كان في المرتبة 107 في 2021. وتكتب المنظمة في صفحتها عن لبنان عام 2022 أنه "بينما اعتقد الصحافيون أن ثورة تشرين 2019 أنهت الشخصيات العامة التي لا تمسّها وسائل الإعلام، فإنّ الضغط السياسي أقوى من أي وقت مضى".

في لبنان، ليس هناك منتهك واحد لحرية الصحافة، بل تتنوّع الجهات التي ترتكب الانتهاك بين أمنية وسياسية وقضائية واقتصادية (رجال أعمال، ومعلمون، وناقدون) ودينية وحتى إدارية، أي إدارات المؤسسات الإعلامية، ومقربون منها، من بينهم أفراد من عائلات مالكي تلك المؤسسات أو مدراءها. وتشمل أبرز الانتهاكات<sup>10</sup>، إضافةً إلى الرقابة على المحتوى الإعلامي التي غالباً ما تكون مسبقة، التهديد والمنع من التغطية أو تأدية العمل وحتى الضرب، وصولاً إلى الطرد أو التهديد بالطرد من العمل، فضلاً عن الهجمات الإلكترونية كالقرصنة والابتزاز والحملات التحريضية (وما تتضمنه من اتهامات بالتخوين والعمالة وهدر الدم والإهانات والشتم والتشهير بالعائلة والتنمر والتحرش والمضايقة) وصولاً إلى التجسس<sup>11</sup> ببرمجيات مثل "بيغاسوس"<sup>12</sup>.

وفي تقريرها حول انتهاكات حقوق الإنسان في العالم لعام 2021،<sup>13</sup> الذي نُشر في نيسان/أبريل 2022، تقول وزارة الخارجية الأميركية إنّ هناك "قيوداً خطيرة على حرية التعبير ووسائل الإعلام في لبنان، بما في ذلك العنف والتهديد بالعنف أو الاعتقالات غير المبررة أو الملاحظات القضائية ضد الصحافيين، والرقابة، بالإضافة إلى وجود قوانين تجرّم التشهير، وقيود خطيرة على حرية الإنترنت".

ويُعدّ عدم اكتراث الجهات الرسمية لسلامة الصحافيين أحد أهم أسباب تكريس نهج الانتهاكات بحقهم وإحساسهم بأنهم متروكون وحدهم. على سبيل المثال، لا يزال المصوّر التلفزيوني سمير كساب مختفياً في سوريا منذ 2013 لكنّ المعلومات عنه شبه معدومة، وحملات التذكير بقضيته قليلة، بالرغم من أنّ الدولة اللبنانية عبر الأمن العام ساهمت في الكشف عن معلومات حول صحافيين مختفين في سوريا بينهم الأميركي أوستن تايس.

## أنواع الانتهاكات

أُكِّد 75% من المستجوبين في العيّنة أنّهم تعرّضوا لنوع من أنواع القمع<sup>14</sup> خلال تأدية عملهم/ن، ما تضمّن التهديد والضرب والرقابة والمنع من تأدية العمل وصولاً إلى القرصنة والابتزاز الإلكتروني، في حين قال 25% إنّهم لم يتعرّضوا للقمع. ومن ضمن الذين أجابوا بنعم، كان

التهديد يمثّل النسبة الأكبر للقمع بنسبة 28% تليه الرقابة على المحتوى بنسبة 27% فيما منع 22% من تأدية عملهم، وتعرّض 13% للقرصنة أو الابتزاز الإلكتروني، فيما تعرّض 10% من الصحفيين في العينة للاعتداء الجسدي، إذ صرّحوا بأنهم تعرّضوا للضرب.

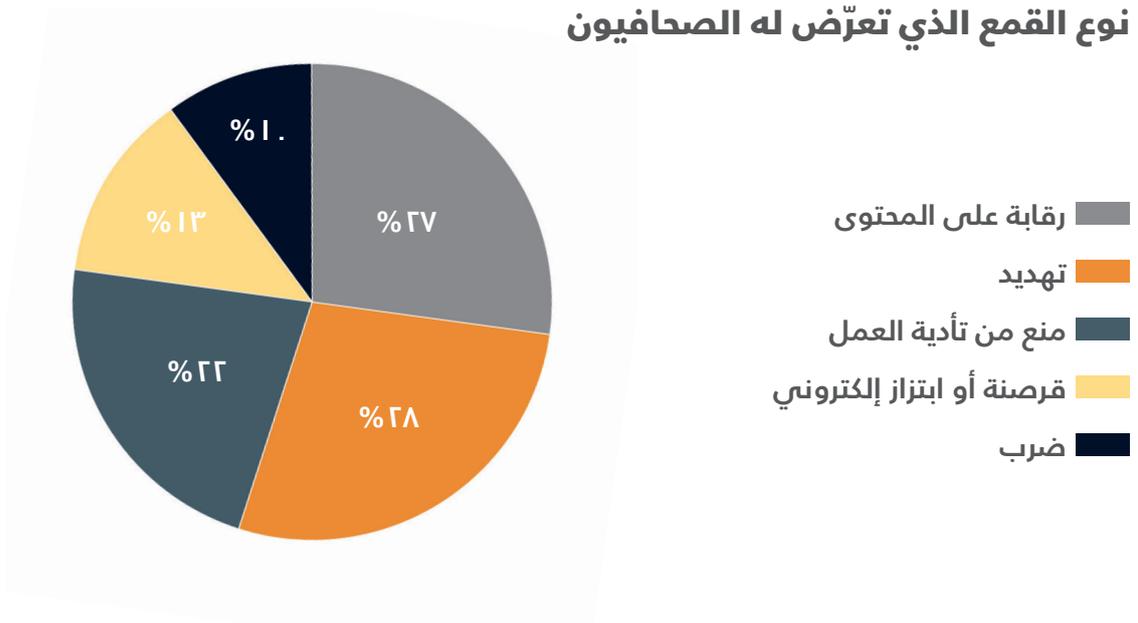
## أولاً: الرقابة

خضع 68.4% من الصحفيين والصحافيات في العينة للرقابة. إذ أشار 29.1% إلى أنهم خضعوا للرقابة على الأقل مرة واحدة، وتعرّض 28.3% للرقابة أكثر من مرة، فيما يتعرّض 11% منهم للرقابة دائماً، وقال 31.5% إنهم لم يتعرّضوا للرقابة أبداً.

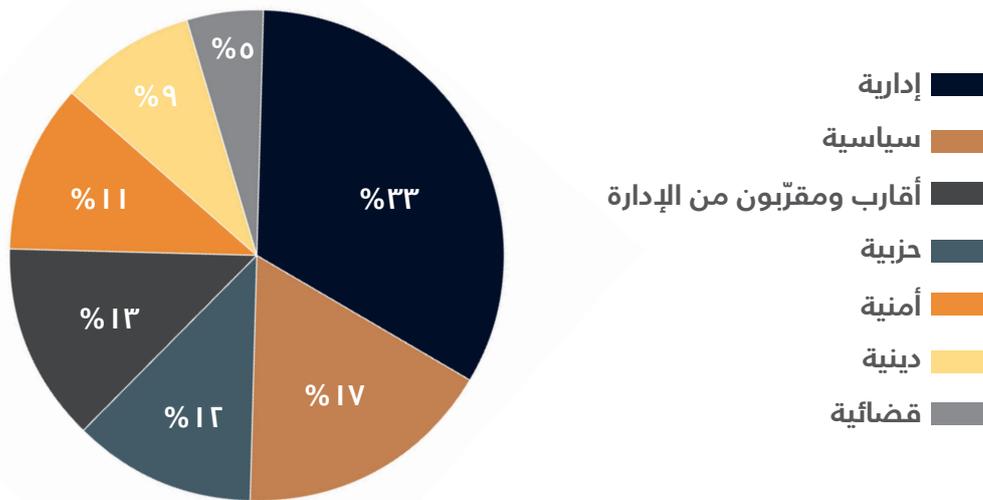
وحول الجهات التي تُمارس الرقابة على المحتوى الإعلامي، أشار 17% من المجيبين على الاستبيان إلى أنها سياسية، و12% إلى أنها أمنية، وقال 12% إنها حزبية، فيما اعتبر 9% أنها دينية، وقال 5% إنها جهات قضائية. وكانت الجهة التي تُمارس النسبة الأكبر من الرقابة على المحتوى إدارية، وهي 33%، كما كان أقارب ومقرّبون من الإدارة يمارسون هذه الرقابة بنسبة 13%.

وبين الذين أكدوا ممارسة رقابة على عملهم دائماً، كانت الجهات التي تمارس الرقابة الأكبر على عملهم إدارية (إدارات المؤسسات الإعلامية) بنسبة 30.56%، تليها الجهات الحزبية بنسبة 16.67%، تليها السياسية والأمنية بنسبة متساوية بلغت 13.89%، وبقيت نسبة مرتفعة لرقابة يمارسها أقارب ومقرّبون من الإدارة بنسبة 11.11%، تليها الجهات القضائية بنسبة 8.33%، ثم الجهات الدينية بنسبة 5.56%.

## نوع القمع الذي تعرّض له الصحفيون



## الجهات التي تمارس الرقابة على المحتوى الإعلامي، قبل النشر وبعده



### ثانياً: الاغتيالات

في 4 شباط/فبراير 2021، اغتيل لقمان سليم، الكاتب والناشر والمؤثّق والناشط السياسي. عُثر على سليم مقتولاً بسبب طلاقات نارية، داخل سيارته في منطقة العدوسية جنوب لبنان، فيما التحقيقات لم تكشف أيضاً حتى الآن عن أيّ من المتورّطين، ما دفع بمنظمة "مراسلون بلا حدود" إلى تحويل القضية إلى الأمم المتحدة، مشيرةً إلى انتهاكات متزايدة بحق صحافيين لبنانيين. حتى اليوم، لم يُحاسب أي من مرتكبي هذه الجريمة، وهو ما يتّسق مع مسار الإفلات من العقاب المكّرس في لبنان في الجرائم المرتكبة ضد الصحافيين/ات.

والصحافيون والصحافيات في لبنان عرضة للاغتيالات منذ نشأته، فكانت المشانق التي علّقها جمال باشا الجزار بين 1915 و1919 شاهدةً أولى على الثمن الباهظ للعمل في الصحافة والتوق إلى الحرية، فاستشهد في سبيلها محمد المحمصاني والشيخ أحمد طيارة وسعيد فاضل عقل وعمر حمد وعبد الغني العريسي وعارف الشهابي وباترو باولي وجورجي حداد، بالإضافة إلى الشقيقين فيليب وفريد الخازن. وما من بلاغة أكبر من تكريس يوم لشهداء الصحافة اللبنانية في 6 أيار/مايو منذ العام 1936، للدلالة على فداحة الجرائم بحق الإعلاميين والإعلاميات في لبنان لمجرّد تجرّتهم على التعبير عن رأيهم، وعلى كون درب الحرية معبداً بدمائهم.

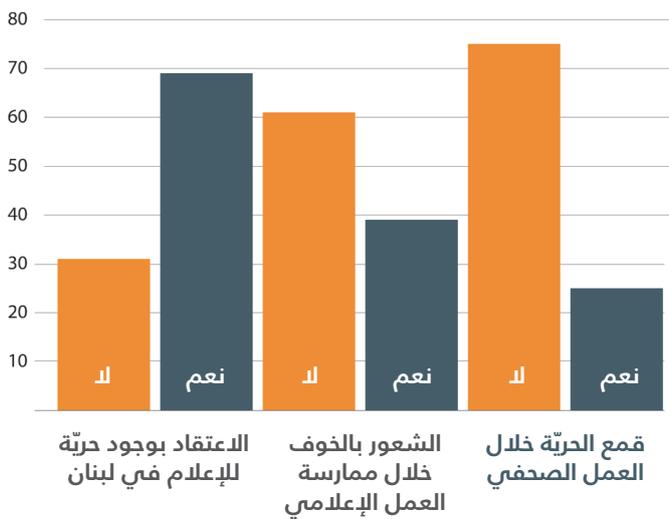
واستهدفت الاغتيالات عشرات الصحافيين، فيما ساهمت سياسة الإفلات من العقاب وغياب العدالة في الجرائم المرتكبة بحق الصحافيين في استفحال هذه الجرائم بحقهم، بدءاً بالصحافي نسيب المتني في أيار 1958 وكامل مروة مؤسس وناشر جريدة "الحياة" الذي اغتيل في أيار 1966، والصحافي سليم اللوزي الذي اختطف وقتل في شباط 1980، ونقيب الصحافة اللبنانية

رياض طه الذي اغتيل في تموز/يوليو 1980، وصولاً إلى الصحافي سمير قصير في حزيران/يونيو 2005، والصحافي جبران تويني في كانون الأول/ديسمبر 2005. بحسب نقابة الصحافة اللبنانية ولجنة حماية الصحافيين (CPJ)، قُتل في لبنان منذ الأربعينيات وحتى 2017، 108 صحافيين، معظمهم سقطوا خلال الحرب الأهلية اللبنانية والاحتياح الإسرائيلي عام 1982 بالإضافة إلى الحروب التي عاشها لبنان وأخرها العدوان الإسرائيلي عام 2006، بينهم مصطفى جحا ومهدي عامل وحسين مروّة وسهيل طويلة وإدوار صعب وفؤاد حداد، عدا عن المصورين الشهداء جورج سمريجان والياس الجوهرى، وديب سليم حمدان، وتوفيق غزاوي، وعبد الرحمن الحلبي، وبهيح متني، مصطفى مزنر، وسعيد فوي فران، بيار شباط، هاني طه، وهاني جوهرية، هاني جردي، وإدغار جميل، عبد الرزاق السيد، وحبيب ضيا، عدنان كركي، وخليل الدهيني، وبهجت ذكروب، وأحمد حيدر أحمد، وليال نجيب، وعساف أبو رحال، وعلي شعبان. هذا عدا عن محاولات الاغتيال من بينها محاولة اغتيال ناشر السفير الصحافي طلال سلمان أمام منزله في تموز 1984 والإعلامية مي شدياق التي نجت من محاولة اغتيال في أيلول/سبتمبر 2005. شبح الاغتيال والتهديد به نسق متصاعد خصوصاً في مراحل الانفلات الأمني وغياب الدولة وقصورها عن حماية مواطنيها أو محاسبة المرتكبين فيها، وقد أصبح تهديد الصحافيين بالقتل لمجرّد أدائهم لعملهم أو لتعبيرهم عن رأيهم واقعاً يعيشونه يومياً في ظلّ عزوف السلطات اللبنانية عن القيام بعملها لحمايتهم، ما ينعكس خوفاً دائماً.

”لقمان مؤثّق، عمله هو توثيق تاريخ البلاد العربيّة وليس لبنان فقط، من خلال عمله كناشر ومترجم وموثّق. كان لاغتياله أثر كبير عليّ. منحنى القوّة وأخافني في الوقت نفسه. نردّد دائماً بأنّ الجرأة تمنح العامل في المجال الإعلامي صوتاً عالياً يحصّنه من الاغتيال، لكن في النهاية قتلوا لقمان. لقمان الجريء. لا شك أنّ ذلك مُحبط“.



المصور مروان طحطح



**النسب المئوية للاعتقاد بوجود حرّية إعلاميّة، والتعرّض للقمع، كما الشعور بالخوف خلال ممارسة المهنة في لبنان**

## ثالثاً: الاستدعاءات

عند كشفهم لقضايا فساد أو انتقادهم لمسؤولين ونافذين، يُستدعى الصحفيون والصحافيات والناشطون والناشطات للتحقيق بدلاً من التحقيق مع الفاسدين أنفسهم. كما يخضع الصحفيون للتحقيق والمحاكمة على إثر رفع دعاوى "شخصية" بحقهم أو ادعاء النيابة العامة عليهم من تلقاء نفسها (أو حتى مقاضاتهم مع وسائلهم الإعلامية)، فيما لا تقوم الجهات القضائية في غالبية الحالات باستدعاء أي من المتورّطين بقضايا فساد ممّن يكشف تورّطهم العاملون في المجال الإعلامي.

وقال 13.4% من المجيبين إنهم استدعوا للتحقيق لدى أجهزة أمنية، فيما استدعى 13.4% أيضاً للتحقيق لدى جهات قضائية، فيما قال 73.2% إنه لم يتم استدعاؤهم للتحقيق أبداً.

”العقلية التي بُني على أساسها النظام السياسي في لبنان هي أنّ الدولة في خدمة زعماء الطوائف، وليس المجتمع، الأمر الذي ينعكس على القضاء والأجهزة الأمنية. فيصبح دور القضاء والأجهزة الأمنية حماية زعماء الطوائف ومصالحهم، وإسكات أيّ محاولة لعرقلة هذه المصالح.“



مدير مبادرة "غريبال" أسعد ذبيان

”لا يمكن الحديث عن وضع حدّ للانتهاكات التي تمارسها الأجهزة من دون الحديث عن كفيّة وضع حدّ للسلطة في لبنان. من يضع الحدود؟ كمؤسّسات، القضاء. وكراي عام، الإعلام والناس والمنظّمات. هذه هي وسائل دفاع المجتمع. لكنّ القضاء هو الأساس، وكلّما كان القضاء مستقلاً، كلّما تمكّن من محاسبتها.“



المحامي نزار صاغية

## مكتب مكافحة جرائم المعلوماتية

يرتكب مكتب مكافحة جرائم المعلوماتية مخالفات وانتهاكات للحق في التعبير، عبر استدعاء الناشطين والصحافيين إلى التحقيق<sup>15</sup> من دون أن يكون ذلك من صلاحياته، عدا عن إجبارهم على التوقيع على تعهّدات الصمت غير القانونية<sup>16</sup>. والمكتب المذكور أنشئ بموجب مذكرة صادرة عام 2006، فيما لا يمكن إنشاء مكتب أو وحدة في قوى الأمن الداخلي من دون مرسوم صادر من مجلس الوزراء، ما يجعل المكتب نفسه مخالفاً للقانون، ويمارس سلطة أمر واقع<sup>17</sup>. وتُقال تحالف الدفاع عن حرية الرأي والتعبير في لبنان "أكثر من 4 آلاف استدعاء<sup>18</sup> للتحقيق بناءً على منشورات على مواقع التواصل الاجتماعي، حتى منتصف عام 2020 فقط، واستدعى 60 شخصاً بعد انتفاضة 17 تشرين 2019، حتى ربيع 2020. وبقي هذا النهج مستمرّاً، إذ وثّقت "مؤسسة سمير قصير" أكثر من 801 انتهاك ضد الحريات الإعلامية والثقافية، حصل خلال فترة عهد الرئيس عون، بينها هذه الاستدعاءات.

”مكتب مكافحة الجرائم المعلوماتية يفترض أن يكون مكتباً تقنياً، دوره اكتشاف الابتزاز الإلكتروني أو ملاحقة المقرنين، وليس رقيباً على الحريات. القضاء من خلال النيابة العامة، هو من يعطيه هذا الدور ويحاول تكريسه. لا يحقّ للمكتب أن يطلب من الناشط أو الصحفي إزالة أي تغريدة تعبّر عن رأيه، كما لا يحقّ له إجبار المُستدعى بالتوقيع على تعهد يلزمه الصمت وعدم التعبير عن رأيه. هذا خرق للقانون“.



الصحافية إلسي مفّج

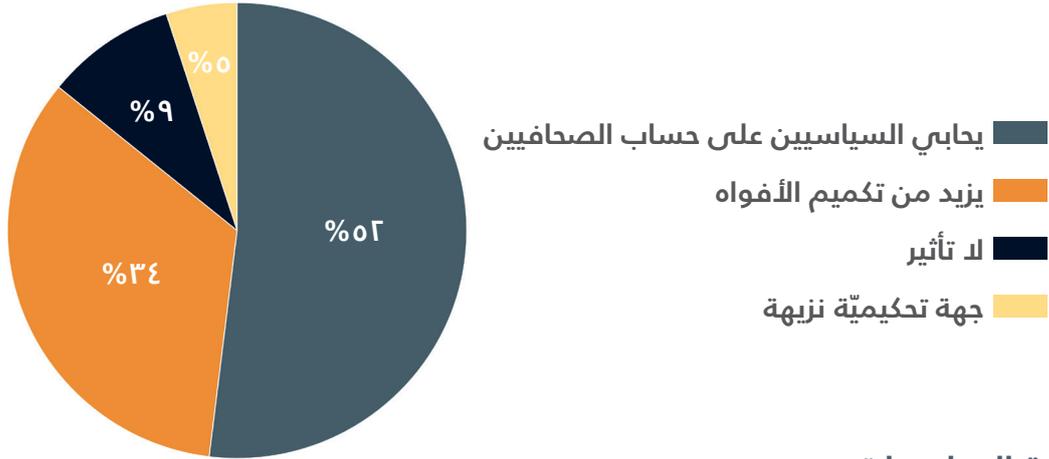
## الأمن العام: ترحيل وملاحقات

من الأحداث الخطيرة أيضاً التي ترفع منسوب الخوف من عودة النهج الأمني في التعامل مع الصحافيين في لبنان، قرارات تستهدف الصحافيين الأجانب. فلبنان يُعتبر مقرأً إقليمياً لوسائل الإعلام، إذ يتم تغطية بلدان ومناطق عدة منه، كسوريا والعراق، ما يُترجم برفع سقف الحريات الإعلامية، إذ إنّ استمرار وجود وسائل الإعلام المختلفة في بيروت تتركسها كعاصمة إعلامية في المنطقة، وهو دور ريادي لطالما اشتهرت المدينة فيه تاريخياً، لكنّ ذلك مهدد أكثر من أي وقت مضى. في 2021، رحّل الأمن العام اللبناني صحافيين<sup>19</sup> أجانب أو استجوبهم أو اعتقلهم على خلفية عملهم الإعلامي. حصل ذلك مع الصحافي في وكالة ”رويترز“ سليمان الخالدي، في آب 2021، حيث تمّ تفتيش هاتفه من دون إبداء أسباب لذلك الإجراء، على خلاف قضايا ترحيل أخرى أفصح فيها عن الأسباب. تكرر الحال مع صحافيين أجانب تبلّغوا خلال مغادرتهم لبنان أو دخولها أنّهم ممنوعون من العودة إليه. لكنّ الحالة الأخطر تمثلت بمداهمة منزل الصحافية السورية الفلسطينية الأميركية ندى الحمصي في بيروت، واعتقالها، ثمّ تسليمها إلى الأمن العام اللبناني حيث سُجنت لأسابيع بالرغم من صدور قرار قضائي بإخلاء سبيلها. رفضت الحمصي ترحيلها، ثمّ أُطلق الأمن العام سراحها إثر حملة حقوقية وإعلامية شاركت فيها منظمات دولية ومؤسسات صحافية وإعلاميون في لبنان. في العام 2022، مُنعت الحمصي من دخول لبنان لكنّها رفضت الترحيل وتمكّنت من الدخول بعد حملة دعم إعلامي.

## رابعاً - المحاكمات

في تقييمهم لتأثير القضاء على الإعلام، رأى 52% من المستطلعين أنّ القضاء يحابي السياسيين على حساب الصحافيين، فيما اعتبر 34% أنّ القضاء يزيد من تكميم الأفواه وقال 9% إنّ لا تأثير له، فيما قالت نسبة 5% المتبقية إنّ القضاء جهة تحكيمية نزيهة.

## تأثير القضاء على الإعلام بحسب آراء العيّنة



## محكمة المطبوعات

ينصّ قانون المطبوعات على أنّ أيّ دعوى ضدّ صحفي في قضايا النشر يجب أن تنظر فيها محكمة المطبوعات باعتبارها محكمة متخصصة، إلا أنّ هذه المحكمة أصدرت العديد من الأحكام الجائرة بحق صحافيات وصحفيين، و"فقدت دورها كمحكمة متخصصة يقوم دورها على صون الحريات ضمن ضوابط محدّدة حصراً، وباتت محكمة استئنائية تتولّى وفق منطقتها التهذيبي إسكات أصوات حق و"جبر ضرر" ألف ظالم وظالم"، وفق تعبير المحامي نزار صاغية في مقال نُشر في "المفكرة القانونية" عام 2014.

ويعتبر صحافيون أنّ هذه المحكمة تحابي السياسيين على حساب الصحفيين، ويستشهدون بقرارات صدرت عنها تدين الصحفيين لكشفهم قضايا فساد، فيما يشكّك بعض من قابلتهم الدراسة في فعالية المحاكم المختصة كون القضاة الذين يرأسونها ليسوا بالضرورة مختصين بالملفات التي ينظرون فيها.

”محكمة المطبوعات هي محكمة خاصّة أنشئت في السّينيات، يفترض أن تكون متخصصة. بمعنى أنّ القاضي الذي يحكم فيها يفترض أن يكون متخصصاً بحريّة الإعلام وسبق أن أجرى دراسات حول الموضوع. لكن ما حصل في الفترة السابقة أنّه كان يتمّ تعيين أكثر القضاة تحفظاً وولاءً للنظام على رأس المحكمة، الأمر الذي أفقدها السبب الأساسي لوجودها وتحوّلت من محاكم متخصصة إلى محاكم استئنائية. ويكفي أن تتمّ السيطرة على محكمة المطبوعات حتى تتمّ السيطرة على كلّ الإعلام.“



المحامي نزار صاغية

”محكمة المطبوعات تعتقد أنّ دورها ضبط الحرية وليس ضمانها أو حمايتها. أحد اجتهادات محكمة المطبوعات، المستفزة جداً، أنّها تتعامل مع الإعلام بوصفه سلطة. وبرأيي، مفهوم السلطة الرابعة مفهوم ضبط وليس إعلاء شأن أو حرّية. اعتبار الإعلام سلطة من سلطات الدولة هو مقتل للحرّية الصحافية. الصحافة ليست سلطة من سلطات الدولة، ويجب أن تكون بالعكس، أي سلطة الناس والحقيقة. محكمة المطبوعات اعتبرت أنّ نقدنا كصحافيين أو كشفنا لمفّات فساد، على سبيل المثال، هو تدخّل في أعمال السلطة القضائية أو السلطات الأخرى. فتصدر أحكام الإدانة، ليس بناءً على صحّة ما كُتّب أو زيفه، بل على قاعدة أننا تعدينا على سلطات أخرى.“



الصحافي محمد زبيب

ولكن محكمة المطبوعات بعد تغيير هيئتها أصدرت قرارات قضائية داعمة للصحافيين وحرّية التعبير ”أتت بمثابة تحوّل إيجابيّ بالغ الأهمية في مقاربتها لحرّية التعبير“<sup>20</sup> من بينها مثلاً حكم صدر عنها في أيار 2020 قضى ببراءة الصحافي محمد زبيب وجريدة الأخبار في دعوى قبح وذمّ وتحقير رفعها رئيس الوزراء السابق فؤاد السنيورة ضدّهما على خلفية مقالة زبيب بعنوان ”ديوان المحاسبة يتهم السنيورة بـ ”مخالفة مالية“ بعد أن اعتبرت المحكمة أنّ الصحافي أبرز أدلة ذات أسس جدّية.

ومن القرارات التي صدرت مؤخراً لصالح حرّية الإعلام، قرار قاضي الأمور المستعجلة في 17 كانون الأول 2021 ردّ فيه طلباً قدّمته ”نقابة محرري الصحافة اللبنانية“ بهدف منع ”تجمّع نقابة الصحافة البديلة“ من القيام بأيّ نشاط إعلامي. وأكد القاضي الياس مخبير في قراره الحقّ في التجمّع والتعبير والنشر. وفي تعليقها، رأت ”المفكرة القانونية“ أنّ القرار جاء ”ليعيد التذكير أنّ لا القضاء كلّه قابع للحرّيات ولا الصحافة كلّها متمسّكة بالحرّية“. وفي تعليقهما على القرار أيضاً اعتبر المحاميان دينا أبو زور ورفيق غريزي، أنّه كرّس ”دور القضاء الحقيقي كحامي لحقوق الإنسان والحرّيات العامة، وأنّه ليس من صلاحية القضاء التدخل من أجل حدّ هذا الحق بالتعبير وبالتجمّع“.

”القاضي كما الصحافي، يحاول تقييم ما يحدث حوله في المجتمع. ليس جميع القضاة متشابهون بالخلفيّة الاجتماعية والثقافية. وبالتالي لا يمكننا أن نقول إنّ القضاء مع الحرّيات أو ضدّ الحرّيات. هناك قضاة فهموا وظيفتهم على أنّها حماية الحرّيات الإعلاميّة، وهناك آخرون يعتبرون أنّ وظيفتهم إلزام الإعلام بالتهذيب والأدب واحترام السلطة.“

”معركة حرّية الإعلام هي متوازنة مع معركة استقلالية القضاء. كلّما زادت استقلالية القضاء، كلّما زادت الحرية الإعلاميّة والعكس صحيح. فالإعلام من شأنه أن يشكّل ملاذاً آمناً بمكان ما للقاضي الذي يتعرّض لأيّ نوع من الضغوط.“



المحامي نزار صاغية

## المحكمة العسكرية: أحكام بالسجن واستدعاءات بالجملة

خلال الأعوام الماضية، عادت ملاحقات المدنيين، تحديداً ناشطين وصحافيين، أمام المحكمة العسكرية، بعضها انتهى بالبراءة، لكنّ قضايا أخرى انتهت بأحكام سالبة للحريّة. فقد أصدرت المحكمة العسكرية في 26 تشرين الثاني 2021، حكماً غيابياً بحق الصحفي رضوان مرتضى، يقضي بسجنه سنة وشهراً، "بجرم تحقير المؤسسة العسكرية"، على خلفية ما قاله في إحدى إطلاقاته التلفزيونية عن مسؤولية للجيش اللبناني في انفجار مرفأ بيروت. المحكمة نفسها استدعت الكوميديان شادن فقيه للمثول أمامها بتاريخ 24 حزيران 2022، بتهمة "المسّ بسمعة المديرية العامة لقوى الأمن والتحقيق"، على خلفية فيديو نشرته على حسابها على "إنستغرام" حول الدورة الشهرية وحظر التجوّل في زمن الجائحة. سبق ذلك استدعاءات بالعشرات لناشطين شاركوا في التظاهرات التي شهدها لبنان في 2015 و2019.

وهذه الملاحقات مخالفاً أيضاً للقانون، إذ يجب أن تكون هذه الصلاحيات من اختصاص محكمة المطبوعات وليس المحكمة العسكرية. في تقرير لها عام 2019، تشير مؤسسة "مهارات" إلى أنّه "منذ العام 1971 لم يعد القضاء العسكري مختصاً لملاحقة ومحاكمة جرائم النشر التي تتم بواسطة المطبوعات الصحافية، انتقل اختصاص الملاحقة والحكم بها إلى محكمة المطبوعات (بموجب القانون رقم 2 الصادر في 22 كانون الثاني/يناير من العام 1971 الذي عدّل اختصاص الملاحقة والحكم بموجب المادة 157 من المحكمة العسكرية الى محكمة المطبوعات، بالنسبة لجرائم النشر التي تتم بواسطة المطبوعات الصحافية)". وهو ما يؤيّد نصّ قانون القضاء العسكري رقم 24 الصادر عام 1968 المنشور على موقع "منّا لحقوق الإنسان".

ورغم ذلك تتواصل محاكمة المدنيين أمام المحاكم العسكرية في توجّه خطير يخرق حقوق الإنسان، وفي ما يشكّل نهجاً إذ أنّ أحكام المحكمة العسكرية بحق المدنيين ليست حوادث فردية، بل هي إحدى تجلّيات قمع النظام التي يجب تغييرها، وفق ما يرى من قابلتهم الدراسة.

”توسيع مهمّات المحكمة العسكرية بدأ منذ الانتداب ومروراً بالاستينيات بهدف ضبط الإعلام وكلّ من يعارض أجهزة السلطة في ظلّ غياب أيّ إرادة سياسية لتقليص هذه الصلاحيات. لا يجب أن تكون معركتي مع رئيس المحكمة العسكرية، وهو ضابط تعلم كلّ حياته أن يطيع الأوامر، بل معركتي الأساسية هي ضدّ المجلس النيابي والأحزاب النافذة بداخله التي ترفض تقليص صلاحيات المحكمة العسكرية التي لا تطبّق شروط المحاكمات العادلة. كلّ من يرفض تقليص دور وصلاحيات المحكمة العسكرية يتحمّل مسؤولية إصدار أحكام بحق صحافيين وناشطين، أي الأحزاب الوازنة داخل المجلس النيابي.“



المحامي نزار صاغية

تجدد الإشارة إلى أنّ مشروع قانون جديد للإعلام يُبحث في المجلس النيابي، وقد طاوله التشويه بعد تعديلاتٍ عليه في اللجان النيابية طوال 12 عاماً من مسيرته بعد تقديمه كاقترح بمبادرة من مؤسسة "مهارات". وقد يكون التشويه الأبرز هو إضافة النواب العقوبات السجنية في "جرائم" النشر إلى المسودة بعدما حاول الاقتراح الأساسي إلغائها. ولا يوجد نسخة نهائية من هذا المشروع بعد. (الفصل الخامس: بين التنظيم والحماية والوصاية)

### خامساً - الاعتداءات الجسدية والمنع

غالباً ما يتعرّض الصحفيون في لبنان للاعتداءات خلال تغطية أحداث معيّنة خصوصاً الأحداث الأمنية أو تلك التي تشمل تحركات في الشارع أو مواجهات مع أجهزة أمنية، والمصورون هم أبرز المستهدفين نظراً إلى رهاب الكاميرا التي توثق أي انتهاك وخرق. هذه الانتهاكات التي تهدف إلى ترهيب الصحفيين ومنع كشف الحقيقة، ولا يُمارسها طرف واحد، بل يتقاسم المسؤولية عنها أشخاص يتمتّعون بسلطة معيّنة أو نفوذ.

وقعت عشرات الاعتداءات خلال الأعوام الماضية على صحفيين خلال التغطية، سواء من قبل أشخاص تابعين لأحزاب ومليشيات نافذة في السلطة وحتى ماجورين تابعين لزعماء أو أصحاب ثروات ونفوذ كالمصارف، أو من عناصر أمنية كانت تعتدي على مواطنين خلال التظاهرات كمكافحة الشغب والدرك والجيش، أو من أجهزة أمنية تحاول إعاقة التظاهر كشرطة مجلس النواب، وصولاً حتى إلى فوج إطفاء بيروت وشرطة بيروت، أو شرطة البلدية في بعض المناطق. كلّ تلك الاعتداءات تقع في خاتمة منع نشر الحقيقة والتعتيم عليها، أو محاولات تزييفها، عبر ترهيب هدفه إسكات الصحفيين ومنع المصورين من توثيق الأحداث. وكان ما تعرّض له المصور الصحفي حسن شعبان من ضرب واعتداء وتهديد بالقتل على خلفية تغطيته احتجاجات في بلدته بيت ياحون في قضاء بنت جبيل عدا عن الاتهامات بالعمالة والتخوين والتحريض والضغط على العائلة، في آب 2022 من أبرز الأمثلة على خطورة هذا النسق.

يندرج ما تعرّض له الصحفي محمد زبيب في هذا الإطار، إذ تمّ الاعتداء عليه من قبل ماجورين تابعين للمصرفي مروان خير الدين رئيس مجلس إدارة بنك الموارد. يرى الصحفي محمد زبيب أنّ خير الدين مجرد أداة، متسائلاً "لحساب من ومن أجل ماذا؟ (تم الاعتداء عليه) لا سيّما أنه لا توجد أي مشكلة شخصية بيني وبين مروان، بمعنى أنه لم يكن -كشخص- معنيّ بما كنت أقوله". بينما تضع الصحافية صباح أيوب الاعتداء في إطار النظام السائد، قائلةً "نحن عبارة عن منظومة ميليشياوية أمنية وحزبية وإعلامية ودينية، ومؤخراً مصرفية. أن يرسل مصرفي، مثل مروان خير الدين، رجاله للاعتداء على الصحفي محمد زبيب. فهذه سابقة من نوعها. لذلك، فإنّ واقع الإعلام من واقع البلد، والأمور كيف تدار فيه".

تُمارس الانتهاكات الجسدية بشكل كبير ضدّ الصحفيين الميدانيين وتحديداً المصورين كونهم يحملون الكاميرات ويتواجدون في أقرب نقطة من الحدث لنقله، فتقع عليهم انتهاكات من جميع الجهات في محاولة لمنعهم من نقل الواقع أو الحقيقة، خصوصاً عندما يكون نقلها بمثابة إدانة للسلطات في لبنان. ويزيد من شعور المصورون في لبنان بعدم الأمان وغياب شبكة حمايتهم في حال تعرّضهم لأي ظلم أو اعتداء، تقاعس النقابة عن حمايتهم في كثير من الحالات، وبينها فصلهم تعسفاً من عملهم، وعدم ربط توظيفهم بعقود عمل، فيما لا يتم إشراكهم في عملية

نشر أعمالهم، بينما هم على تماس مباشر مع الجمهور والأجهزة الأمنية، ما يعرضهم لاعتداءات واسعة، خصوصاً خلال توثيقهم ما يفضح انتهاكات السلطة السياسية. يقول المصور الصحفي مروان طحطح إن المصورين يحاولون حماية بعضهم على الأرض، في ظلّ حضور خجول لنقابتهم أمام حجم ما يتعرّض له المصورون. ويضيف "في مراحل عدّة، كانت النقابة تتماهى مع السلطة، وهذا ما دفعني إلى الانسحاب منها في السابق. لم تكن تؤمن لنا الحماية خلال أدائنا لعملنا، وهذه بديهيّات. كانت تكتفي باناتٍ خجولة تُشعر المصور بأن لا قيمة له وبأنه ضعيف. المصورون في لبنان مركز عاشر، ولا يُعاملون باحترام. والسبب وراء ذلك هو تقاعس النقابة عن المطالبة بحقوقهم، وعن القيام بدورها الحقيقي. وكلّ ذلك يُشعر المصور بعدم الأمان، لغياب شبكة حمايته في حال تعرّض لأيّ ظلم أو اعتداء".

”ثمة نوعين من الاعتداءات على المصورين، الأوّل على شكل قمع، كأن يُطلب منّا عدم التصوير، إن كان بشكلٍ لائق أم غير لائق. فالطلب من المصور عدم التصوير هو قمع.“  
والثاني هو الضرب. منعنا من التصوير غالباً ما يكون خلال قيام الأجهزة الأمنية أو جمهور الأحزاب بممارسة فعل البطش.“

”السلطة السياسيّة في لبنان تُرعبها الصّورة، خصوصاً حين يُصوّر رجل أمن -وهو يمثّل هذه السلطة- يعتدي على ناشط أو صحفي. نلاحظ ذلك على الأرض مباشرة، كمصورين، حين يستشرس هذا العنصر الأمني لحظة إدراكه أنه تمّ التقاط صورته وهو يتصرّف كبلطجي ويمارس بطشه.“



المصور مروان طحطح

يتعرّض الصحفيون والصحافيات أيضاً للمنع من التغطية، وهو أمر يتناوب عليه أطراف كثير، أبرزهم تابعون ومؤيدون لأحزاب سياسيّة، يمنعون التغطيات الإعلاميّة لمؤسسات معيّنة في مناطق نفوذهم، كما يحظرون التصوير من دون موافقة الجهة الحزبية المسيطرة على المنطقة. لكن هذا الانتهاك توسّع ليصبح رسمياً خلال العامين الأخيرين، إذ مارسته أجهزة أمنية منع عناصرها الصحفيين من تأدية العمل في حالاتٍ معيّنة من دون تصريح من تلك الأجهزة، خصوصاً خلال الأحداث الأمنية. وبرز هذا النهج من خلال طلب غير رسمي من صحفيين بالحصول على تراخيص قبل التصوير في الشوارع عام 2021<sup>21</sup>. وشمل أيضاً مؤسسة الرئاسة التي منعت مراسلين لمحطّتي "إم تي في"<sup>22</sup> و"الجديد"<sup>23</sup> من التغطية في القصر الجمهوري، احتجاجاً على المعارضة السياسيّة لأدائها، أو لعدم استخدام الألقاب والتفخيم عند الإشارة للرئيس، ما يمثّل انتهاكاً لحريتي الصحافة والرأي. وفي نيسان 2022، منعت الجامعة اللبنانية الأميركية والجامعة الأميركية في بيروت الإعلام من دخول حرّمها لتغطية احتجاجات الطلاب على دولة الأقساط. ثمة واقع راسخ في لبنان وهو أنّ التغطية الصحافية غير ممكنة في مناطق عديدة من دون موافقة الأحزاب صاحبة النفوذ الأكبر في تلك المناطق، والتنسيق معها، وبالتالي تضطلع هي بدور تقييم الصحفيين لا على عملهم، بل وفق تصوّراتها ومدى التوافق معها. كما تستغلّ هذه

الأحزاب أتباعها أو مناصريها للاعتداء على الصحفيين وعرقلة عملهم خلال تغطياتهم، من بيروت إلى المناطق الأبعد حيث ترتفع وتيرة الاعتداء. ويأتي استخدام منهج المناصرين للاعتداء على الصحفيين وأصحاب الرأي لإبعاد الاتهام عن الأحزاب نفسها واعتبار أنهم "مجموعات غاضبة" تفرغ هذا الغضب ليس إلا. ويظهر ذلك جلياً في مناطق نفوذ "حزب الله" وحركة "أمل" على وجه الخصوص، إذ يتم الاعتداء على مصوّرين وتحطيم معدّاتهم أو حتى طردهم، كما حدث عند تغطية اشتباكات الطيونة/ العدلية في تشرين الأول/أكتوبر 2021، وكانت فرق قنوات "العربية" و"إم تي في" و"إل بي سي" بين المعتدى عليهم. ولا يقتصر ذلك على وسائل الإعلام المعارضة لهذه الأحزاب، بل قد يصل إلى وسائل إعلامها الخاصة كما حصل مع قناة "المنار" في آب الماضي التي تعرّض أحد طواقمها للاعتداء على يد شبّان خلال تغطية الازدحام أمام محطات البنزين في النبطية. وخلال تغطية الموضوع نفسه، لكن في الضاحية الجنوبية، أوقف عناصر من "حزب الله" في حزيران 2021 صحافياً بريطانياً وصحافية أمانية واحتجزهما قبل تسليمهما إلى الأمن العام الذي أطلق سراحهما.

استغلال النفوذ الحزبي والضغط على العائلة كان جزءاً مما واجهه صحافيون كثرون، وفق منطق يتزايد اللجوء إليه والمتعارف على تسميته في لبنان بـ"السحسوح"، لإخضاعهم وإجبارهم على التراجع عن آرائهم أو منعهم من أداء عملهم. ويأتي ما تعرّضت له الصحافية مريم سيف الدين على خلفية عملها الصحافي في هذا السياق تحديداً. فقد عملت على قضايا اجتماعية وسلّطت الضوء على جرائم وانتهاكات لم يكن مرغوباً في خروجها إلى العلن. تعرّضت مريم للتهديد بالقتل في أكثر من مناسبة، وفق ما تقول في شهادتها، مشيرةً إلى تهديدات من حزب الله وحركة أمل مباشرةً ضدها وضد عائلتها وصلت إلى حد التواصل مع إدارتها خلال عملها في صحيفة "نداء الوطن". بلغ الأمر حدّ الاعتداء على عائلة مريم، من أحد أقاربها وهو عنصر في "حزب الله". واستمرّ استغلال النفوذ حتى في مخفر الدرك، وفي الدعوى القضائية، إذ أصرت الجهات الرسمية على تصوير القضية على أنها خلاف عائلي، ووصل بالقاضية إلى تسجيلها ضمن خانة "العنف الأسري"، من دون أيّ تقدّم في الدعوى التي قدّمتها عائلة مريم حتى اليوم، وفق ما تقول الأخيرة التي تشير أيضاً إلى ضغوطات مورست من قبل الحزب في القضية.

## سادساً - الحملات الإلكترونية

باتت حملات التحريض والتنمّر الإلكتروني (trolling and smear campaigns) أداة تستعملها جهات عدة لدفع الصحفيين إلى السكوت أو بالحد الأدنى إلى فرض رقابة ذاتية على آرائهم. وهذا النسق التصاعدي يؤدي إلى الترهيب ويشكّل خطراً على حرية التعبير بشكل عام، خصوصاً أنه ارتفع كثيراً منذ سنوات، وفق ما أظهرته عينة الدراسة سواء عبر الاستبيان أو عبر المقابلات. وتتخذ الحملات التحريضية الإلكترونية من "تويتر" منصّة رئيسية لها يليها "فيسبوك" و"واتساب" حيث يتم تداول أرقام هواتف الصحافيات والصحافيين وتوجيه رسائل تهديد إليهم/ن مباشرةً. ولا تآلو الحملات التحريضية ضدّ الصحافيين كما الناشطين والمواطنين الذين يعبرون عن رأيهم على مواقع التواصل الاجتماعي، جهداً لإسكات من يتجرّأون على تدوين أفكارهم، عبر طرق

مختلفة من الاتهامات بالعمالة إلى التخوين وصولاً إلى التحريض على القتل والتهديد بالقتل أو الاغتصاب. وتطغى الذكورية والعنصرية والطائفية والكراهية على تلك الحملات، فيما تذهب الهجمات ضد الصحافيات والناشطات إلى حدّ التهديد بارتكاب جرائم مبنية على النوع الاجتماعي، من بينها التهديد بالاغتصاب، عدا عن القتل وغيرها. وتتهم منظمة العفو الدولية موقع "تويتر" بتجاهل حملات الكراهية ضد الصحافيات. وبحسب الأمم المتحدة، فإنّ التهديدات ضدّ العاملين في الإعلام تزداد يومياً، فيما التحرش الإلكتروني والمضايقة هو تهديدٌ تعانيه الصحافيات على وجه الخصوص. وفي تقرير نشر في تموز 2022، قالت منظمة "مراسلون بلا حدود" إنّ التحرش بالصحافيين قد يؤدي إلى قتلهم، مشيرةً إلى أنّ نحو 20 صحافياً لا يزالون مهدّدين بسبب عملهم.

وقال 66.9% من الصحافيين المجيبين على الاستبيان إنّ الحملات الإلكترونية تحدّ من حريتهم أحياناً، فيما جزم 17.3% بأنّها تقمع حريّتهم دائماً. واعتبر 15.7% منهم أنّ لا تأثير للتهديدات الإلكترونية وانتشار الكراهية على عملهم الإعلامي.

تعرّض جميع الصحافيين والصحافيات الثلاثة عشر الذين قابلتهم الدراسة لنوع من أنواع التهديد عبر المنصّات الإلكترونيّة، وسنّت حملات تحريضية على أكثر من نصفهم، فيما تحدّث نصفهم عن أنّهم مارسوا رقابة ذاتية على منشوراتهم عبر مواقع التواصل الاجتماعي بسبب حملات الترهيب الإلكترونيّة.

ويوماً بعد يوم، تُصبح الحملات الإلكترونيّة نهجاً متّبعاً لترهيب وإسكات الصحافيين والصحافيات العاملين في لبنان، وتستهدف هذه الحملات الصحافيين لمجرّد قيامهم بعملهم، أو لمطابقتهم بالعدالة وحماية الحريات وحقوق الإنسان. كما يتكرّر مع صحافيين مختلفين لمجرّد تغطيتهم لمقات معيّنة، بينها تفجير مرفأ بيروت والتحقيق فيه، أو قضايا المهمشين والنساء واللادجين ومجتمع الميم-عين، عدا عن القضايا السياسيّة المختلفة.

التهديدات تصبح أكثر حديةً عندما توجّه إلى النساء اللاتي يعملن في المجال الإعلامي ولا يتردّدن في رفع الصوت لإثارة قضايا وتسليط الضوء على أخبار أو نشر انتقادات قد تُعتبر "خطأً أحمر". ومن الأمثلة على ذلك ما تعرّض له الإعلاميات ديانا مقلّد وديما صادق ولونا صفوان ومحاسن مرسل ويمنه فوّاز ومريم سيف وداليا أحمد وغيرهنّ، حيث لا تتوقّف الرسائل والمنشورات والتغريدات المسيئة والإهانات والشتائم الذكوريّة ضدّهنّ، والتشكيك في مصداقيّتهنّ، ووصولاً إلى تهديدهنّ بالاغتصاب. وقد وثّقت منظمة "سكايز" هذه التهديدات والحملات المتكررة. تروي ديانا مقلّد تأثير تلك الحملات، فتقول "أولى مراحلها كانت مؤذية وأربكتني، حتى جسدياً. لكن مع الوقت، اخترت عدم الاستسلام لا سيما بوجود نماذج لنساء حاضرات في الشأن العام أجبرن على الانكفاء. قرّرت عدم الاستسلام للحملات التي تُقام ضدّي، والاستمرار برفع الصوت والسقف، لكن مع الانتباه للغة المستعملة والصيغة في الخبر أو التغريدة التي أنشرها. أقول ما أريده، لكن بعناية".

كذلك يتعامل بعض المشاركين في الحملات الإلكترونيّة التحريضية مع الصحافيين وكأنّهم "أتباع" للمؤسسات التي يعملون فيها، ويجب أن يتماهوا مع آرائها وتوجّهاتها، وتحديداً توجهات ممّولّيها، دائماً، من دون أن يكون لهم أي حريّة في المعتقد والرأي والتعبير المختلف. ذلك جزءٌ ممّا واجهته الصحافية صباح أيوب التي تُشير إلى أنّها تعرّضت "مع بداية انتفاضة 17 تشرين إلى حملة

مستترة، من خلال إرسال تغريدات، كنتُ أكتبها وأعبّر فيها عن دعمي للانتفاضة بوجه المنظومة السياسية، إلى مدير صحيفة "الأخبار" (التي كانت تعمل فيها قبل استقالتها منها عام 2019) عبر مجموعة على تطبيق واتساب. نعود هنا إلى فكرة أنّ الجمهور يشعر بالانتماء إلى المؤسسة التي تتماهى مع آرائه، ويشعر بالتالي أنّه مسؤول عنها".

وهو يُشبه أيضاً ما تعرّضت له الإعلامية جوزفين ديب خلال عملها السابق في "أو تي في"، إذ استهدفتها حملات إلكترونية بسبب رأيها وأسئلتها خلال حواراتها، كونها لم تتطابق دائماً مع توجهات القناة التي عملت فيها. تشير إلى أنّ تلك الحملة اشتملت جوانب متعددة من حياتها، بدءاً بالتشكيك بكفاءتها ومروراً بالتعرّض لعائلتها وصولاً إلى إهانات ذكورية بحقها، كما شتائم ودعوات لفصلها من عملها. تقول "مررتُ بفترات شعرتُ فيها بأنّي لا أريد العمل في هذا المجال بعد اليوم. فصرتُ أقدم حلقات عن كورونا مثلاً هرباً من السياسة، ولشعوري بالإحراج تجاه إدارة المحطة نتيجة الضغوط التي أشعر أنّها تتعرّض لها بسببي".

في قضية مريم سيف الدين، ترافقت الحملة ضدّها مع حملة إلكترونية تحريضية تخوينية تضمّنت تهديدات بالقتل وتنمراً وتشويهاً للسمة طاولت عائلتها أيضاً، ما أجبرهم في النهاية على مغادرة المنزل، ثم البلد. تقول سيف الدين خلال روايتها لقصتها إنه تم توجيه شتائم وإهانات جنسية لها. تستشرس تلك الحملات ضدّ الأفراد والمجموعات والمؤسسات التي لها تأثير في الفضاء العام.

فيشير المحامي نزار صاغية، مدير "المفكرة القانونية"، إلى أنّ المؤسسة تتعرّض لهجمات إلكترونية عبر "فيسبوك" و"تويتر" من قبل جيوش إلكترونية لا سيما في الفترات التي كان تأثيرها واضحاً في الفضاء العام، قائلاً "مثلاً شعرنا بضغط كبيرة خلال النقاش حول قانون العفو العام الذي طُرح بعد العام 2019، لأننا كنّا في المواجهة. واليوم في قضية تفجير المرفأ، نحن محور أساسي في هذه المواجهة كما كنّا في موضوع استقلالية القضاء. أصرينا على التنبيه لوظيفة القضاء ودوره، في الوقت الذي كان الجميع يدينه ويعتبره جزءاً من النظام. دافعنا عن حرية تجمّع القضاة، ما سمح بولادة نادي القضاة. ساهمنا بتحويل موضوع استقلال القضاء إلى واحدٍ من المطالب الأساسية، إذا لا يمكن بناء نظام بطلّ تعرّض القاضي لضغط يومي من جميع الجهات". لكن صاغية يعتبر أنّ أخطر ما تعرّضوا له في "المفكرة القانونية" صدر عن نقابة المحامين "التي تعتبر أنّ كلّ أسلوبينا في العمل مخالف لمبادئها، لأننا نُقيم دعاوى ضدّ نافذين. وهذا شكل من أشكال تدخّل السلطة في عملنا". وكانت نقابة المحامين في بيروت استدعت

صاغية في أيلول 2011 والمحامي كارلوس داوود على خلفية نشر مقالة في العدد الأول من المفكرة بعنوان "اقتراح بتنظيم علاقة المحامي مع وسائل الإعلام: أين المحامي المناصر للقضايا الاجتماعية؟"، الأول بصفته كاتباً له، والثاني بصفته مديراً مسؤولاً للمطبوعة.<sup>24</sup> وفي عام 2023، استدعت نقابة المحامين المحامي نزار صاغية مجدداً مع نية شطبه من النقابة بسبب تعبيره عن رأيه بحرية، إثر قرار من مجلس النقابة بتقييد الظهور الإعلامي للمحامين، والذين كانوا المصدر الأول للكثير من المعلومات القانونية وتحليلها ونشر وعي حول الحقوق والحريات والممارسات غير القانونية لبعض الأجهزة، كما لدفاعهم عن القضايا العامة، في انتهاك لحرية التعبير المكرّسة في الدستور كما لحرية الصحافة.

يقيم الإعلامي جاد غصن تلك الحملات باعتبارها "جزءاً من توليفة تأتي مع وظيفة الإعلام، لا سيّما إن كان الصحافي يستثمر هذه الوظيفة من أجل تسليط الضوء على فساد أو خرق للقانون

أو انتقاد لزعيمٍ مقدّس عند فئةٍ معيّنة من الناس". يشير غصن إلى أنه يتعرّض لحملة إلكترونيّة من أسبوعٍ لآخر، حسب الموضوع الذي يطرحه في برنامجه على "يوتيوب". لكنّه لم يعد يقرأ التعليقات، ويضيف "بالنسبة لي، لا تويتر ولا فيسبوك ولا أيّ منصّة تواصل اجتماعي تعكس وجهة نظر الرأي العام الحقيقيّة، بل هي سلطة مشوّهة عن العالم الحقيقي. لذلك لا يجب الغرق في تفاصيلها، بل الاكتفاء بمتابعة التعليقات من بعيد".

لكن الصحافي محمد زبيب يعتبر أنّ السوشل ميديا مسألة جدية لأنّ أثرها كبير، فهي تساهم في إعادة إنتاج المجتمع والثقافة - بمعنى الأيديولوجيا - بشكل عام، بطريقة غير قابلة للتحكّم. ويضيف: "هناك جيوش إلكترونية صحيح، وأداؤها فعّال ونلمسه، وتستطيع أن تسيطر على الحيّز العام الذي تجسّده شبكات التواصل الاجتماعي"، لكنّه يرى أنّها تخلق "مجتمعات مغلقة".

”أحزاب السلطة وجمهورها يستخدمون كلّ الوسائل المتاحة للضغط على الصحافيين بشكل غير مباشر أو مباشر، من خلال الهجوم الشخصي والحملات التحريضيّة عبر السوشل ميديا، بهدف إسكاتنا. وأحياناً يكون هجوم الجمهور على صحافي يعمل في مؤسّسة تابعة للحزب الذي يؤيّد، كما حصل معي حين هاجمني جمهور التّيّار الوطني الحر اعتراضاً على وجودي ضمن فريق عمل الـ OTV، لأنّ آرائي في بعض القضايا لا تعجبه أو لأنّ أسئلتني في الحوارات ليست على ذوقه“.



الإعلاميّة جوزفين ديب

ليس الاستهداف مرتبطاً بحملات إلكترونية فقط، ولا يبقى محصوراً بالمنصات الإلكترونيّة بل ينتقل إلى أرض الواقع. في تقرير لها لمناسبة عيد لقمان سليم خلال تموز 2022، اعتبرت منظمة "مراسلون بلا حدود" أنّ "التحرش (المضايقة) بالصحافيين يقتل"، مشيرةً إلى أنّ سليم تعرّض للمضايقات الإلكترونيّة عبر حسابه على "فيسبوك" وقُتل لاحقاً. وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ لقمان سليم تعرّض لتهديدات مباشرة خلال حياته بينها كان لصق رسالةٍ على باب منزله تمجّد كاتم الصوت. وأشارت المنظمة إلى أنّ هناك أكثر من 27 صحافياً وصحافية معرّضون للتهديدات منذ انفجار مرفأ بيروت في آب 2020، بينهم رياض قبيسي وديانا مقلّد. وقال قبيسي إنّ تعرّض لتهديدات بالقتل بينها رسائل تحذّره من أنه سيكون ضحية خلال استفحال الفوضى في البلاد. هناك حالات مختلفة يمكن أن تدلّ على هذه الخطورة، بينها التهديدات الإلكترونيّة التي تلقّتها ديما صادق في آب 2022 بسبب نشرها تغريدة، تضمّنت تهديدات بالاعتصاب والقتل. وبينها أيضاً ما تعرّض له المصور الصحافي حسن شعبان في الشهر نفسه، من إرسال تهديدات مباشرة له بلصق رصاصة على شبّاك سيارته وإعادة الكرّة بإرفاق رسالة ووتد بإطار سيارته مع عبارة "فلّ يا عميل يا كلب"، وكلّ ذلك ترافق مع ضغوطات عائليّة وحزبية تحاول إجبار شعبان على الاعتذار، لسببين أساسيين هما دفاعه عن حقه حين تعرّض للضرب، والآخر هو رفضه تبديل مواقفه المنتقدة لحزب الله، ورفضه التخلّي عن مهامه الصحافية بتغطيته احتجاجاتٍ ضد انقطاع الكهرباء والمياه عن بلدة بيت ياحون الجنوبية.

## سابعاً - العنف الجنسي

تتعرّض الصحافيات للعنف الجنسي من التحرش خلال تأدية العمل إلى التهديد بالاغتصاب، كما يتعرّض بعض الصحافيين للعنف الجنسي أيضاً. وقد وجدت دراسة أعدتها الأمم المتحدة لشؤون النساء UN Women عام 2019 أنّ 5 من بين 8 مراسلات تعرّضن للتحرش الجنسي خلال التغطية على الأرض، بينها تحرش باللمس خلال ظهورهنّ على الهواء، بينما لم يتعرّض أي من الصحافيين الرجال للتحرش الجنسي. كما عانت الصحافيات من الشتائم الجنسية خلال أدائهنّ لعملهنّ، بالإضافة إلى تعرّضهنّ لأنواع مختلفة من التهديد بارتكاب جرائم مبنية على النوع الاجتماعي بحقهنّ.

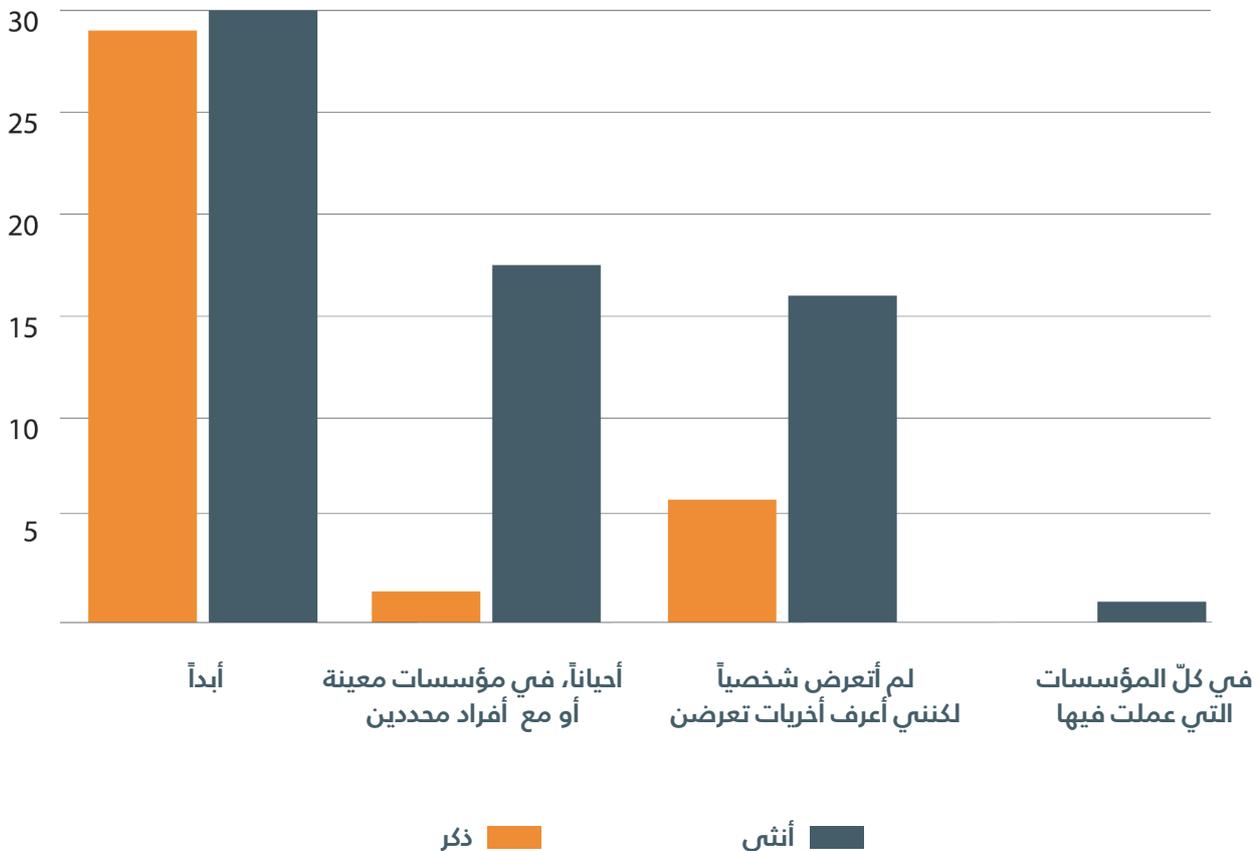
أشار 59% من المجيبين والمجيبات على الاستبيان إلى أنّهم لم يتعرضوا للتحرش الجنسي، لكن نسبة 41% أكدت أنها إما تعرّضت للتحرش الجنسي أو تعرف آخرين وأخريات تعرّضن له، ما كان بينه عروض عمل أو ترقيات مشروطة بتقرّب جنسي أو عاطفي. وبين من تعرّضوا للتحرش الجنسي، بلغت نسبة النساء 80%. وبين العينة الكاملة البالغة 127 عاملاً وعاملة، قالت صحافية واحدة إنها تعرّضت للتحرش في كلّ المؤسسات الإعلامية التي عملت فيها، بينما لم يذكر أي من الرجال أنّهم تعرضوا للتحرش في كلّ المؤسسات. وقالت 22 صحافية إنهنّ تعرّضن للتحرش مرة على الأقل من أفراد في المؤسسات التي يعملن فيها (17%) بينما قال صحافيان إنهما تعرّضا للتحرش أحياناً بنسبة 2%. وقال 6% من الصحافيين الرجال إنهم لم يتعرضوا للتحرش لكنهم يعرفون آخرين/يات تعرّضوا له، فيما بلغت نسبة الصحافيات اللاتي يعرفن زميلات وزملاء تعرّضوا/ن للتحرش جنسي 16%.

وتشترط بعض المؤسسات الإعلامية على الصحافيات تقديم تنازلات تبدأ بالقبول بأجرٍ أدنى من زملائهنّ الذكور للقيام بالوظيفة نفسها، وصولاً إلى إقامة علاقات جنسية مقابل فرص التوظيف أو التقدم في المهنة، بالإضافة إلى ضغوط على الصحافيات الأمهات وانتهاكات لحقوقهنّ قد تصل إلى طردهنّ بسبب الإنجاب. وحتى اليوم، تنتشر إعلانات توظيف في مؤسسات إعلامية تشترط على النساء أن يكنّ عازبات تحت مسميات "مظهراً حسناً" و"شخصية سبور". وقد عانى صحافيون ذكور من هذا الوضع أيضاً حيث اشترط عليهم إقامة علاقات جنسية مقابل فرص وظيفية بينها تقديم البرامج التلفزيونية.

ولا يزال الإبلاغ عن هذا الواقع منخفضاً من قبل الصحافيات والصحافيين لأسباب مختلفة أبرزها الخوف من خسارة الوظيفة، وعدم وجود سياسات تبليغ آمنة وسرية وغياب المحاسبة. إذ إنّ مواجهة ظواهر التحرش والعنف الجنسي تعرّض الصحافيات أو الصحافيين لخسارة الوظائف، أو الانتقام، خصوصاً عندما يكون المدير المباشر أو المسؤولون في الوسائل الإعلامية هم ممارسو الانتهاك. ووفق دراسة متخصصة عن التحرش الجنسي شملت 20 بلداً أعدها برنامج "النساء في الأخبار" في الرابطة العالمية للصحف وناشري الأخبار "وان-إيفرا" ونشرت في 2022، فإنّ "التحرش الجنسي مشكلة مستوطنة في المجال الإعلامي، بغض النظر عن الموقع الجغرافي". وبحسب نتائجها أيضاً، تعرّضت 25 بالمئة من الصحافيات في لبنان للتحرش الجنسي. (يُعرّف

برنامج "النساء في الأخبار" التحرش الجنسي بأنه سلوك غير مرغوب فيه وعدائي، ذو طبيعة جنسية، ينتهك كرامة الشخص ويجعله/ها يشعر بالإهانة أو الخوف أو الترهيب أو التهديد). وقد شاركت الصحافيات معاناتهن لعدم وجود سياسات واضحة في أماكن العمل توضح أن الإدارة تؤمن الحماية القانونية والشخصية للمتعرضات للتحرش واتخاذ الإجراءات التأديبية والقانونية اللازمة بحق المنتهكين. وصرحت صحافيات بأنهن تقدمن بالعديد من الشكاوى ضد زملائهن المتحرشين لدى إدارتهن، إلا أن الشكاوى تُقابل بالتجاهل<sup>25</sup>.

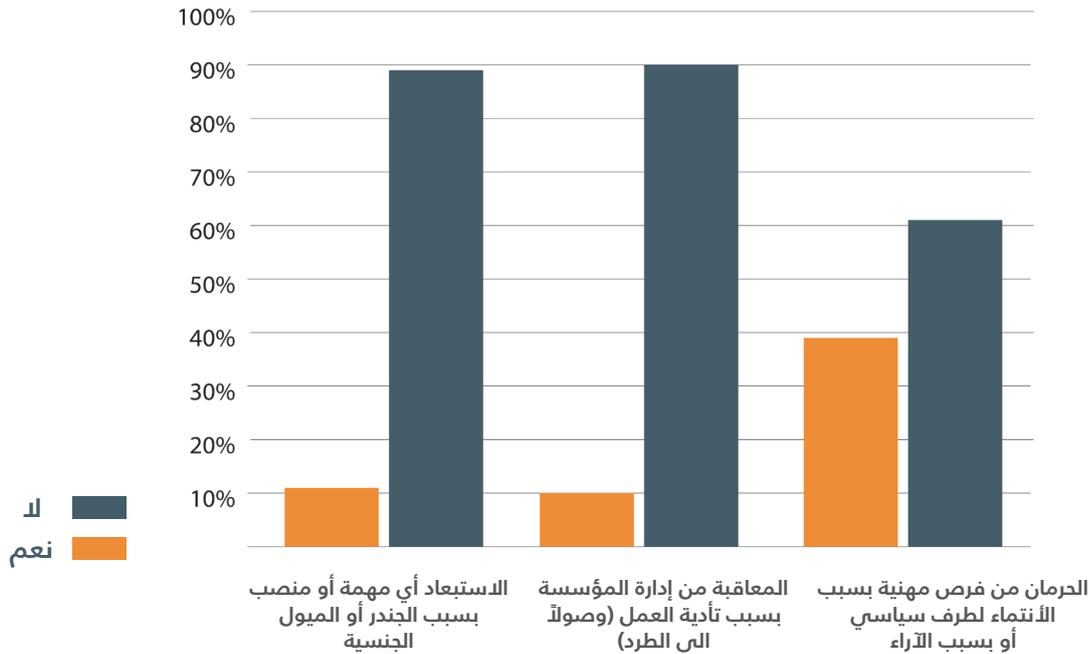
### التعرض للتحرش الجنسي في المؤسسات الإعلامية بحسب الجندر



## ثامناً - الانتهاكات داخل المؤسسات

ليست حريّات العاملين في المجال الإعلامي فقط التي تُنتهك داخل المؤسسات (الفصل الرابع: الإعلام في لبنان: مشاكل بنيوية)، بل أيضاً حقوقهم الوظيفيّة والإنسانيّة، بما يشمل أجورهم والخدمات الطّبية كالضمان الاجتماعي والتأمين الصحي وتأمين نفقات العلاج النفسي نتيجة التعرّض الدائم للتروما الثانوية عند التغطيات، فضلاً عن المساواة بين العاملين والعاملات، إذ لا يزال هناك فجوة في الأجور، وفق عوامل كالجندر والميول الجنسيّة والأقسام. فهناك تفاوت في الأجور بين الرجال والنساء، وهناك تفاوت آخر بين العاملين في الأقسام السياسيّة والأقسام الأخرى كالمجتمع والرياضة والثقافة والمهن، وقد تختلف الأجور بين العاملين داخل القسم نفسه ليس وفقاً لمعايير الخبرة والكفاءة إنما لمعايير المحاباة والنظرة إلى الصحافيين والصحافيات أنفسهم من قبل مؤسساتهم، ما يعرّز التمييز والانقسام بينهم. وقد أشار 11% من المجيبين على الاستبيان إلى أنّهم استُبعدوا من مهمة أو منصب بسبب الجندر أو الميول الجنسيّة، فيما قال 89% إنّهم لم يتعرّضوا لذلك. وقال 10% إنّهم تمت معاقبتهم من قبل إدارة مؤسساتهم بسبب تأدية عملهم، بما يصل إلى الطرد في بعض الحالات، فيما قال 90% إنّهم لم يتعرّضوا لذلك. وأكدت نسبة 39% أنّهم حرّموا من فرص مهنيّة بسبب انتمائهم لطرف سياسي أو بسبب آرائهم، فيما لم يتعرّض 61% لذلك.

### التعرض للانتهاك بسبب أداء العمل أو الحريات الشخصية



## الطرد التعسفي

في الأعوام الماضية، أدّى التغيير في السياسة الخارجية لبعض الدول الإقليمية إلى تقليص تمويلها لبعض المؤسسات في لبنان ما أدّى إلى إغلاق بعضها وصرف بعضها الآخر لعاملين وعاملات فيها، تُرك كثيرون منهم بلا أيّ تعويض يُذكر. وخلالها أيضاً، فصلت العديد من المؤسسات الإعلامية عاملين فيها بحجّة الأزمة الاقتصادية التي تمرّ بها البلاد، تعسّفاً، من دون تعويضات في العديد من الحالات. كما أُغلقت مؤسسات بحجّة الأزمة الماليّة التي يعاني منها قطاع الإعلام منذ سنوات، والتي استفحلت مع الجائحة الصحيّة والأزمة الاقتصاديّة. فأحيل صحافيّوها إلى البطالة الإجماليّة، من دون أن يكون هناك جهات نقابيّة أو رسميّة تتدخّل لصالح هؤلاء العمّال، أو للتحقيق في هذه الإجراءات والانتهاكات. ليس هناك رقم محدد لعدد المصروفين تعسّفاً من وسائل الإعلام لكنّ عدد العاطلين عن العمل بلغ نحو مليون عامل وعاملة وفق الباحث في "الدولية للمعلومات" محمد شمس الدين و"المفكرة القانونية" في ظلّ تدهور قيمة العملة وانخفاض قيمة الرواتب وقدرتها الشرائية. والانتهاكات المباشرة من قبل المؤسسات الإعلاميّة ضدّ الصحافيين لها تأثيرات مباشرة على القطاع وحرّيته، كونها تدفع الصحافيين إلى التفتيش عن مصادر دخل ومعيشة قد يعتمد بعضها على الزبائنية والعمل لمصلحة جهات سياسية وغيرها. فالأمان الوظيفي هو من أهمّ العناصر التي تدفع الصحافيين والصحافيات للقيام بعملهم بمهنيّة وحرّيّة، إذ إنهم يندفعون بجهدٍ ونزاهةٍ أكبر عندما يشعرون أنّ مؤسستهم الإعلاميّة ستساندتهم وتقف إلى جانبهم مهما كانت الظروف.

”لا شكّ بأنّ الاعتداءات الجسديّة أو الطرد التعسّفي من شأنهما أن يؤثّرا على الحرّية. حين تضيق المؤسسات بصحافيّيها، تضيق معها حرّيّة التعبير، لكن هناك حيويّة لبنانيّة تمنع أن يكون هناك صمّت مطبق وتعبّر عن نفسها بأشكالٍ مختلفة. عبّرت عن نفسها من قبل، خلال الانتفاضات الشعبيّة، كما عبّرت عن نفسها اليوم من خلال مجموعات“.



الإعلاميّة ديانا مقلّد

## نتائج الانتهاكات

هناك نتائج متفاوتة للانتهاكات بحق الصحافيين، قد يختلف مستوى فداحتها، فتبدأ من الابتعاد عن تناول مواضيع معيّنة، إلى الابتعاد عن العمل في أنماط صحافية معيّنة، وصولاً إلى الاعتكاف عن المهنة، وتأثر بالتجربة والأشخاص وسياقاتهم وظروفهم. وهناك نتائج أخرى بينها الإسكات والسكوت بسبب التهديد والملاحقة وهناك الموت اغتيالاً والتحريض وهناك التهجير بسبب التهديدات والملاحقات، هذا بالإضافة إلى الانعكاسات المباشرة على حياة الصحافيات والصحافيين بسبب إجراءات مختلفة بينها الضغوط على العائلة وانتهاكات المؤسسات كالطرد التعسفي. كلّ ذلك يأتي مع كلفة نفسية عالية حيث يتلقى الصحافيون الصدمات خلال التغطيات

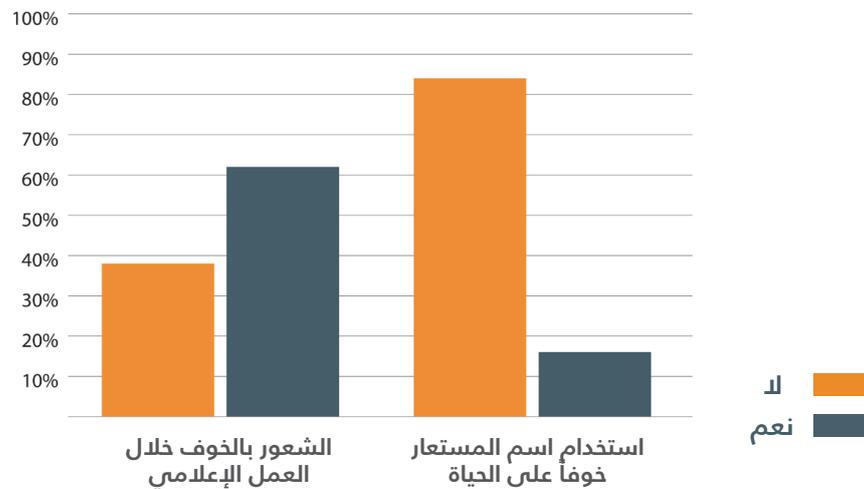
إن كان بسبب نوعية الحدث أو نوعية التجارب التي ينقلونها، ويحملون كل ذلك معهم من دون التفات يُذكر من مؤسساتهم لذلك، لكنّ الكلفة الأكبر تأتي مع تعرّضهم شخصياً لاعتداءات أو تهديدات، فتنعكس خوفاً وصدمة ورقابة ذاتية.

وتنعكس هذه الانتهاكات على حياة الصحفيين والصحافيات الشخصيّة، إذ لها تأثيرات اقتصادية اجتماعيّة قد تكون أكلافها باهظة، من عدم الاستقرار الوظيفي والمالي، أو القبول بشروط وظروف عمل وصولاً أيضاً إلى أضرار جسدية ناجمة عن الاعتداءات، وأضرار للمعدات الصحافية نتيجة الاعتداءات نفسها، لا يتمكّن الصحفي/ة في كثير من الأحيان تغطية نفقتها، ما قد ينعكس أيضاً على القدرة على الاستمرار في تأدية المهنة من أصله.

يعني ذلك أنّ كلّ تلك التحدّيات في الإعلام، وكلّ تلك الانتهاكات بحق ممتنّيه، والتهديدات على حياتهم، تولّد لديهم شعوراً بالخوف، يُترجم بتغيير في سلوكياتهم (خصوصاً لجهة فرض رقابة ذاتية أو الانصراف عن مواضيع معيّنة أو حتى تغيير في أسلوب العمل وأنواعه وميادينه ومواضيعه) سواء أثناء ممارسة عملهم، أو خلال التعبير عن رأيهم عبر مواقع التواصل الاجتماعي، أو خلال عيشهم لحياتهم بعيداً عن المهنة حتى. ويؤدي هذا الخوف إلى نتائج مرحليّة قد تنعكس في الابتعاد عن تداول مواضيع معيّنة، أو حتى الاضطرار لترك مكان العمل وتغييره، أو لنتائج أكثر فداحةً وأبعد مدى تتمثّل في ترك المهنة كلياً.

واعتبرت نسبة 52.8% من المجيبين على الاستبيان أنّ الحريات في تدهور مستمرّ، ورأى 26.8% أنّ وضع الحريات سيّئ. وفيما اعتبر 18.9% أنه جيّد، رأى 1.6% من المجيبين على الاستبيان أنّ وضع الحريات في لبنان منذ عام 2015 جيد جداً. وأعرب 62% من المجيبين على الاستبيان الكمي عن شعورهم بالخوف خلال ممارستهم لعملهم الإعلامي، في حين بلغت نسبة الذين لا يشعرون به 38%. كما بلغت نسبة مستخدمي الاسم المستعار خوفاً على حياتهم 16%.

## استخدام اسم مستعار نسبةً للشعور بالخوف خلال العمل الصحفي



وكلّ الانتهاكات التي ذكرناها سابقاً، والتي سنأتي على ذكرها في الأقسام المقبلة في الدراسة من غياب السياسات التحريرية الواضحة والقواعد المهنيّة، وصولاً إلى الحملات الإلكترونية، تولّد خوفاً يدفع العديد من الصحفيين إلى فرض رقابة ذاتية على ما يكتبونه أو يقولونه في تقاريرهم أو ما يعبرون عنه على وسائل التواصل. وينعكس ترهيب الجيوش الإلكترونيّة في إطار الحملات الإلكترونيّة إضافة إلى التحريض الذي تمارسه أيضاً شخصيات معروفة بينها إعلاميون، رقابة يمارسها الصحفيون على أنفسهم. كما أنّ الحملات التحريضية والشتائم والإهانات تترك أثراً نفسياً لدى المستهدف أيضاً.

تُشير الصحافية صباح أيوب إلى أنّ "التأثير النفسي موجود. ومهما كان الفرد محصّناً، سينزعج وعليه أن يبذل مجهوداً نفسياً لتخطّيه. فالشتائم الشخصيّة ليست لطيفة، لا سيّما الشتائم التي تتعرّض لها نحن النساء". وتضيف "إلى جانب التأثير النفسي، تبدأين -لا شعورياً- بممارسة الرقابة الذاتية. لأنّ السوشل ميديا، شئنا أم أبينا، تحتاج إلى مجهودٍ وتفرّغ. ومن الصّعب أن نكون بمزاج منفتح كلّ الوقت، لتقبّل الشتائم والإهانات".

من جانبها، تعتبر الإعلامية نور مخدّر أنّنا "مراقبون على السوشل ميديا طوال الوقت، ونشعر بمناخ من التهديد الإلكتروني المتواصل الذي أصبح مكرّساً بشكلٍ أو بآخر". وتشير إلى أنّه "يتمّ الهجوم على أيّ صحافي يعبر عن رأيٍ مختلف أو معارض لحزبٍ أو جهة تابعة للنظام. هناك دعاوى تُقام ضده، وهناك جيوش إلكترونيّة مهمّتها التعرّض له بالشخصي محاولةً جعله يتراجع عن رأيه، أو في أحسن الأحوال يتعلّم الاحتفاظ برأيه في المرّة المقبلة". وتضيف أنّ "الجيوش الإلكترونيّة تؤدّي دوراً في قمع حرية التعبير، لا سيّما تلك التابعة لأحزاب السّلطة". ذلكو بز نفسه ما يواجهه مدير "عربال" أسعد ذبيان الذي يشير إلى أنّه في كلّ مرّة يكتب فيها منشوراً عن أيّ حزبٍ سياسي، يتلقّى سيلاً من الشتائم والتهديدات، فيعود إلى الانكفاء عن التعليق السياسي. هذه الأنواع من التهديدات والاستهدافات تجعل المصوّر مروان طحطح يفكّر ملياً ويراجع نفسه قبل نشر آرائه أي أنّه مارس رقابة ذاتية أحياناً، فقد تعرّض سابقاً لحملات تحريض بسبب منشوراته على مواقع التواصل، بالإضافة إلى أنّ عمله في التصوير الصحافي يعني التنقل دائماً ما قد يسبب له مشاكل أصلاً بسبب الكاميرا، فما بالك بجماهير غاضبة بسبب منشورات على فيسبوك أو صورٍ من تغطيات حساسة؟ يقول طحطح "الكاميرا المحمولة تسبّب مشاكل كثيرة. كمصوّر، صعوبة العمل على الأرض ازدادت اليوم. احتمال تعرّضي للاعتداء، خلال تغطية حساسة، أصبحت أكبر. كما أنني صرّت أفكّر مرّتين قبل نشر أيّ صورة حساسة، التقطتها، عبر حساباتي على وسائل التواصل".

## الفصل الرابع

الإعلام في لبنان: مشاكل بنيوية

ليس هناك إحصاء دقيق جديد لعدد وسائل الإعلام اللبنانية، وسط إغلاق مؤسسات وإطلاق منصات، أغلبها إلكترونية، لكن إحصاءات سابقة، بينها لـ "مراسلون بلا حدود" و"سكايز"<sup>26</sup> و"أكاديمية دويتشه فيله"<sup>27</sup>، تُشير إلى أنّ لبنان يُنتج نصف عدد المطبوعات في الشرق الأوسط، بـ 10 صحف خاصة و1500 مجلة أسبوعية وشهرية، و9 قنوات و40 محطة إذاعية. تبدّل هذا الحال خلال السنوات الماضية، مع إغلاق العديد من هذه المؤسسات، فبات هناك 7 قنوات حالياً، بينها واحدة رسمية (تلفزيون لبنان)، و3 حزبية (المنار، إن بي إن، أو تي في)، و3 أخرى خاصة تجذب أكبر عدد من المشاهدين (إم تي في، إل بي سي أي، الجديد)، وعشرات الإذاعات بينها الحزبية والترفيهية والإخبارية، بالإضافة إلى 8 صحف يومية (الشرق، الأخبار، الديار، الجمهورية، نداء الوطن، لوريون لوجور، النهار، البناء) وأكثر من 300 موقع إلكتروني، بينها الحزبي والمناطقى والمستقل. وبينما كانت بعض الصحف تُقفل، كانت أخرى تولد، في ظلّ اتجاه متزايد إلى الاعتماد على المنصات الإلكترونية.

هذا بالنسبة لوسائل الإعلام المحليّة، لكنّ أحد أهم عناصر "منسوب الحرية الإعلامية" في لبنان هو تواجد العديد من وسائل الإعلام العربيّة، الإقليميّة، الدولية والعالمية، واتخاذها من لبنان مقراً لعملها الإعلامي أو لتغطياتها في المنطقة، وبينها أسماء معروفة مثل "بي بي سي"، "رويترز"، "فرانس برس"، و"أسوشيتد برس"، وغيرها. كما يبرز وجود مقرّات لقنوات عربيّة في الضاحية الجنوبية لبيروت، بينها عراقية وبحرينية ويمينية، عدا عن الإيرانية والإسلاميّة منها. وفي الإطار نفسه، اتخذت قنوات عربيّة من بيروت مقراً لاستديوهاتنا على مدى السنوات الماضية، بينها مثلاً قناة "العربي" وقناة "إم بي سي" السعودية، لكنّها غادرت البلاد نحو مقرّات أخرى، فانتقلت "العربي" بأغلبها إلى الدوحة فيما اتّجهت "إم بي سي" نحو الرياض.

برزت وسائل إعلاميّة إلكترونيّة جديدة متعددة في لبنان في الآونة الأخيرة، بعضها اصطلح على تسميتها "بديلة" نظراً لكونها مساحات أكثر حرية وجرأة واستقلاليّة وتوازناً وتتيح منبراً للفئات المغيبيّة عن الإعلام التقليدي، وتعتمد نموذجاً مالياً وتمويلياً مختلفاً عن وسائل الإعلام التقليدية. وتعرّف دراسة أجرتها مؤسسة "مهارات" عام 2021، بعنوان "اتجاهات وسائل الإعلام في زمن التغيير"<sup>28</sup>، الإعلام البديل بأنّه "الذي يقدّم معلومات بديلة عن الإعلام السائد"، وبأنّه "يختلف عن الإعلام التقليدي لناعية المحتوى وأساليب العرض والإنتاج، فضلاً عن الاستقلالية والجرأة في تناول القضايا الهامّة". وتوصّلت الدراسة إلى نتائج متعدّدة تتعلق بالفروقات بين الإعلام التقليدي والإعلام البديل، كان بينها نقاط رئيسيّة تتعلّق برفع صوت الناشطين والنساء، مقابل تغييبها في الإعلام التقليدي، بالإضافة إلى فوارق في نوع التغطية، إذ إنّ التحقيقات تغلب على الإعلام البديل، فيما تغيب عنه البيانات والإعلانات.

يطرح الإعلام البديل في لبنان سردية جديدة هدفها إعلاء صوت الناس والمناشدة بحقوقهم كما التوعية حول القضايا والمسؤوليات والحقوق كما الأحداث المتسارعة في البلاد. ويطرح مقارنة علمية ونقدية لأداء السلطات الرسمية ويدعو إلى المحاسبة والإصلاح، في ظلّ حصر الإعلام التقليدي نفسه برواية غالباً ما تحابي الطبقة السياسيّة أو تفرّعاتها الاقتصاديّة والحزبيّة والدينيّة. لكن لا يزال الإعلام البديل قليل الانتشار في مقابل سيطرة للإعلام التقليدي، فبحسب ما أظهرت دراسة لمؤسسة "مهارات" عام 2021 بعنوان "تقييم اتجاهات وسائل الإعلام والمعلومات في لبنان"<sup>29</sup>، فإنّ 25 بالمئة فقط من العينة المستطلعة (1568 شخصاً من 8 قرى وبلدات في لبنان)

يعرفون واحدة أو أكثر من المؤسسات الإعلامية البديلة. يشار إلى أنه بين الوقت الذي أجريت فيه مقابلات الدراسة الحالية أي أواخر عام 2021، وبين نشر الدراسة، ظهرت منصات بديلة جديدة، بينها "المحطة"، وهي منصة تعتمد على "يوتيوب" كما صفتها على "فيسبوك" و"تويتر" بشكل رئيسي، يُديرها وينشر عبرها صحافيون كانوا يعملون في صحيفة "الأخبار". وهذا الأمر يُؤسّر إلى التفات إلى أهمية دور الإعلام البديل، واقتناع متزايد بأن تأثيره قد يفوق تأثير الإعلام التقليدي في ما يتعلّق بالوصول إلى الجمهور بسرعة وتشكيل الرأي العام المتواجد عبر المنصات والغائب عن متابعة الشاشات دورياً.

بشكل عام تشوب المؤسسات الإعلامية المحلية عيوب عدّة من مشاكل بنيوية مروراً بالتبعية ورقابة الإدارة وصولاً إلى انتهاك وسائل الإعلام نفسها، عبر أدائها، لحقوق المواطنين أو حريتهم في التعبير. وهذه الأمور تجعل بعض وسائل الإعلام مشاركة، في كثير من الأحيان، في القمع الممارس على الصحافيات والصحافيين، وبالتالي في تدهور واقع الحريات في القطاع في لبنان. ينعكس ذلك تحديداً في عدم شعور الصحافي الفرد بالحرية الكافية للعمل على مواضيع معيّنة وتغطيتها، ما يؤدي إلى عزوفه عن طرح مواضيع أو إعداد تقارير لمعرفة مسبقاً أنها لن تمرّ. تختصر الأكاديمية مها زراقت المشهد الحالي للعمل الإعلامي في لبنان<sup>30</sup> في تغريدات على "تويتر" في كانون الثاني 2022، قائلة: "نحن الصحافيون نعيش تناقضات تجعل من الصحافة مهنة خارجة عن المألوف أبرزها أننا نعيش "وهماً بالحرية" في حين أننا غير مستقلين على الإطلاق. حتى الشكل الذي قد نرغب في أن يخرج عملنا به لا نستطيع أن نقرّه. في الصحافة المكتوبة مثلاً، القرار للماكيث وحالياً لخوارزميات غوغل". وتضيف "ملاحظات أخرى على المهنة: لم أكن أعرف لم تسمى مهنة المتاعب. قبل أن تصبح مهنتي كنت أعتقد أنّ الأمر مرتبط بملاحقة الصحافي للقضايا المتعبة. تبين لي لاحقاً أنّها مهنة لا ترحم العاملين بها: لا دوام عمل محدد، لا راتب منصف وغالباً ما يتّسم يوم العمل بالطاقة السلبية... مثلاً: يقترب الصحافي كثيراً من حقيقة أصحاب القرار وغالباً ما لا يكون قادراً على كشفها بسبب ارتباطات مؤسسته. هو قريب أيضاً من مآسي أبناء مجتمعه التي قد لا تجعله ينام... وهو مجبر على التعامل معها بوصفها "حالات" يعرضها اليوم وينساها غداً. تسمى مهنة حرة، لكنها في الحقيقة علاقة أجبر وربّ عمل. هي مهنة، ممارسوها غير متضامنين، ولا يفكرون في النهوض بها". وتتابع أنّه "في لبنان، هي مهنة بنقابتين: إجراء وأرباب عمل. هي مهنة لا تلزم ممارسيها بأي قسم على الالتزام بأي قوانين أو أخلاقيات. كلّ الشرع المهنية اختيارية. يمكن لأي كان أن يمارسها. (...) ليست مهنة نهائية للعاملين فيها. (...) حين يتوقف الصحافي عن العمل، فهو لا يعود صحافياً. باختصار، هي مهنة لا تشبه أي مهنة أخرى، وعوامل تمايزها غير إيجابية. لا تؤمّن أي حماية للعاملين فيها، ورغم ذلك يتصرّف كثيرون منهم كأنهم أسياد العالم... وهم لا يجروّون على المطالبة حتى بإنصافهم داخل مؤسساتهم".

تختصر كلمات مهى زراقت أبرز العوائق اليومية التي تعترض الصحافيات والصحافيين في لبنان، من الوهم بالحرية وغياب الاستقلالية والشرع المهنية والارتهاق والتبعية، مروراً بالخلل داخل المؤسسات من تغييب الصحافيين عن القرار بما يخصّ المحتوى الذي يعملون عليه والشكل الذي سيخرج به للعلن، كما عدم الإنصاف داخل المؤسسات والاضطرار للعمل في ظلّ ظروف سيئة للرواتب والإجازات والترقيات، وصولاً إلى المشاكل النقابية وغياب التضامن والتعاقد بين العاملين فيها. كل هذه "المتاعب" تنعكس على العمل الصحافي اليومي وعلى نوعية الأداء

كما على حياة الصحفيين. هذا ويتم التعامل مع الصحفيين على أنهم ناقلو أخبار وأحداث، بما فيها من صدمات تؤثر على صحتهم النفسية، من دون الأخذ بعين الاعتبار، من قبل مؤسساتهم، الانعكاسات على صحتهم النفسية أو حتى على حياتهم. وقد يكون ما يجمع الوسائل الإعلامية المحلية غياب المعايير المهنية عنها، إذ مع غياب الاستقلالية، تنتفي مفاهيم الحياد والتوازن وعدم التحريض، وتغيب عن الإعلام أولويات الناس وألامهم، ويصبح الهدف الأول إرضاء الأطراف التي تتبع لها هذه الوسيلة الإعلامية أو تلك. هذه العوامل تجتمع مع العوامل الأخرى كالتبعية والارتهاق فتصبح سيفاً مسلطاً على أعناق الصحفيين والصحافيات، فتحكم عملهم اليومي وتحدد الخطوط التي يُسمح لهم بالمشي عليها. هكذا تصبح الرقابة الذاتية سمة أساسية من سمات الإعلام في لبنان، فهي القاسم المشترك بين جميع الأسباب والنتائج التي تقيد حرية الصحافيات والصحفيين في البلاد. وهكذا أيضاً تصبح المعايير المهنية ذريعة في يد وسائل الإعلام عندما تريد معاقبة من "أخل" بنود الرقابة الذاتية المستترة.

”لم أسمع بالمعايير المهنية داخل الصحف التي عملتُ معها إلا وقت يكون مطلوب رأس حدا“.



الصحافي محمد زبيب

في ما يلي نستعرض أبرز المشاكل التي يعاني منها الإعلام في لبنان

### غياب الاستقلالية

يعاني الإعلام في لبنان من مشكلة بنيوية، فوسائل الإعلام المحليّة هي أقرب إلى منابر منها إلى إعلام مهنيّ مستقل ينقل الصورة من جميع الناس وإليهم. يظهر ذلك في توجه الوسائل الإعلامية على اختلافها إلى جمهور محدد، فتكون منبراً لفئة أو شريحة أو جهة معينة لتمرر خطابها، بدل أن تكون شاملةً لمختلف الناس وتضمن تمثيلهم على تنوعهم، ما يعزز الانغلاق وزيادة الشرخ بين فئات وطوائف. يتحدّث الصحافي محمد زبيب عن شكلين من الضوابط المهيمنة على الإعلام في لبنان، وعلى حريّاته، الأول والأكثر حضوراً هو التمويل، والثاني هو غياب الاستقلالية. وفي دراسة بعنوان "تحولات الإعلام الرسمي العربي: أسئلة الديمقراطية ومعايير الخدمة العامة" المنشورة على موقع مركز "الجزيرة" للدراسات عام 2017، يعرّف الأكاديمي باسم الطويسى الاستقلالية بأنها ابتعاد الوسائل الإعلامية "عن التدخل والضغوط السياسية والاقتصادية والتجارية والاجتماعية، وتوفير الضمانات الفعلية لهذه الاستقلالية، من خلال التشريعات، وآليات تعيين قيادات هذه المؤسسة، ومصادر التمويل، وتمثيل المجتمع بكافة مكوناته السياسية والثقافية والاجتماعية". وتقول دراسة بعنوان "الاتجاهات العالمية على صعيد حرية التعبير وتطوير وسائل الإعلام"، الصادرة عن اليونسكو عام 2018، فصل "الاتجاهات في استقلال وسائل الإعلام"، إنّ "استقلال وسائل الإعلام هو الأكثر ضعفاً بين الجوانب الهامة لحرية الصحافة المعرضة للخطر". وترى الدراسة أنّ "مفهوم الاستقلال - وكذلك المعايير المهنية وغرض المصلحة العامة اللذين يحميهما الاستقلال - هسّ، إذ يعتمد على فهم واسع النطاق وتقدير لمهامه ومقاصده".

من المؤشرات الدالة على الافتقار إلى الاستقلالية انخفاض مستوى الثقة العامة في مصداقية الصحافة. وفقاً لمؤشر "إيدلمان" المنشور في كانون الثاني عام 2022، فإنّ الثقة في وسائل الإعلام تتراجع، ووصلت إلى أقل من 50 بالمئة، كما أنّ الجمهور يرى الإعلام كعامل انقسام. وإضافةً إلى تراجع الثقة، ترى دراسة "اليونسكو" أنّ "سعي الجهات الفاعلة الحكومية والجهات الفاعلة القوية الأخرى أو مشاركتها في عملية هجوم منهجية على وسائل الإعلام عن طريق التقليل من شأنها، أو أحياناً وصفها بأنها "عدو"، له آثار واسعة النطاق على استقلال القطاع ورفاهه". كما أنّ اختلالات نماذج الأعمال اعتُبرت ذات تأثير في زيادة التبعية للحكومات وإعانات الشركات، ما يثير القلق من آثار ممكنة على استقلالية التحرير. وبحسب الدراسة نفسها، فإنّ الزيادة في النقد اللادع تجاه وسائل الإعلام وممارسة الصحافة اعتُبر خطراً يروّج لتعبير تعصبي يقوّض مصداقية كل صحافة، بصرف النظر عن صحتها.

”لا يوجد إعلام في لبنان، بالمعنى المهنيّ للكلمة. أيّ أنّه لا يستوفي الشروط المهنيّة لوجوده، وأبرزها الاستقلاليّة. بالشكل الموجود حالياً، هناك منابر وأدوات. منابر في خدمة الممّولين، وأدوات حماية المنظومة الحاكمة، تقدّم نشرات حزبيّة. تندرج تحت إطاره المصارف وكارتيلات القطاع الخاص والمؤسّسات الدينيّة. هي حلقة تشبه القبيلة والعشيرة عملياً، ننضوي جميعنا تحتها.“



الصحافية صباح أيوب

”إعلام ما بعد الحرب هو مرآة النموذج السياسي الذي كان موجوداً في لبنان حينها، إذ انعكست التنسوية الإقليميّة على الإعلام. قانون الإعلام المرئي والمسموع، هو قانون محاصصة تمّ فيه توزيع وسائل الإعلام المرئيّة الأساسيّة على الأحزاب والطوائف الكبرى في البلد. أما في ما يتعلّق بالإعلام المكتوب، فإنّ التصاريح لتأسيس الجرائد باتت محدودة. فكان المشهد الإعلامي عبارة عن تلفزيونات يملكها سياسيون، أو رجال أعمال متحالفون مع سياسيين، حتى بعد دخول الفضائيات إلى المشهد العام.“



الإعلامية ديانا مقلّد

”حقل الصحافة والإعلام يسيطر عليه رأس المال أو قوى خارجيّة لديها قدرة ورغبة في تمويل مؤسّسات إعلاميّة، وبالتالي السيطرة عليها. ومفهوم وجود حرية ممارسة يستدعي نوعاً من الاستقلالية المؤسّساتية للإعلام. وفي الواقع، تجارب الإعلام هنا تشير إلى محدوديّة في الاستقلالية داخل المؤسّسات. فهي إمّا مؤسّسات تابعة حزبياً وتأخذ منحى طائفيّاً، نتيجة غلبة الأحزاب الطائفية؛ أو هي مؤسّسات خاضعة لنفوذ أنظمة سياسيّة، سواء في لبنان أو في الخارج.“



الصحافي محمد زبيب

## مشكلة الوصول إلى المعلومات

يرتبط الوصول الحرّ إلى المعلومات بشكل وثيق بالقدرة على المحاسبة والمشاركة في الحياة العامة، كما بالحقّ في التعبير وحرية الصحافة. وعند تنزع القدرة على الوصول إلى المعلومات التي تعتبر أحد أعمدة الديمقراطية، فإنّ حرية الصحافة تتزعزع، ومعها قدرة الصحفيين على ممارسة مهنتهم بحرية واستقلاليّة. وبحسب الأمم المتحدة عام 2020، فإنّ "التعميم الشامل للمعلومات يعني أنّ لكلّ شخص الحق في طلب المعلومات وتلقّيها ونقلها. وهذا الحق هو جزء لا يتجزأ من الحق في حرية التعبير. ولذا تضطلع وسائل الإعلام بدور مهم في تنوير الجمهور بالقضايا ذات الاهتمام، لكنها تعتمد على قدرة الفرد على البحث عن المعلومات وتلقّيها كذلك. وبالتالي، فإنّ التعميم الشامل للمعلومات يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالحق في حرية الصحافة". وبحسب كتاب "الوصول الحرّ إلى المعلومات: مواطنة، شفافية، مساءلة"، الصادر عن دار النهضة العربية عام 2016 للدكتورة فوز عبدالله، فإنّ حرية الوصول للمعلومات تعتبر "من الآليات الأساسية لتأمين وتعزيز الشفافية في القرارات الحكومية ومحاسبة ومساءلة الحكومة على أعمالها، كما يساهم في رفع ثقة المواطن وتشجيع المناخ الاستثماري في البلاد. وزيادة إتاحة الوصول إلى المعلومات والمعرفة في المجتمع الذي تيسره تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات يدعم التنمية المستدامة ويطور حياة الناس. وتدعم إتاحة الوصول للمعلومات تمكين الناس خاصة المهمشين منهم كي يمارسوا حقوقهم المدنية والسياسية والاقتصادية والثقافية". وبحسب الدكتورة فوز عبدالله، في الكتاب عينه، والصادر قبل إقرار قانون الوصول إلى المعلومات في لبنان عام ٢٠١٧، فإنّ "في لبنان أصبح آثار الفساد باهظة وثقيلة خاصة في ظل عدم وجود إطار قانوني وإجراءات إدارية تمكن من الوصول للمعلومات. إضافةً إلى ذلك فإنّ القوانين اللبنانية لا تؤمن حماية المبلغين عن حالات الفساد بل أنها تقوض الجهود المبذولة بغية تحقيق أي عمل ناجح وفعال في هذا المجال".

يسهل حجب المعلومات عن وسائل الإعلام، ما يقوّض الحرية الصحافية ويجرّد الصحافة من أدواتها الأساسية بممارسة دورها في كشف الحقائق وفضح الفساد وانتقاد السلطة وبالتالي من قدرتها على التحرك والمحاسبة من دون الخوف من الضرر أو الملاحقة. وهذه المشكلة عالميّة، إذ تقول منظمة "مراسلون بلا حدود" إنّ "حرية الإعلام حق أساسي، ومع ذلك فإنّ قرابة نصف سكان العالم لا ينعمون بالحق في الوصول إلى المعلومات الحرة". وفي لبنان أيضاً يعاني الصحفيون من قيود تعيق وصولهم إلى المعلومات، ما له تأثيرات خانقة على القدرة على صناعة الخبر أو إعداد تقارير وبالتالي القدرة على توعية الرأي العام ومحاسبة السلطات. وعدم القدرة على الوصول إلى المعلومة لا ينتقص من حقّ الصحفيين وحرّيتهم فحسب، بل يجبرهم أيضاً على الحصول عليها من خلال العلاقات الشخصية والتبعية، وبالتالي تصبح المعلومات المنشورة إما مجتزأة أو غير موضوعيّة، بالحد الأدنى. فالمعلومة، وهي جوهر العمل الصحافي تخضع لشروط على الصحافي التقيّد بها من أجل الحصول عليها، وغالباً ما يكون الارتهاق جزءاً منها. وبالنسبة لبعض الوسائل الإعلاميّة، قد يكون "السبق الصحافي" أهم من المعلومة الدقيقة، فتنشر الأخبار من دون تحقق بهدف الإسراع فيها، وبالتالي تنشر معلومات خاطئة ومضللة للرأي العام من دون أن تتراجع عنها وتصححها بالضرورة، ما يخلق أزمةً أخرى تتعلّق بالمضمون والمصداقيّة.

## ما هي مصادر المعلومات؟

تبدأ مصادر المعلومات بالأشخاص الذين حصلت معهم الأحداث أو الشاهدين عليها، وتنتقل إلى المصادر الرسميّة، وهنا تكون المعلومات في غالب الأحيان ناقصةً تحديداً في ما يتعلّق بمواضيع مرتبطة بملفات فساد وانتهاكات ترتكبها السلطة. والبيانات والأرقام التي قد لا يحصل عليها الصحفي حتى بعد طلبها من المؤسسات وإدارات الدولة إذ يتم حجب جزء أساسي من المعلومات بالرغم من صدور قانون يتيحها. وهناك المصادر البديلة أي الاعتماد على "مصادر" قد تكون غير معلنة، داخل المؤسسات الرسميّة والخاصة والأجهزة الأمنية، كما ضمن الأحزاب والجهات الفاعلة في البلاد. وهنا تبرز مسألة المفاضلة بين نزاهة الصحفي وأهمية الحصول على المعلومة، ما يجبر الصحفيين على البقاء قريبين من دوائر تصدر عنها المعلومات و"السكوبات"، ما يعرّض المعلومة الصحفيّة لاحتمالات التضليل والابتزاز، نظراً إلى أنّ إمكانية التأكد من المعلومة ومقاطعتها يصبح شبه مفقود.

والمصادر البديلة أو الخاصة ترتبط أيضاً بمسؤولين من جهة أو منطقة، وتخضع لرغباتهم وأهوائهم، ما يعني تأثير قدرة الصحفيين على الوصول للمعلومة بمدى معرفة الجهة التي يتواصلون معها بهم أو بوسائل الإعلام التي يعملون فيها، وبعوامل الشهرة والخبرة. كل هذا يعني أنّ هناك صحفيين محددين يمكنهم الوصول إلى المعلومات وهذا "امتياز" يحجب عن آخرين. يشير الصحفي جاد غصن إلى أنّ هناك صحفيين يتقاضون مبالغ من جهات معيّنة، لتمرير أخبارها وتلميع صورتها، إلا أنه يعتبرها حالات فاقعة، ويوضح أنّ هناك "صحفيين لا يتقاضون المال، لكنهم يعتمدون على الحصول على معلومة من جهة رسميّة، ما يعدّ في بعض الحالات "إنجازاً". من شأن ذلك تطويق الآراء من دون اللجوء إلى العنف أو القمع المباشر".

أنشأ هذا الاعتماد على "إنجاز" الحصول على المعلومات نمط "صحفيي المقرّات" في لبنان، أي تعيين صحفيين محددين لا يتبدّلون في المقرّات الرسميّة إلا نادراً، مهمّتهم الوصول للمعلومات فيها خصوصاً عند حصول أحداث تتطلب متابعة آنية. يعني ذلك أنّ الصحفيين المتواجدين في تلك المقرّات يجب أن يكونوا على علاقة وثيقة بالموظفين فيها أو مديرها، وبالتالي أن يحتكوا في نقل المعلومة إلى ضوابط كي لا يخسروا مصادرهم في المرّات المقبلة. هذا الاعتماد أنتج في أغلب الحالات صحفيين تابعين لجهات رسميّة ومقيّدين بروايتها، أو صحفيين منبوزين من حلقة المعلومات بسبب عدم تبعيتهم أو عدم شهرتهم، كما أنتج حالات من القمع المباشر لعمل الصحفيين، ولعلّ المشاكل التي تعرّض لها الإعلاميان نخلة عزيمة وليال سعد في قصر بعبداء دليل على ذلك. (الفصل الثالث: الانتهاكات ومرتكبوها ونتائجها)

” نبدأ من المصادر، ونمرّ بالجهات التي ستقبل أو ترفض إعطاء مقابلة أو معلومة، ونصل إلى من يسمح لك الذهاب إلى تلك المنطقة من أجل إجراء تحقيق اجتماعي ميداني، غير مرتبط بالسياسة حتى. من المهمّ الإشارة إلى حجم التداخلات الحاصلة في هذا القطاع، والتدخلات التي تأتي غالباً من جهات غير إعلاميّة. يمكن لهذه العوائق أن تُنهى مهنة الصحفي، بمعنى المسار الوظيفي، لأنّها تمسّ بجوهر العمل الصحفي.“



الصحافية صباح أيوب

”الأخطر هي البنية الإعلامية في البلد التي تطوّر الصحفي أكثر ممّا تخيفه. يحصل ذلك حين يكون هدف الوسيلة الإعلامية هو الحصول على الخبر وتحقيق ”سكوب“، أكثر من معالجته أم محاولة الغوص في تفاصيله وفهم تبعاته. في حال كان هذا الهاجس الذي يتحكّم بالعمل الإعلامي، فسيصبح اختيار الموظفين مبنياً على هذا الأساس، وستتحوّل طبيعة المنافسة داخل الوسيلة الإعلامية الواحدة إلى غير صحيّة لا بل سيّئة. الفكرة أنّه إن كان الحصول على ”سكوب“ هو الهدف، فسيتعيّن على الصحفي أن يتقرّب من السلطة. وحينها لن يتمكّن من مقاطعة معلومته مع الحقيقة أو الغوص في تفاصيلها، خصوصاً إن كانت صادرة عن جهة سرّيّة، وسيصبح إلى حدّ ما مديناً للجهة السياسيّة التي تزوّد بالمعلومات. وبالتالي لن يتمكّن من مساءلتها لأنّها تكون مساهمة في مساره الوظيفي بطريقة غير مباشرة“.



الصحافي جاد غصن

## قانون حقّ الوصول إلى المعلومات

أقرّ لبنان قانون ”حقّ الوصول إلى المعلومات“<sup>31</sup> رقم 28 عام 2017، وصدر مرسومه التطبيقي رقم 6940 في أيلول 2020، ونشرت تعديلاته في الجريدة الرسمية في تموز عام 2021. ينص القانون على أنّ جميع البيانات يجب أن تكون متاحة، باستثناء تلك المتعلقة بالأمن القومي والعلاقات الخارجية، والبيانات الشخصية، والأسرار التجارية. على الإدارة التي تتلقّى طلباً أن تؤكّد استلامه فوراً وتردّ خلال 15 يوماً يمكن تمديدتها 15 يوماً أخرى إذا كان الطلب ”معقّداً“. ينبغي أن تقدّم الإدارة تعليلاً خطياً إن لم يكن بإمكانها تقديم المعلومات المطلوبة وبإمكان المواطن الطعن بالقرار خلال شهرين<sup>32</sup>.

لكنّ تطبيق القانون والاعتماد عليه في العمل الصحفي تعترضه عقبات عدم التفعيل أو تجاهله من قبل الإدارات العامة وعدم نيّتها إعطاء المعلومات أو تقاعس الإدارات العامة عن نشر المعلومات على مواقعها الإلكترونيّة حكماً وفق نص القانون، كما التذرع بـ”الصفة والمصلحة“ و”سوء استخدام الحق“ عدا عن تكلفة تصوير المستندات، علماً أنه يمكن إرسالها بالبريد الإلكتروني<sup>33-34</sup>. والقانون الذي لم يدخل في صلب عمل الإعلاميين بشكل كامل بعد، وتستغلّه منصات محددة وإعلاميون محدّدون بدلاً من أن يكون الاعتماد عليه نهجاً عاماً للرقابة على أداء المؤسسات العامة، نظراً إلى عدم استجابة تلك الإدارات مع العديد من الطلبات أصلاً، يعطي الصحفيين سلاحاً قوياً لمراقبة عمل المؤسسات الرسميّة.

أنشأ أسعد زيبان مبادرة ”غريبال“ التي تهدف إلى إيصال المعلومات إلى الرأى العام عبر الاعتماد على حق الوصول للمعلومة والسؤال عنها في الإدارات والمؤسسات والجهات الفاعلة، وإتاحتها مع تحليلاتها وبياناتها على الموقع الإلكتروني. تتفاوت نسبة التفاعل مع الطلبات في المبادرة، إلا أنّها تستمر في سعيها للوصول إليها وتتيح للجمهور أيضاً إمكانيّة معرفة الجهات التي تحترم الشفافية وتلك التي لا تعير اهتماماً لها.

## الرقابة الإدارية والذاتية

كما سبق بيانه في فصل الانتهاكات، أظهر الاستبيان أنّ أكثر الجهات التي تُمارس الرقابة، إدارية، بنسبة بلغت 33 بالمئة من المستطلعين، كما مارس أقارب ومقرّبون من الإدارات رقابةً على أعمال الصحفيين بنسبة 13 بالمئة. وقال 53.5 بالمئة إنّ هذه الرقابة تحدّ من الحرية الصحافية أحياناً، فيما قال 26 بالمئة إنّها تقمع الحرية دائماً، كما اعتبر 20.5 بالمئة أنّ لا تأثير لها.

على صعيد المحتوى، قال 16.5 بالمئة من المجيبين/ات على الاستبيان إنّ إداراتهم طلبت منهم التلاعب بالأخبار لمصلحة جهة معينة، ما تضمّن الفبركة أو التضليل أو حذف معلومات أو التشهير أو الدعاية، فيما أشار 83.5 بالمئة إلى أنّه لم يطلب منهم ذلك. علماً أنّ 19 بالمئة من الذين طلبت منهم إداراتهم التلاعب بالمحتوى لم يعتبروها جهةً رقابيةً على عملهم.

وتحدّث 7 من الصحفيين الثلاثة عشر الذين تمّت مقابلتهم بغرض الدراسة بصراحة عن رقابة فرضت على عملهم، متحدّثين عن قيود غير مُعلنة أو ظرفية تحكم عملهم. وفيما تتحكّم السياسة والأحزاب والمعلنون وهويّاتهم في العمل الصحافي في بعض الأحيان، تبدو إدارات المؤسسات الصحافية الجهات الرقابية الأولى والأكبر، إذ إنّها لا توجّه أسلوب العمل والمحتوى الإعلامي فحسب، بل تتعدّاه إلى التعديل في المحتوى من دون العودة إلى الصحافي/ة نفسه/ا، أو ترفض نشره أو بيّنه بعد انتهاء العمل عليه، من دون تحديد أسباب مباشرة في أغلب الأحيان. تجدر الإشارة إلى أنّ هؤلاء الصحفيين الذين تحدّثوا عن الرقابة الإدارية عليهم هم بأغلبهم ذوو خبرة لسنوات ومعروفون في المجال، كما أنّهم معروفون بمهنيّتهم، لكنّهم عانوا من الرقابة والضغط، فكيف الحال مع الصحفيين الخريجين حديثاً أو بالمهددين بوظائفهم ولقمة عيشهم؟

تروي الإعلامية إلسي مفرّج كيف تعرّضت للرقابة في المؤسسات التي عملت فيها، مشيرةً في الوقت نفسه إلى أنّ ذلك مرتبط بالملف الذي تعمل عليه. إذ، وخلال عملها كمقدمة برنامج في إذاعة "صوت المدى" (تابعة للتيار الوطني الحر)، كانت تنسحب من مهمّات معينة لأنّ قدرتها على إيصال أفكار لا تناسب النهج الذي تمثّله الإذاعة كانت محدودة. لكنّها كانت تعوّض عن ذلك بفتح الهواء لمعارضين لهذا النهج، إلا أنّ ذلك لم يدم. فقد فصلت مفرّج من عملها في الإذاعة لأنّها "لم تستطع السكوت عن الشيطنة التي يتعرّض لها أيّ فرد يعارض السلطة"، بحسب ما تقول. لكنّ السبب المباشر لذلك الانتهاك كان إجراءها مقابلةً مع صحافية أخرى انتقدت فيها التيار، لتتصل الإدارة وتبلغها بإيقاف برنامجها.

تقول إلسي مفرّج إنّها اختبرت معنى أنّ تُفرض رقابة على تقاريرها، بشكل واضح وصريح أكثر، خلال عملها في قناة "أو تي في"، حين منعت حلقة كاملة من العرض بعد إعدادها تحقيلاً عن الفساد في هيئة "النافعة"، لأنّ مدير هيئة إدارة السير كان صديقاً مقرباً من أحد أكبر المعلنين في القناة، مؤكّدة أنّ تلك كانت محطة أساسية في تغيير وجهة نظرها في الإعلام الحزبي والعمل الإعلامي عموماً.

منع البثّ في التلفزيونات والإذاعات، يقابله منع نشر في الصحف. أحياناً تأخذ الرقابة التحريرية في الجرائد شكلاً أخطر، إذ إنّ المحرر المسؤول ينصب نفسه رقيباً على المحتوى، ما يصل في كثير من الأحيان إلى التدخّل في عمل الصحفيين، عن طريق الحذف والتعديل بحجة التحرير، من دون العودة حتى لصاحب النصّ الأصلي. وتكمن الخطورة الأكبر في إضافة آراء لا تمثل وجهة نظر الصحفي نفسه على مقالاته، أو تعابير تحريضية على فئات معيّنة، فضلاً عن اختيار عناوين لا تعبّر عن النصوص.

” خلال عملي في قسم الثقافة في الأخبار، كانت تمارس عليّ رقابة مهنيّة، بمعنى أنّ مسؤول الصفحة كان يغيّر كلياً المادّة التي أرسلها إليه، ويعيد كتابتها من جديد. ولم يكن يكتفي بإعادة صياغة المادّة بأسلوب ليس أسلوبياً، بل يضيف إليها أحياناً فكرة ليست فكرتي، أو رأياً سياسياً ليس رأيي. كلّ ذلك من دون استشارتي أو إخباري بتلك التغييرات، لدرجة أنّي كنت لا أتعرف على المقال حين أقرأه في اليوم التالي رغم أنّ اسمي عليه. هذه رقابة مهنيّة مؤذية، يوازي تأثيرها الرقابة السياسيّة التي نتعرّض لها، وأحياناً يتخطّأها. هذا النوع من الرقابات من شأنه أن يهزّ ثقتك في نفسك وفي المهنة.“



الصحافية صباح أيوب

خلال عملها في ”صوت الشعب“، لم تتعرّض الإعلاميّة نور مخدّر للرقابة، لكنّها تمارس رقابة ذاتيّة بناء على ما تعرفه عن خطّ المؤسسة وما يفرضه ذلك من توجهات، قائلةً ”كنت أعرف مسبقاً شو بيقطع وشو ما يقطع“. لكنّ تجربتها في الإعلام الرسمي، تحديداً ”إذاعة لبنان“، تُظهر بعضاً من أبرز العوائق التي يصطدم بها الصحفيون، كما وسائل الإعلام في لبنان، وتفصح أيضاً عيوب الإعلام الرسمي. ففي ”إذاعة لبنان“، ”القيود الواضحة كانت تتجلى بعدم انتقاد الدّولة، وعدم انتقاد الأحزاب السياسيّة على اعتبار أنّ الدولة مكوّنة من جميع الأطراف السياسيّة. فكانت التغطيات تقتصر فقط على توقيع كتاب مثلاً، موضوع عن الاستقلال، تقارير عن أفلام، تغطية مؤتمرات صحافيّة عن الإعلام. يعني إلى حدّ ما الأخبار نفسها التي يمكنك قراءتها عبر الوكالة الوطنيّة للإعلام“.

في ”الوكالة الوطنيّة للإعلام“، يتجلى مفهوم منصات الأحزاب والسياسيين والدولة، إذ تُنشر بيانات هذه الجهات باستفاضة، كخبر لا يحمل سوى موقف المسؤول أو الزعيم الذي أطلقه. قد تغيب أحداث بأكملها عن أخبار الوكالة إن لم تكن حاضرة في بيان سياسي أو مسؤول. وتختلف سياسة تحريرها باختلاف مدرائها، ومن يدعمهم من السياسيين، فيما ينتمي قسم كبير من مراسليها وموظفيها إلى أحزاب سياسيّة أو يناصروها، أو لديهم ولاءات لأجهزة أمنيّة وشخصيّات سياسيّة ودينيّة وماليّة، تطبع نوعيّة أخبارهم ودقّتها، كما تشكّل ما يمكن أن يُبلغوا عنه من عدمه. مرّت هذه الوكالة بظروف عدّة، كان فيها المنع من النشر يأخذ أشكالاً متعدّدة، بدءاً من عدم تمرير الخبر إلى هيئة التحرير، وصولاً إلى منعه من رأس هرمها، إذ تشهد اليوم حذفاً للكلمات وبيانات حتى للسياسيين الذين تدأب على رفع صوتهم، وفق ما تقوله المديرية السابقة للوكالة، لور سليمان.

سليمان، قررت تغطية انتفاضة 17 تشرين الأول 2019، حين نزل مواطنون إلى الشوارع في لبنان للمطالبة بحقوقهم، ففصلت من العمل بعد 11 عاماً من إدارتها بقرار من الوزير السابق جمال الجراح (أصدر مجلس شوري الدولة حكماً لصالحها أبطل إقبالها في تموز 2022). تُشير سليمان إلى أنّ تدخلات سياسيّة كانت تحصل في عمل الوكالة، قائلةً "قبل استلامي منصب مديرة الوكالة، وحين كنتُ لا أزال رئيسة تحريرها، كانت تحصل تدخلات سياسيّة كثيرة. وقد تعرّضتُ للتهديد. وحين عيّنت مديرة للوكالة الوطنيّة، حصلت تدخلات لمنع نشر أخبارٍ معيّنة عبر موقعنا، لكنّي رفضتُ ذلك".

تنفي سليمان تدخل أي وزير إعلام في عمل الوكالة طوال فترة عملها فيها، من أيلول 2008، ولغاية تشرين الأول 2019، لكنّها تقول "حتى جمال الجراح الذي أعتبر أنّه كان الأداة لإقالاتي، لم يطلب منّي مرّة أن أنشر أو لا أنشر خبراً رغم أنّه طلب من "تلفزيون لبنان" عدم تغطية أحداث انتفاضة 17 تشرين. ولعلّ عدم الاتّصال بي كان مقصوداً، بمعنى "اتركوا لور تنشر شو ما بدّها" حتى يجدوا سبباً لإقالاتي ودفعتُ ثمن ذلك، لأنني كنتُ أعتبر أنّه من حق أي مواطن أن ننقل صوته".

لكنّ الوكالة ليست أسوأ وسائل الإعلام الرسمية، إذ يعيش "تلفزيون لبنان" في غيبوبة تامّة عن الناس، وينقل فقط صوت السياسيين - الزعماء، بقرار سياسي. ولا يزال موظفو التلفزيون من صحافيين وإعلاميين وتقنيين ومصوّرين وإداريين يعانون من أوضاع سيئة وضغوط فيما يتدهور حال المحطة مالياً ومهنيّاً عاماً بعد عام من دون أي التفات لحالها. ينطلق الصحافي جاد غصن من تجربته في قناة "الجدید" ليُشير إلى أنّه "لم يحدث أن تمّ -بشكلٍ مباشر- منع عرض تقرير صحافيّ لأنّه يُسيء إلى شخصيّة معيّنة لا تريد المؤسسة الإساءة إليها". ويضيف "لا يُقال 'ممنوع نحكي عن فلان'. يُعرض التقرير لكنّ الإدارة تضيق على الصحافي في المرّة التالية، بحجّة أنّ الموضوع ليس مهمّاً. لكن في حال كان الصحافي حاجةً للمؤسسة، يمكنه أن يوسّع هامش حرّيته. لكنّ الحرية المطلقة كذبة".

”كلّ علاقة عمل هي علاقة إخضاع. في مكان العمل، حتى لو كنا نعتبر عقلنا حرّاً، فإنّ وظيفتنا ليست حرّة. هي خاضعة لإرادة ومشیئة صاحب رأس المال. انطلاقاً من هنا، من يملك رابطاً وثيقاً بين الأداء الوظيفي وقناعاته، يستطيع أن يوجد الهوامش التي تسمح له بالأداء يكون مطواعاً، وباللعب على علاقة الإخضاع في العمل“.



الصحافي محمد زبيب

”الصحافي هو الذي يقرّر إن كان حرّاً ويريد الاستفادة من عمله أم لا. والصحافي يمكنه إما أن يستغلّ الحرية المُعطاة له أم لا: هو يقرّر إن كان يريد أن يكون تقليدياً، أو مراعيّاً لاعتبارات خاصّة به. هذا لا يعني أنّ حرّيتنا مطلقة كصحافيّين، وأنّ المؤسسة لا تتدخل في عملنا. ما أريد قوله إنّ هناك هامشاً من الحرية موجود ويمكننا اللعب ضمنه“.



الإعلاميّة جوزفين ديب

## غياب السياسة التحريرية

تشكّل السياسة التحريرية للمؤسسات الإعلامية العاملة في لبنان، أو غيابها، معضلة أساسية، فهي من المشاكل الجوهرية التي تعترض سلامة العمل الإعلامي، خصوصاً بالنسبة لممتهنيه، والذين قد يكتشفون السياسات التحريرية بالصدفة في كثير من الأحيان، تحديداً عندما "يحين وقت محاسبتهم" على محاولتهم توسيع الهامش أو العمل خارج "الخطوط الحمراء". ويشكّل غياب السياسات التحريرية العلنية أو تعهد وسائل الإعلام على العمل ضمن الشريعة الأخلاقية للإعلام، عائقاً أمام توثيق خروجها عن هذه الأخلاقيات حينما ترتكب تحريفاً بحق فرد أو جماعة. وتستعيب العديد من وسائل الإعلام عن السياسة التحريرية المعلنة بكُتيب تحريري يحدّد أسلوب المؤسسة، إن وُجد أصلاً. وهذا الكُتيب عادةً ما يكون كتاب أسلوب أكثر منه سياسة تحريرية إذ يتحدث عن أسلوب الكتابة والمصطلحات المعتمدة، وليس سياسة توضح كيفية مقاربة المؤسسة للقضايا والمبادئ التي يقوم عليه عملها والمخاطر والأهداف، وذلك ببساطة لكي يكون بالإمكان تعديلها وفقاً للولاءات التي قد تتغير بحسب الجهة السياسية المسيطرة أو الجهة الممولة.

في الاستبيان الكمي، قال 47% من الصحافيين الجدد إن السياسة التحريرية لمؤسساتهم تظهر من خلال المحتوى، وقال 44% إن مؤسساتهم الإعلامية تعتمد سياسة تحريرية علنية بالنسبة للجمهور، فيما قال 9% إن سياسات مؤسساتهم سرية. وفي السنوات الأخيرة خصوصاً مع إنشاء جميع وسائل الإعلام مواقع إلكترونية، يتحكّم السعي وراء الـ "كليكس" (النقرات) بهذه الوسائل بغض النظر عن جودة المحتوى. وزاد رواج مواقع التواصل الاجتماعي من هذه النزعة، لتُصبح أغلب الوسائل الإعلامية تبحث عن عدد الإعجابات والمشاركات عبر صفحاتها، وتعتمد ذلك معياراً يوجّهها ويتحكّم بالمواضيع التي تطرحها وطريقة معالجتها ونشرها؛ معياراً لتقييم عمل الصحافيين أنفسهم أيضاً، إذ بات الانتشار "الفيروسي" Viral للموضوعات محدد النجاح، وليس جودة العمل ومهنيته. وهذا الأسلوب بدأ مع القنوات التلفزيونية ويترجم بنسبة المشاهدة. وتعتبر الإعلامية إلسي مفرج أنّ "القنوات التلفزيونية اللبنانية التقليدية تبحث عموماً عن الإثارة في تغطياتها وبرامجها والمادة التي تبثها عبر هوائها، ما يفتح المجال أمام ارتكاب أخطاء كثيرة، وأمام بث خطاب طائفي أو عنصري تحريضي أو ذكوري أو خطاب كراهية. والحجّة أنّ هذا الخطاب يعكس الواقع على الأرض. وهذا ليس صحيحاً".

ورغم أنّه غير معلن بشكل رسمي في معظم المؤسسات، إلا أنّ توجّه كلّ وسيلة إعلامية في لبنان معروف، حسبما ترى الصحافية مريم سيف الدين. وهي تعتقد أنّ الموضوع ليس مرتبطاً فقط بالسياسة التحريرية، إذ تقول "في كثير من الأحيان، علاقات مدير المؤسسة أو أصحاب القرار فيها هي التي تتحكّم بسقف حرية الصحافي. فأحياناً يمكنك انتقاد حزب معيّن، باستثناء مسؤول فيه لأنّه مقرب من صاحب المؤسسة. من دون أن ننسى تأثير التمويل على تحديد السياسة التحريرية، وأحياناً يظهر هذا التأثير بشكل واضح وفاضح وأحياناً يبقى ضمن المؤسسة". تستشهد سيف الدين على ذلك بما حصل تزامناً مع الانتخابات عام 2018، قائلة "وضعت التلفزيونات أسعاراً لاستضافة المرشحين. الحوار مع المرشح نفسه كان يأتي على

شكل تسويق واضح له، من خلال شكل الأسئلة التي كانت تُطرح. وهنا، التمويل هو الذي حدّد سقف حريّة المَعاور“. ويمكن للمُشاهد أن يستشَفّ التوجّه العام للوسيلة الإعلاميّة، من خلال النشرات الإخباريّة مثلًا وترتيبها، وعبر الأسئلة التي يذُكرها الإعلاميّ جاد غصن: “بأيّ خبر تبدأ النشرة؟ أيّ مناسبة نفتح لها المباشرة؟ ضيوف البرامج السياسيّة، والروحانيّة العامّة للنقاش فيها. بمعنى أنّها لو استقبلت معارضةً سياسياً، كيف تتصرّف تجاهه؟ هل تخوّنه؟ تشكّك بأقواله؟ تسخّفها؟“.

ويعي العاملون في المجال الإعلاميّ أنّ هناك سقوفاً تحكّم عملهم، كلّ بحسب مؤسسته وممولها ومواقفها، ومع محاولتهم أداء مهامهم، والحفاظ على وظائفهم، ورفع السقف، يعيشون صراعاتٍ يوميّة. يقول الصحفي محمد زبيب إنّّه حاول دائماً المحافظة على أمرين، من فهمه لواقع الإعلام وهشاشة هامش الحرية فيه: “أولاً، رسم ما اعتقده السقف الذي أستطيع أن أعمل على أساسه، آخذاً بعين الاعتبار معرفتي بواقع المؤسسة التي أعمل معها، فأرفض أن أتحوّل إلى مطواع بشكل كامل. ثانياً، قد أكون مضطراً ألا أكتب كلّ ما أريد إيصاله للناس نتيجة القيود، ولكّني لن أسمح بأن أسقط في ما يُراد لي أن أكتبه. وكان ذلك شعاراً أردده دائماً، ورافقني بمراحل مهنيّة عدّة. وبين هذين الأمرين، تظهر صراعات وتناقضات هائلة تجعل من التجربة الصحفيّة تجربة متوتّرة كلّ الوقت“.

لا ينطبق خطّ المؤسسة وسياستها على كلّ الصحفيين فيها، ولا على كلّ الموضوعات التي تتم تغطيتها. يلفت الصحفي جاد غصن إلى أنّ “الصحفي يخوض نضالاً يومياً من أجل توسعة هامش حريته وعمله الصحفي. وهذه عمليّة تفاوض دائمة ومتعبة بين الصحفي والمؤسسة، بشكل يومي. وهنا يُسمح لصحفيين ما لا يُسمح لغيرهم، بمعنى أنّه يُسمح للبعض بأن يكون لديهم هامش حريّة أكبر من غيرهم، ولأسباب كثيرة مثل العامل الشخصي حين يكون الصحفي مقرّباً من الإدارة. لكن يمكن للصحفي تعزيز هامش حريته حين يصبح حاجةً لوسائل الإعلام، وحين تتحوّل مغادرته المؤسسة خسارة لها“. هذا التمييز يشرحه جاد غصن حين يُشير إلى أنّ “هناك من يُعتبر للتغطيات الأقلّ أهميّة، وهناك من يُعتبر صحفي مقرّات، وهناك من يُعتبر للعمل اليومي داخل المؤسسة، بالإضافة إلى من يُعتبر للعمل الاستقصائي والأبحاث. والتعامل مع هؤلاء يختلف عن التعامل مع الباقين“.

”بينما يُعتبر البعض أنّ المؤسسة الإعلامية التجاريّة، أو التي تدّعي أنّها لا تملك أجندة سياسيّة معيّنة، يدخل مديرها أو مديرتها صباح كلّ يوم ليعلم العاملين أنّ اليوم مثلًا لا نريد أن نتحدّث عن كذا أو عن فلان، لكن لا تحصل الأمور بهذه الطريقة. فالأولويات العامّة التي يضعها التلفزيون، تتجلّى من خلال اختيار المواضيع التي يجب التحدّث عنها أو المناسبات التي يجب تغطيتها. ويحتاج المرء-الصحفي إلى الدخول بمعركة، في حال أصرّ أن يعمل على موضوع معيّن لا تريد الإدارة أن تتطرّق إليه. ونعود إلى فكرة أنّ هناك صحفي ينتصر في المعركة بسبب امتيازاته. وكما أنّ الحرية ليست مطلقة، كذلك التوجّه العام للمؤسسة الإعلاميّة ليس مطلقاً. وبالتالي فإنّ القيود المباشرة نادرة جداً“.



الإعلاميّ جاد غصن

”مشكلة إعلامنا اللبناني التقليدي هي أنّ إدارته غير واضحة وصريحة مع موظفيها فيما يتعلق بالسياسة التحريرية للمؤسسة. قد تكون الإدارة واضحة مع رؤساء الأقسام في بعض الأحيان، ولكن ليس مع الموظفين. وبالتالي يتعرّضون للمساءلة أو العقاب بعد ارتكاب ”الخطأ“. وفي أحسن الأحوال، يتعلمون من ”أخطاء“ غيرهم من الزملاء الذين تمّ فصلهم مثلاً أو معاقبتهم، أو يتحايلون في بعض الأوقات على الإدارة“.



الإعلامية السبي مفرّج

بينما تغيب السياسات التحريرية المكتوبة أيضاً عن الإعلام المستقلّ والجديد أو الإعلام البديل، لكن تسود نقاشات بين الإدارة والعاملين في المؤسسات، حول الخطوط العائمة والمعايير المهنية. بسؤالها عن السياسة التحريرية في موقع ”درج“، تقول الإعلامية ديانا مقلد: ”بالمعنى التنظيمي، هناك دليل تحريري لكنّه غير كافٍ. لا أحد يتعلّم من دون أن يكتب ويخطئ. وهذا نقاش يومي لا ينتهي مع فريق العمل. نحاول دائماً في اجتماع التحرير أن يكون النقاش عاماً خلال التوجيه الذي يُعطى لأحد الزملاء قبل كتابة تحقيقه، حتى يتسنى للجميع أن يطلع على الأفكار التي نتبناها أو التي نريد تصويبها. نحن، في ”درج“، نبغ فريق العمل بعدم وجود خطوط حمراء، إلا أخلاقيات المهنة؛ بالإضافة إلى ذلك، يتبلّغ الفريق كيف نتموّل“.

يُشبه ذلك السلوك السائد في موقع ”ميغافون“، إذ يُشير المؤسس المشارك، جان قصير، إلى أنّ ”السياسة التحريرية يقرّها الفريق، والهرمية الموجودة في ”ميغافون“ هي إدارية، أي لإدارة العمل فقط. تجري نقاشات طويلة في ”ميغافون“، ليس على كلّ مادة، لكن يهمنّا أن نأخذ بعين الاعتبار روحية الفريق. انطلاقاً من هنا، لا يمكن لأحد أن يقول ”هذه المادة لن تُنشر“. السبب الوحيد الذي قد يؤدي إلى عدم نشر المادة هو دقة المعلومات فقط. لكنّ السياسة التحريرية في وسائل إعلامية أخرى هرمية أكثر ومرتبطة بالسياسة التمويلية، وهذا غير موجود لدينا“.

## التحريض وخطاب الكراهية في الإعلام

كل تلك العوامل وغيرها تؤثر في المحتوى الذي تنشره وسائل الإعلام. كثيراً ما تقع هذه الوسائل في فخّ نشر خطاب كراهية أو تضليل أو حتى تحريض على فئات معينة، خصوصاً المهمّشة منها. فالعنصرية والهوموفوبيا والميزوجينية، كلّها خطابات موجودة في الإعلام في لبنان، بالإضافة إلى ممارسة أدوار بعيدة عن غاية المهنة أي رفع صوت الإنسان وحماية حقوقه وحرّياته، إلى ممارسة دور الرقيب والمحاسب وانتهاك معايير المهنية.

في موجات الحركات الشعبية، لعبت بعض وسائل الإعلام دور المحرّض على الناشطين والمواطنين المطالبين بأبسط حقوقهم. عام 2015، اندلعت تظاهرات بعنوان ”طلعت ربحكم“ في لبنان ضدّ السلطة انطلاقاً من أزمة النفايات التي تفاقمت حينها. ومع اتّساع رقعة التظاهرات، حاولت السلطات كبحها، وكان الإعلام شريكاً في التحريض على المتظاهرين. تعتبر الإعلامية ديانا مقلد أنّ الإعلام لعب دوراً في انقسام الشارع في العام 2015.

وتشير إلى أنّها تعرّضت أيضاً لتحريض بسبب مواقفها: "كنتُ أعمل في مؤسسة إعلامية لم تكن تعطي مساحة كافية لذلك الحراك لأنه كان ضدّها وضدّ مالكيها. وتعرّضتُ لحملة إلكترونية طالبت المؤسسة بطردي منها، لأنني ظهرتُ في تقارير دعمتُ من خلالها الحراك".

كان مدير مبادرة "غربال"، أسعد ذبيان، ناشطاً في حراك 2015، وتعرّض لحملة تحريض إعلامية متكررة أثّرت، ولا تزال، على حياته وحرّيته، وأدت، بشكلٍ مباشر وغير مباشر، إلى "اعتزاله" النشاط السياسي، أو اعتكافه عن التعبير عن رأيه حتى. يشرح أسعد ذبيان ما حدث معه، قائلاً "خلال حراك العام 2015 ومشاركتي ضمن حملة "طلعت ربحتكم"، تعرّضتُ عدّة مرّات لحملة ترهيب من قِبَل السّلطة وأدواتها الإعلامية. المحاولة الأولى كانت نشر صوري مع مجموعة من الأصدقاء على الصفحة الأولى من جريدة "الجمهورية" كجزء من حملة كبيرة هدفها تركيب ملفّ عمالة لي مع إسرائيل".

لم تتوقف الحملات ضدّ ذبيان الذي اشتركت وسائل إعلامية "متخاصمة" في التحريض ضدّه. يقول: "المحاولة الثانية لإسكاتي من قِبَل الإعلام كانت مؤذية أكثر لأنها كانت شخصية. حين لم يستطع النظام وأدواته محاسبتني في نشاطي السياسي، نبشوا محتوى لي كنتُ نشرته قبل سنوات عبر حساباتي على مواقع التواصل عن الأديان ليقولوا للرأي العام إنني أهين الأديان. على مدى أيّام لاحقة، تلقّيتُ سيلاً جارفاً من التهديدات والشتائم عبر مواقع التواصل، وأنتجت التلفزيونات المحلية تقارير عني ضمن نشرات أخبارها المسائية، بالإضافة إلى مقالات في الصحف والمواقع الإخبارية؛ قبل أن تُرفع أربع دعاوى قضائية ضديّ من قِبَل مجموعات مختلفة، بتهمة ازدراء الأديان والمسّ بالمعتقدات الدينية وإهانة الرموز الدينية والتجديف باسم الله علانية، وغيرها".

تأثير تلك الحملات لا يختفي، ففي زمن الاعتماد على الإنترنت كمصدر، يرتبط اسم الشخص بما أنتج عنه من مواد إعلامية، وما نُشر ضدّه من هذا أو ذلك. هكذا، فُصل ذبيان من عمله كاستشاري بسبب نشاطه السياسي، أو تحديداً، التحريض الإعلامي ضدّه. وبعد سنواتٍ على ذلك الحراك، لا تزال التهديدات تلاحقه كلّما أراد نشر رأيه على مواقع التواصل الاجتماعي، ويفقد فرصاً بسبب التحريض، كأن يتم رفض تأجيله مكتباً بسبب نشاطه. ويقول "أثر الانتهاكات التي نتعرّض لها، من توقيفات وحملات إعلامية وافترائية واستدعاءات أمنية، لا يزول".

وفي انتفاضة 17 تشرين الأول 2019، لعبت بعض وسائل الإعلام دور الرقيب أو المشكك في غايات وأهداف المشاركين في التظاهرات، من خلال أساليب عدة بينها التضليل وشنّ حملات فبركة واستهداف لأشخاص كانوا في مقدّمة التحرّكات، بالإضافة إلى فرض التهذيب على المواطنين المعبرين عن غضبهم ممّا آلت إليه أحوالهم بعد النهب المنظمّ لأموالهم وأرواحهم. وعندما كانت وسائل الإعلام تطفئ كاميرات بنّها المباشر، كانت الأجهزة الأمنية تمعن في القمع ضدّ المتظاهرين. في الوقت نفسه، كان هناك صحافيون وصحافيات يتعرّضون للاعتداءات لتغطيتهم التظاهرات.

”في حراك 2015، كانت الأجهزة الأمنية والمخابراتية تنصب كميناً للمتظاهرين وتنفرد بهم، فتوسعهم ضرباً. لاحقاً في انتفاضة 17 تشرين 2019، لأن الاحتضان الشعبي والإعلامي للمتظاهرين كان كبيراً، كان الاعتداء يكلفهم تشهيراً واسعاً من خلال البث المباشر للتلفزيونات ومن خلال فيديوهات تُنشر عبر وسائل التواصل الاجتماعي، ما كان له دورٌ أساسي في تخفيف قمع الأجهزة الأمنية. كان القمع يحصل بعدما تُطفئ التلفزيونات كاميراتها، وتحوّل فيما بعد إلى إرسال شبّان يناصرون الثنائي حزب الله وحركة أمل من أجل الاعتداء علي المتظاهرين أو الصحفيين في بعض الأحيان في السّاحات، حين لا يكون عددهم كبيراً، يقابله صمت تام من قِبَل الأجهزة الأمنية وعدم تدخلها لفصّ الاعتداءات. وكلّما تكثفت حملات التضامن والمناصرة بين الصحفيين، كلّما خفّ بطش الأجهزة الأمنية والسّلطة السياسيّة. والعكس صحيح.“



الإعلامية إلسي مفرّج

لا تزال الحملات التحريضيّة رائجةً في الإعلام اللبناني، وتطاول فئات متعددة، أبرزها النساء واللاجئين والمثليين، عدا عن المعارضين للسّلطة أو لتوجّهات المؤسسة الإعلاميّة، ولمشروع ممّولها. من أبرز الأمثلة على ذلك الوضع، ما تعرّض له الممثل الكوميديّ حسين قاووق، في تشرين الثاني/نوفمبر 2021، إثر حملة تحريض وشتم على مواقع التواصل الاجتماعي، بعد مقال نُشر في اليوم ذاته في جريدة ”الأخبار“ تحت عنوان ”البرامج الساخرة على الشاشات:

أبلسة بيئة المقاومة“، والذي صوّب بكلماته والصورة المرافقة له على أعمال قاووق الكوميديّة والساخرة واتّهامه بتشويه ”بيئة المقاومة“. لكنّ الكوميديا ليست وحدها هدف الصحيفة التي نصّبت نفسها خصماً لشرائح واسعة في العامين الأخيرين، إذ تشنّ باستمرار حملاتٍ ضدّ أفراد ومجموعات سياسية معارضة للسّلطة، كما منظمات المجتمع المدني والعاملين فيها، والمعارضين لحزب الله على اختلافهم، كما المؤسسات الإعلاميّة المعارضة للحزب أو لمشروعها الإعلاميّ والسياسيّ. ليست الصحيفة وحيدةً في هذا الخطّ المنتهك لمبادئ العمل المهني حيث لا تمنح حقّ الردّ للجهة المحكي عنها، وإن حصل، فإنّه لا يعطى الحيّز والأولوية نفسها الذي مُنح للتقرير الأول الذي حمل الاتهام. وفي هذا الإطار، تحضر أيضاً الحملة الإعلاميّة التي قامت بها قناة ”المنار“ ضدّ الصحفي محمد شعيب الذي اتّهمته بالعمالة في تقرير لها، ما أدى إلى إطلاق حملة كراهية ضدّه، بالتزامن مع اعتقاله بهذه التهمة، لتعود المحكمة العسكرية وتكفّ التعقّب بحقه كونه لم يرتكب أي جرم وكل ما قام به هو إعداد تقارير صحافية. يحصل هذا من دون تصحيح أو توضيح إثر بروز الحقيقة بعد نشر أخبار كاذبة أو اتهامات غير صحيحة عن أي شخص، فلا تفرد الوسيلة الإعلاميّة المساحة ذاتها للتوضيح، وبالتالي تعلق المعلومة أو الاتهام الكاذب في أذهان الرأي العام من دون تصويب.

يولّد الخطاب الطائفي والعنصري والفوقي والذكوري والتحريضي بدوره جمهوراً طائفيّاً وعنصريّاً وفوقياً وذكورياً، متعصّباً ومنغلقاً، وينعكس عنفاً ضدّ ”الآخرين“، كائنين من كانوا. ترى الصحافية صباح أيوب أنّ هذا الخطاب ”تأثيره هائل في بلدٍ مثل لبنان، شعبه متمترس

خلف أحزاب طائفية ميليشياوية". وتشير إلى تأثيره أيضاً في ظلّ مواقع التواصل المفتوحة، معتبرة أنّ "المواجهة تقع بين إعلام متمترس وجمهور متمترس". وتلاحظ "كيف تكون ردّة فعل الجمهور غير المؤيّد لمؤسسة معيّنة، حين تنشر مادّة لا تعجبه: "يمكن أن يصل الأمر إلى التهديد، وإقامة الحملات التخوينية، والهجوم على المؤسسة وتكسيروها". هذا نفسه ما يتطرّق إليه الصحفي محمد زبيب، إذ يشير إلى أنّ العلاقة باتجاه واحد بين وسائل الإعلام والمتلقّين اختلّت بوجود مواقع التواصل، إذ لم يعد الجمهور عاجزاً أو محصوراً في تغيير القناة أو تمزيق الصحيفة كردّ فعل على المحتوى، بل أتيح له التعبير عن ردّة فعله. ويقول "في ضوء توتراتها وانقساماتها وتنوّعاتها، يمكن لتعابير الناس العاديين - وليس فقط الجيوش الإلكترونية - أن تكون خطيرة وسيئة ومؤذية وانفعالية وغير واعية". ويخلص زبيب إلى أنّ "جزءاً مهماً ممّا يحصل بين الناس، على مواقع التواصل وفي الواقع، يتحمّل مسؤوليته الإعلام لأنّه - بحصيلة الأمر - جعل إمكانية الثقة فيه ضعيفة جداً. وأصبح الإعلام، كمؤسّسات أو منصّات، متحرّياً إلى درجة لا يخاطب إلا جمهوره اللصيق. وبالتالي كلّ جمهور آخر هو خصم وعدوّ. لذلك، فقدت الناس ثقتهما بالإعلام حتى لو كان يقدّم معلومة صحيحة".

لكنّ تأثير التحريض والتتمترس لا ينعكس على أفراد معيّنين، ولا ينحصر في الجمهور، بل قد يتعهّدها إلى الصحفي العامل في تلك المؤسسة. تشرح الصحافية صباح أيوب ذلك التأثير قائلةً "إذا كان الصحفي يعمل في مؤسسة منازرة، لحزب أو دولة أو مصرف، سيُتأثر تلقائياً على ثلاثة أصعدة: فكرياً، وسياسياً، ومهنياً. لأنّ هذا الانحياز سيجعله محدوداً فكرياً، ومتطرّفاً سياسياً، وغير مهني. فحين يعمل الصحفي في مؤسسة منازرة، سيكون محاطاً بأفراد يفكّرون بالطريقة نفسها وينتمون إلى جهة واحدة معيّنة، وبالتالي فإنّ هامش الأفكار التي سيتمّ تبادلها بشكل يومي هي محدودة ومكرّرة. لذلك، سيصدر المنتج بشكل واحد متشابه وسيتوجّه إلى مجموعة محدّدة من الجمهور. مجموعة ستضيق يوماً بعد يوم، لأنّ الأفكار المقدّمة إليه ستضيق هي الأخرى. يمكننا تخيل شكل الصحفي الذي يعمل في هذه الدوّامة، وكأنّه يدور في غرفة من صدى كلّ الوقت".

يرى المؤسس المشارك في "ميغافون" جان قصير أنّ انتقاد الإعلام ضرورة عندما "يكون خطاب الكراهية معمّماً عبر التلفزيونات التي يشاهدها الآلاف، والتي تضع القوي بمواجهة الضعيف على أساس أنّهما متساويان". يشير إلى التحريض ضدّ المثليين واللاجئين السوريين في الشاشات، وما لذلك من نتائج قد تؤدي إلى القتل. ويقول "التحريض الذي يمارسه الإعلام مباشر ومؤذي ويترجم بعنفي مباشر على أفراد مهتمّين بالفضاء العام. ولن ننسى أنّ هناك تلفزيونات قادت ثورة مضادة منذ 17 تشرين. من تزوير حقائق، إلى شيطنة المتظاهرين والدور التأديبي معهم، وصولاً إلى فتح منابرهم لاستقبال وجوه تحمّل الناس مسؤولية الانهيار الحاصل في البلاد".

التحقيقات الأمنية  
مع الصحفيين  
غير قانونية



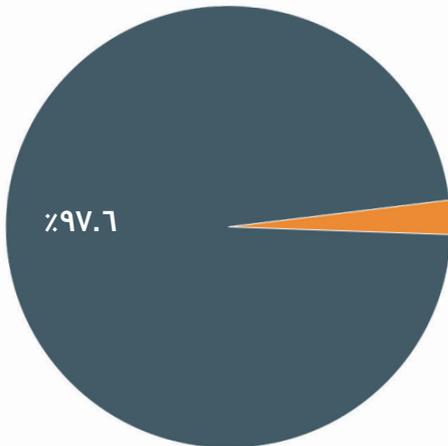
## الفصل الخامس

بين التنظيم والحماية والوصاية

إضافةً إلى الهيئات والكيانات والمؤسسات والممارسات التي تقيّد حرية العمل الإعلامي وسبق بيانها في الفصول السابقة، تتأثّر هذه الحرية أيضاً بالقوانين الناظمة للعمل الإعلامي، وبالهيئات الموكّلة إليها مهمّة الإشراف عليه أو تنظيمه أو حمايته، لكنّها بأغلبها تساهم في تكريس التّدخل السياسي وجعل المشهد الإعلامي ساحة للزبائنيّة الداخلية والخارجيّة، إلى درجة تبدو هذه الهيئات كأنّها تتآمر على الصحفيين بدلاً من أن تقف في صفّهم في كثير من الأحيان.

ورغم أنّ لبنان كان بين الدول العربيّة الأولى التي بادرت إلى تنظيم العمل الإعلامي، إلّا أنّ قوانينه لا تلائم المشهد الحالي وتطوّراته التّقنيّة، كما تنصّ على بنود إشكاليّة أو تعابير فضفاضة تجعل من السهل تقويض الحرية الإعلاميّة، هذا عدا عن التداخل في الصلاحيات بين المؤسسات والهيئات والأجهزة التي تحددها مختلف القوانين. لذلك، ليس مفاجئاً اعتبار لبنان متأخراً في مقارنته الرسمية لقطاع الإعلام، إذ إنّ الدولة بسلطاتها وأجهزتها لا تزال ترى أنّ دورها هو تنظيم العمل الإعلامي، سواء عبر القوانين أو عبر وزارة الإعلام، أو عبر المجلس الوطني للإعلام المرئي والمسموع، أو عبر سطوتها على النقابات الإلزاميّة (ordre)، تحديداً نقابة المحرّرين، والنقابات المستجّدة غير الإلزاميّة (syndicate) كنقابة العاملين في الإعلام المرئي والمسموع. هذا عدا عن طرح السلطات السياسية في أكثر من وقت موثيق شرف إعلاميّة على الإعلاميين من دون استشارتهم. ويكاد يغيب عن بال السلطات في لبنان أنّ العمل الإعلامي يجب أن يكون مستقلاً، وأحد أشكال هذه الاستقلاليّة تتمثّل في قدرة الصحافيّات والصحفيين على تنظيم أنفسهم وتحديد موثيقهم بأنفسهم كما في تشكيل كيانات عماليّة تدعمهم وتقف إلى جانبهم.

هذا ما يعيه الصحافيون والصحافيّات، وينعكس في آرائهم المبيّنة في نتائج الاستبيان الكميّ. فقد اعتبر 53.5% أنّ دور نقابة المحرّرين ونقابة المرئي والمسموع ونقابة المصوّرين والمجلس الوطني للإعلام سيّئ، فيما رأى 42.2% أنّ لا دور لها. واعتبر 6.3% فقط أنّ أداءها جيّد. ورأت نسبة ساحقة بلغت 97.6% أنّ هذه الهيئات تمثّل السلطة، في حين اعتبرت نسبة 2.4% أنّ هذه الكيانات تمثّلهم.



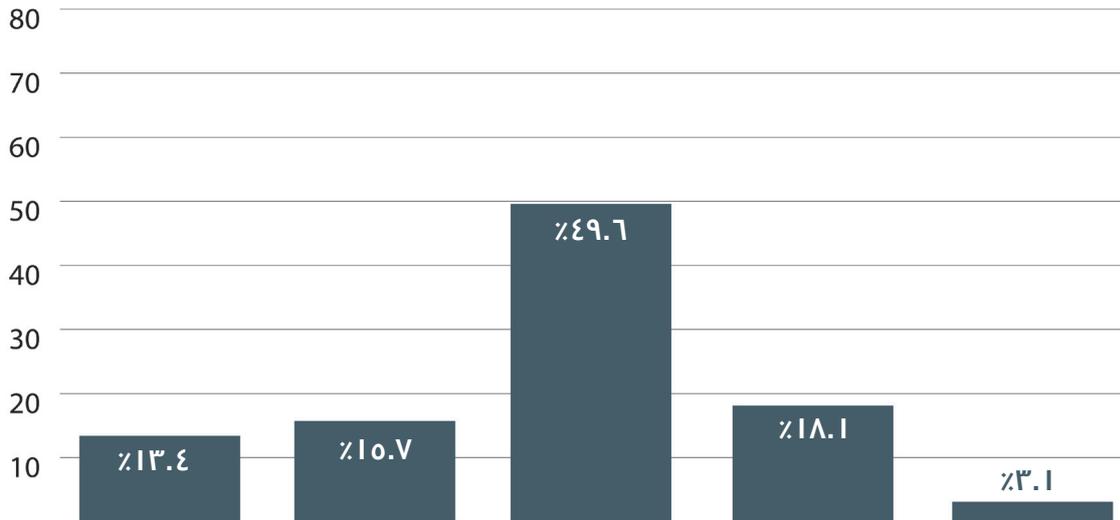
هل تعتبرون/ن أنّ المجلس والنقابات :

تمثّلكم  
تمثّل السلطة

ورأى 1% فقط من المجيبين أنّ وزارة الإعلام تؤدّي دوراً في صالح الصحفيين، في حين رأى 21% أنّها تؤدّي دوراً لقمعهم، بينما اعتبر 22% أنّها تقوم بدور تنظيمي، وقالت النسبة الأكبر، 55%، إنّ الوزارة تسعى إلى فرض وصاية على الإعلام.

مع أنّ قانوني المطبوعات والمرئي والمسموع ينظّمان العمل الإعلامي بشكل أساسي في لبنان، لكنّهما ليسا القانونين الوحيدين اللذين يؤثّران على الحريات الإعلامية، إذ إنّ هناك أحكام متعلّقة بالإعلام والرأي والنشر في قوانين: العقوبات والانتخابات والقضاء العسكري، ما يولّد كابوساً من الاختصاصات المتداخلة.<sup>35</sup> وهذا الواقع لا يعرفه العديد من العاملين في الإعلام في لبنان. فبسؤالهم عن درجة إلمامهم بالقوانين التي تنظّم العمل الإعلامي في لبنان، قال 3.1% إنّهم مختصّون، فيما اعتبر 18.1% أنّهم يعرفون عن القوانين بدرجة عالية، وقالت النسبة الأكبر 49.6% إنّها ملّمة بالقوانين، لكنّ نسبة 15.7% قالت إنّها تعرف القليل عن القوانين، فيما بلغت نسبة غير الملّمين إطلاقاً بالقوانين 13.4% من العيّنة.

### ما هي درجة إلمامكم/نّ بالقوانين التي تنظّم العمل الإعلامي في لبنان؟



## المشهد النقابي

اعتمدت الدولة اللبنانية منهجية إحكام اليد على الإعلام، لعشرات السنوات. فمهنة الصحافة التي كانت أحد أوجه النضال ضد الاحتلال العثماني والانتداب الفرنسي، أدت ممارسات الحكومات المتعاقبة إلى تطويعها، فيما سُنت القوانين لضبطها أكثر من حمايتها. وخلال الحرب اللبنانية<sup>36</sup>، كانت النقابات لا تزال تقف إلى جانب الحريات ومع الصحفيين، خصوصاً إزاء كمّ الانتهاكات التي مارسها زعماء الحرب ضد الصحفيين ومنها منع إصدار صحف أو منع تعابير بعينها وحتى اختطاف واعتقال صحفيين. فقد كان لها مواقف واضحة جامعة كما نظّمت العديد من التظاهرات والاعتصامات. لكن مع استفحال التبعية والارتهان والزبائنية في البلد سياسياً، وانسحاب هذا الواقع على الصحافة، عملت السلطة على السيطرة على النقابات التي كانت فاعلة ومعارضة لتضرب العمل النقابي بشكلٍ عام وتخطف النقابات. فتحوّلت نقابات الصحفيين إلى موالية للسلطات على حساب العاملين في المهنة. كان ذلك التوجّه عاماً ضدّ النقابات العمالية بشكلٍ عام، كون السلطة السياسية في لبنان قمعت الحركة النقابية العمالية وحجّمتها وسطت عليها للسيطرة على "الضرر" الذي قد تصاب به بسبب قدرة الحركة العمالية على التأثير والتغيير السياسي، فسقط في سبيل الحقوق، عمّال دفعوا حياتهم ثمناً. عنى ذلك أنّ النقابات الإعلامية، بدلاً من أن تكون النقابات في صفوف العمّال وحقوقهم وحريّاتهم، وقفت ضدّهم أو أقصت الكثيرين منهم عنها، ما زاد الشعور بالوحدة لدى الصحفيين، كما كان مدخلاً لاعتبار البعض منهم أنّ الزبائنية قد تكون ملجأ لهم، لحمايتهم من مخاوف التهديد والملاحقة بسبب عملهم الصحافي.

يبدو هذا الإحكام واضحاً اليوم، مع انقسام النقابات إلى مجموعات مجزأة ومجزأة لا تمثّل جميع فئات العاملين في المجال بل تقتصر على فئات بعينها. ويبدو واضحاً نجاح المنهجية التي اعتمدها الدولة اللبنانية من خلال الكيانات النقابية الصحافية، لتقمع وتراقب وتسيطر على الإعلام. وهنا أتى تحويل نقابة الصحافة إلى نقابة أصحاب الامتيازات والمؤسسات الإعلامية، بدلاً من أن تكون سقفاً يجتمع تحته كلّ العاملين في المجال الإعلامي وترفع صوتهم، فتحوّلت إلى أداة ضدهم. فقد أعطى المشرّع اللبناني سلطةً لأصحاب العمل - عبر نقابة الصحافة - ليمارسوها على العمال في نقاباتهم، أي نقابة محرري الصحافة اللبنانية، الملزمة قانوناً بالانتساب إليها وغير الملزمة إطلاقاً بالممارسة، إذ إنّ أغلب ممارسي المهنة غير أعضاء في النقابات. فلدى أصحاب العمل عبر سلطة نقابة الصحافة ومن خلال لجنة الجدول، صلاحية إشراك أو إقصاء الصحفيين من نقابة المحررين ما يعني سيطرة منهم ليس فقط على المهنة، بل على قدرة ممتهني الصحافة على الالتقاء والتجمّع والتضامن ورفع الصوت، أو حتى الشكوى فقط. هذا بالإضافة إلى التحكم بجدول الانتساب واحتكاره ورفض إتاحتها حتى لأعضاء النقابة، كما غياب أي مهل زمنية للبتّ بطلبات الانتساب، وعدم تقديم أي مبررات للأشخاص الذين لم يردّ على طلباتهم مطلقاً، في مقابل تنسيب أشخاص لم يتقدّموا حتى بطلبات للنقابة.

في هذا الإطار أيضاً، أتى التضييق على تشكيل النقابات وربطها بقرارات استنسابية لأشخاص وزراء العمل، ومنع الصحفيين من تشكيل اتحادات أو هيئات مسجلة قانوناً، إلّا إذا كانت تدور في

فلك السلطة نفسها أو في فلك سلطة نقابتي الصحافة والمحررين، ومواقفهما. وكان الاستثناء في تجربة نقابة العاملين في الإعلام المرئي والمسموع التي تأسست قبل 10 سنوات لأسباب سياسية قطاعية، إلا أنّ حتى هذه التجربة سرعان ما تحوّلت إلى جزءٍ من مشاكل المشهد النقابي الإعلامي، بعد إغراقها بمنتسبين من مؤسسات محددة ذات توجّه سياسي واحد، فأصبحت هي نفسها مخصّصة لذلك التوجّه فقط، هذا بالإضافة إلى عدم متابعة الإعلاميين المنتسبين لعملها أو إصرارهم على الانخراط فيها.

إضافة إلى نقابتي الصحافة والمحررين، هناك أيضاً نقابات أخرى للعاملين في المجال الإعلامي، هي المصوّرين، ونقابة العاملين في المرئي والمسموع، ونقابة مخرجي الصحافة ومصممي الجرافيك، بالإضافة إلى الاتحاد اللبناني للإعلام الرياضي. وبالرغم من اختلافها إلا أنّها جميعاً تعاني من المشاكل التمثيلية نفسها وتكرّس مناخ شرذمة الصحافيين، كما توالي السلطة وأحزابها السياسية. ولدت هذه الحالة كيانات بديلة لملء الفراغ والنضال من أجل الحرية الصحافية، وبينها "تجمع نقابة الصحافة البديلة" الذي نشأ عام 2019 ضمن ثورة 17 تشرين، بالإضافة إلى "إعلاميون من أجل الحرية" و"نادي الصحافة" وغيرها.

تمثّل نقابة الصحافة اللبنانية أصحاب الصحف السياسية وغير السياسية، أي أصحاب الامتيازات التي ينحصر إنشاء صحف جديدة في لبنان بشرائها، إذ إنّها لم تعد تصدر حالياً. أنشئت نقابة الصحافة للمرة الأولى بهذا الاسم في عام 1919، وهي باتت نقابة أصحاب الصحف في عام 1942، عندما أنشئت نقابة المحررين. هذه النقابة وقفت خلال السنوات الماضية عائقاً أمام تعديلات قانونية من شأنها أن يحرر المهنة وتفتح مجالاً نحو التعددية والاختلاف، كون تلك الإصلاحات ستسحب سلطة من يد هذه النقابة كما سنبين في هذا القسم.

تمثّل نقابة محرري الصحافة اللبنانية التي تأسست في العام 1942، محرري الصحف ومزوّدتها بالأخبار والمقالات. وقد نص قانون المطبوعات الصادر في تاريخ 14 أيلول 1962 (الفصل الثالث منه) على إنشائها وإلزامية الانتساب إليها. وفي المادة الثامنة من نظامها الداخلي الصادر عام 2016، تتعهد النقابة بأن "تؤمّن الدفاع عن أعضائها وحسن ممارستهم أعمالهم بحرية ومسؤولية، تقدم المساعدات المهنية والحياتية اللازمة لهم. تقف إلى جانبهم في وجه أي تعرّض أو محاولة إساءة تصادفهم في أثناء ممارستهم عملهم الصحافي. وهي تسعى إلى إجراء المصالحات والتوفيق بين الزملاء قبل اتباع الإجراءات والخطوات التأديبية المنصوص عليها في هذا النظام".

والهيئة المشتركة بين نقابتي الصحافة والمحررين تسمّى "اتحاد الصحافة اللبنانية" الذي تنبثق عنه لجتان هما: لجنة الجدول النقابي والمجلس التأديبي. ولا يمكن أن يُفتح الجدول النقابي لتنسيب ممتنهي الصحافة إلى نقابة المحررين، إلا بموافقة نقابة الصحافة، أي بموافقة أرباب العمل، ما يعني أنّ الصحافيين لا يمكنهم الشكوى للنقابة بحرية في حال تمّ انتهاك حقوقهم من قبل إداراتهم.

في كانون الأول 2021، أجرت نقابة المحررين انتخابات فازت لائحة النقيب جوزيف القصيفي كاملةً (12 ضمّت 3 صحافيات)، وقد قدّم "تجمع نقابة الصحافة البديلة" طعناً في تلك الانتخابات، لإبطال النتائج وتعديل مواد في النظام الداخلي للنقابة، والكشف على جدول

الانتساب وشطب كل من يتبين أنه منتسب خلافاً للقانون. خلال السنوات الماضية، ظهرت محاولات نقابية من صحافيين مستقلين داخل نقابة المحررين ترشّحوها لانتخاباتها أو حاولوا التمرّد على هذا الوضع داخلها، إلا أنّهم اصطدموا بعوائق السيطرة السياسية على النقابة ومصادرة قرارها وكذلك قرار الانتساب إليها، والتكتّل عند الاستحقاق الانتخابي فيها. بعد ذلك ظهر "تجمّع نقابة الصحافة البديلة" الذي أعلن أنّ النقابات السائدة لا تمثل الصحافيين المنضوين تحته، والثورة على "الوضع الركيك داخل المهنة". بعد عامين على تأسيسه، تحديداً في أواخر 2021، رفعت نقابة المحررين دعوى لدى قاضي الأمور المستعجلة، طالبت فيها بمنع التجمّع من النشر الإعلامي بكل أشكاله (المبيّن في الفصل الثالث: الانتهاكات ومرتكبوها ونتائجها: أنواع الانتهاكات).

وفي تاريخ نقابة المحررين، مَنع نشر لمواد صحافية<sup>37</sup> تتحدث عن عمل النقابة وممارسات النقيب ملحم كرم، لكنّه ليس الوحيد الذي تدخل في عمل الصحافيين أو قمع حرية عملهم الإعلامي، إذ لا يزال صحافيون يتلقّون اتصالات هاتفية ومعاتبات في حال حديثهم عن حال نقابة المحررين. يُمكن أن نستنتج من ذلك، مدى الاختلال في ميزان الحريات لدى النقابة، كما إخلالها في فهم العمل الإعلامي والدفاع عن حرّيته، إذ إنّها تُميّز بين العاملين في المجال الإعلامي، وفق أهواء الجهات السياسية التي تسيطر عليها، ليكون تقرير الحريات الصادر عنها سنوياً ويعدد الانتهاكات التي تعرض الصحافيون لها، لاعباً في حدود مسموحة بها فقط. هذا بالرغم من أنّ بعض الصحافيين المذكورة أسماؤهم بأنهم تعرضوا لانتهاك، تعتبرهم النقابة نفسها "منتحلي صفة"، لأنها لم تسمح لهم بالانتماء إليها.

لا يظهر غياب فعالية نقابة المحررين فقط في قضايا الحريات المفصليّة، بل أيضاً في حالات انتهاك حقوق العمال، أو طردهم أو استقالاتهم من مؤسساتهم، فيبقى الصحافي وحيداً في وجه إدارته، فيما تبقى نقابة المحررين تحت جناح نقابة أصحاب الامتيازات. تستشهد الصحافة صباح أيوب التي استقالت من جريدة "الأخبار" عام 2019 احتجاجاً على موقفها من انتفاضة 17 تشرين، بتجربتها الخاصّة للدلالة على هذا الغياب، إذ تقول إنّ "توتّر صحافي استقال من عمله يكون مؤذياً أكثر من باقي التوتّرات، لأنّه يشعر بأنّه متروك لقدره ومصيره في ظلّ غياب أيّ شبكة حماية. هو وحيد من دون دعم ماديّ ومعنوي، وهذا صعب تحمّله. والاستقالة من دون وجود البديل من شأنها أن تدفعنا إلى ترك المهنة. وهنا يأتي دور النقابة، وكما نحن متروكون نقابياً. فلو كانت نقابة المحرّرين فاعلة وتقوم بدورها في حماية العاملين بالمهنة، كان بإمكانها التحقيق في أسباب استقالتي ومن ثمّ التعويض عليّ والاحتفاظ بحقوقتي. فأتانا، ولمجرّد أنّي قدّمت استقالتي، خسرت تعويض 13 عاماً من خدمتي في هذه المؤسسة".

يشرح الصحافي محمد زبيب هذا الواقع النقابي المهزوز وتأثيره على واقع الصحافيين، قائلاً "نحن أمام نقابة صحافة هي نقابة أصحاب العمل، ونقابة محرّرين خاضعة لنقابة أصحاب العمل. ومن المفارقات الفظيعة أنّ انتسابنا، المُلزم قانونياً، إلى نقابة المحرّرين خاضع لموافقة نقابة أصحاب العمل من خلال ما يُسمّى "لجنة الجدول". يمكن الحديث عن نقاط لا تنتهي حول النقابات، لكنّي سأركّز على أنّ نقابات الصحافة والمحرّرين، والإعلام المرئي والمسموع، والمصوّرين، مُسيطر عليها من قِبَل أحزاب السُلطة ويجري تعيين أعضاء مجالسها بصيغة

الانتخاب، وفق الحصص الحزبية التي يجري الاتفاق عليها مسبقاً. في حالة نقابة المحررين، معظم أعضائها ليسوا في المهنة، وجرى تسجيلهم في الجدول لأغراض انتخابية ولتوزيع منافع معينة. أما نقابة العاملين في الإعلام المرئي والمسموع، فهي نقابة محاصصة منذ نشأتها. لأن من يعمل في المؤسسات الإعلامية يتبع ولاءاته، عن رضا وغير رضا، للقوى التي تملك هذه المؤسسات“.

وقد تأسست “نقابة العاملين في الإعلام المرئي والمسموع” رسمياً عام 2012 على يد صحافيين من مختلف وسائل الإعلام المرئية والمسموعة في البلاد، كمحاولة عمالية لإنشاء كيان نقابي يدافع عنهم، بعد منحها ترخيصاً من وزير العمل الأسبق شربل نحاس. لكنها باتت تابعة بشكل كامل لحزب الله والتيار الوطني الحر خلال عام 2013 مع تقديم العاملين في “المنار” و”النور” و”أو تي في” طلبات انتساب جماعية وسط عزوف إعلاميين آخرين في وسائل الإعلام المختلفة. كل مواقف النقابة التي تترأسها الإعلامية رندلي جبور تنبع من معتقدات الحزبين المذكورين والعاملين في المؤسسات التابعة لهما، ولا تمثل جميع العاملين في القطاع كونهم غير منضوين تحتها.

”حان الوقت للتفكير بنقابة عمالية تضم جميع العاملين في وسائل الإعلام، على تناقض مع أصحاب العمل، مهمتها الدفاع عن مصالح العاملين في مؤسسات إعلامية وليس تنظيم المهنة“.



الصحافي محمد زبيب

## الهيئات الناظمة

لا يزال هناك وزارة إعلام، تتخصص غالباً في محاولات التنظيم الذي قد يمتد إلى وصاية على عمل الوسائل الإعلامية، فيما هي رقيبة مباشرة على عمل المؤسسات الرسمية (تلفزيون لبنان، الإذاعة الوطنية، والوكالة الوطنية للإعلام). يعود تاريخ تأسيس وزارة الإعلام<sup>38</sup> إلى أواخر الأربعينيات، حين استلم رياض الصلح ما كان يُعرف حينها بـ”وزارة الأنباء” في عهد الرئيس بشارة الخوري. وخلعت عنها اسم وزارة الأنباء بمرسوم خاص صدر في أيلول 1971. لا تزال الوزارة قائمة حتى اليوم رغم إعلان حكومات سابقة عن خطط لإلغائها، إلا أنها تعود دائماً بسبب الحاجة لحقائب تُوزع بحسب الطوائف والأحزاب. ووجود هذا النوع من الوزارات بات حكرًا على الدول ذات الأنظمة الاستبدادية التي تفرض سيطرتها على القطاع، فيما لجأت الدول الديمقراطية إلى إلغائها. خلال زمن الوصاية السورية، صدرت عن مجلس الوزراء ووزارة الإعلام قرارات رقابة ومنع بث نشرات إخبارية ومنع بث حلقات برامج سياسية ومنع نشر بعض الأخبار، كما كان لها دور في ملاحقة عاملين في المجال الإعلامي تجرّأوا على الانتقاد أو حتى السخرية. دور وزارة الإعلام الرقابي يعني عدم حياد السلطة والتدخل السياسي السافر بشؤون الإعلام لإخضاعه بحجة تطبيق القانون، فهذه الوزارة تتولى مهمات إشرافية بينها “توثيق العلاقة بين الدولة

والصحافة” ورسم السياسة الإعلامية الرسمية. ويشكّل التدخل السياسي عبر الوزارة في عمل الإعلام الرسمي أكبر عائق نحو تقدّمه وتطوّره ليصبح بمثابة خدمة عامة متحررة من القيود والوصاية، لإتاحة الفرصة أمام النهوض به. وهناك المجلس الوطني للإعلام المرئى والمسموع الذي يُنَاط به الرقابة على الإذاعات والتلفزيونات، وبالرغم من أن دوره استشاري غير إلزامي، إلا أنّ في تاريخه تقديم توصيات غالباً ما تبتغي قمع وسائل الإعلام، فيما تعتزم نسخة جديدة من قانون الإعلام توسيع صلاحيّاته ليشمل الإعلام الإلكتروني الذي لا يشمل قانون حتى الآن. استحدث قانون الإعلام الذي صدر عام 1994، ما يُعرف اليوم بـ”المجلس الوطني للإعلام المرئى والمسموع”، في المادة 17 منه، حيث نصّت على إنشاء هيئة قانونية مستقلة. واستناداً إلى المادتين 17 و18 من قانون 1994، فإنّ المجلس يتألف من 10 أعضاء، نصفهم يعيّن مجلس الوزراء والنصف الآخر مجلس النواب<sup>39</sup>. وإضافةً إلى ممارسات المجلس التي فيها تقويض للحرية الصحافية لناحية المشاركة في الرقابة، فإنّ تشكيل المجلس الوطني للإعلام من السلطة التشريعية والتنفيذية يعني التدخل السياسي الحتمي وعدم استقلاليته. وفيما يُبحث دور هذا المجلس وصلاحيّاته في اقتراح قانون جديد للإعلام، ترتفع المخاوف من إعادة تكريس دوره كرقيب، فيما هناك إمكانية لجعل هذا المجلس كياناً مستقلاً يضم جميع الهيئات الصحافية وينظر في شؤون إدارة المهنة وتنظيمها ذاتياً، لكنّ ذلك يقتضي تخفيف تدخل السلطة السياسية في تعيين أعضائه وإيلاء النقابات المهنية دوراً أكبر في تشكيله، بعد حلّ المشاكل التمثيلية للنقابات وضمّ جميع العاملين في القطاع تحتها.

”وزارة الإعلام في لبنان، بتفرّعاتها المتمثلة بنقابة المحرّرين ونقابة مالكي الصّحف والمجلس الوطني للإعلام، هي تابعة للمنظومة السياسيّة نفسها. وبالتالي هي لا تعبّر عن المهنة، بل عن مشغّليها، أيّ السلطة الحاكمة في لبنان. الوزارة وتفرّعاتها لا تهتمّ أبداً بهواجس الصحافيّين الفعليّة. وزارة الإعلام هي رقيب، والمجلس الوطني للإعلام مهمّته مراقبة وسائل الإعلام، وليس رعاية الحريات. السلطة اللبنانية تنظر إلى الإعلام وفق معايير تقليديّة بالية، من شأنها خفض سقف الحريات ولعب دور الرقيب (السّئيل)“.



الإعلامية ديانا مقلّد

”وزارة الإعلام لا تلعب أيّ دور لأنها لا تمون إلا على وسائل الإعلام التابعة للدولة اللبنانية مثل تلفزيون لبنان والوكالة الوطنية للإعلام. أما فيما يتعلّق بوسائل الإعلام الخاصة، فلا يمكنها أن تتدخّل بعملها. بالنسبة إلى المجلس الوطني للإعلام، هو في الأساس لا دور تنفيذي له. من صلاحيّاته، بحسب قانون الإعلام المرئى والمسموع، رفع توصية إلى مجلس الوزراء بإقفال مؤسسة ما، أو إيقاف برنامج ما، لكن لا يمكنه إصدار أيّ قرار مباشر“.



الإعلامية إلسي مفرّج

”وزارة الإعلام، هي من الوزارات التي تملك وظيفة محدّدة في شكل النظام. وهذا ليس خارج السياق، خصوصاً أنّها الوصي على وسائل إعلام تملكها الدولة، وبالتالي هي طرف وليست حكماً. أمّا النقابات، فنحن أمام واقع يشبه كلّ المؤسسات النقابية الموجودة. والمسألة ليست مرتبطة فقط بنقابات المحرّرين، والصحافة والإعلام المرئي والمسموع، والمصوّرين. فمعظم النقابات في لبنان موضوع اليد عليها بما يخدم النظام والمصالح الكامنة فيه. ولا نتحدّث هنا عن الشكل البسيط للنظام، بل المعقّد بما يمثل نظام الأوليغارشية. وبناءً على ذلك، نحن أمام معضلات جدية لا أعتقد أنّها نابعة من أخطاء بقدر ما هي نابعة من تصميم موجّه لجعل هذه النقابات في وضعها الحالي.“



الصحافي محمد زبيب

## التحديات القانونية

بالرغم من أنّ الدستور اللبناني، ينصّ على الحريات المختلفة وبينها حرية الرأي والتعبير والإعلام، إلا أنّه يقيدتها بالقوانين النافذة. وفي القوانين المختلفة، بنود تنصّ على تقييد الحريات الإعلامية بحجة التنظيم، بينها قوانين العقوبات والمطبوعات وقانون البث الفضائي والإعلام المرئي والمسموع، إضافةً إلى قانوني الانتخابات والمحكمة العسكرية، والتي تذكر ”جرائم النشر“، وهو أول تحدّد قانوني أمام حرية الرأي والتعبير والإعلام، كون النشر لا يمكن أن يكون جريمة، ولا يمكن أن يكون هناك رأي صحيح ورأي خاطئ.

تميّز قوانين المطبوعات وقانون الإعلام المرئي والمسموع وقانون البث الفضائي بين وسائل الإعلام المختلفة على أساس تصنيف سياسي أو غير سياسي لفسح المجال أمام مزيد من تدخل السلطة وتترك مجال الاستنساب واسعاً ما يشكّل مخالفة لمبدأ حرية الإعلام وتعدّديته نظراً لعدم تحديد مفهوم الإعلام السياسي، ونظراً إلى أنّ القضايا التي تمسّ حياة الناس سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو تربوية أو بيئية وغيرها تندرج في تعريف السياسة كونها مرتبطة بإدارة الشأن العام، وفق ما يرى الدكتور مروان كريدي الخبير في السياسة والإعلام في العالم العربي في مقالة نشرت عام 2011، ووفق ما يرى أيضاً المحامي الدكتور بول مرقص في مطالعته حول حرية التعبير والرأي والإعلام ضمن الخطة الوطنية لحقوق الإنسان في لبنان عام 2007.

يُخضع قانونا المطبوعات والبث التلفزيوني والإذاعي إصدار أيّ وسيلة إعلامية لترخيص مسبق ويقيدّها برسوم مرتفعة تجعل من إنشاء المؤسسات حكراً على الأغنياء، كما يجعل الاستنسابية عاملاً في إنشاء الوسائل الإعلامية كون ذلك مربوط بقرار من الحكومة السياسية، ما يؤدي بالتالي إلى تبعية وارتها قبل إطلاق الوسيلة الإعلامية حتى. هذا فيما يحدد المرسوم الاشتراعي رقم 1953/74، عدد المطبوعات السياسية، ما يقوّض أيضاً القدرة على التعددية وبالتالي الحرية والديمقراطية في الإعلام. وينص على أنّ ”عدد المطبوعات السياسية في لبنان في جميع الأراضي اللبنانية 25 مطبوعة يومية سياسية و20 مطبوعة سياسية موقوتة، بحيث يكون مجموعها على الأقل 15 مطبوعة يومية عربية و12 موقوتة عربية“.

تعتبر التنظيمات التشريعية المنظمة لحرية التعبير والرأي والإعلام أكثر تقييداً لهذه الحريات مما هي عليه الأحكام والنصوص الدستورية، وبالرغم من أن الأحكام الدستورية تسمو على القوانين العادية لكن لها في لبنان قيمة معنوية ومبدئية أكثر منها فعلية في مجال حرية الرأي والتعبير والإعلام لاعتبارين هما: صدور أكثرية القوانين المتعلقة بهذه الحريات قبل إضافة مقدمة الدستور اللبناني التي أكدت على هذه الحريات ومواثيق حقوق الإنسان عام 1990 وقبل إنشاء المجلس الدستوري عام 1993، وفق ما يبيّن المحامي بول مرقص في مطالعته عام 2007.

يتطرق الصحفي محمد زيبب إلى نظام الامتيازات الموجود في الصحف، والذي يعتبره أحد أهم عوامل التقييد لحرية الصحافة في لبنان. "فهو، ليس نظاماً احتكاريّاً وحسب، بل قمعيّ. والخشية أن يكون الاتجاه في قانون الإعلام الإلكتروني هو تطبيق المعادلة نفسها. ذلك يعني منح عدد محدّد ومحدود من الامتيازات لمواقع ستصبح، إمّا مسيطر عليها من القوى المسيطرة، أو أن تصبح جزءاً من الامتيازات الممنوحة للصحف، فتتحوّل إلى سوق لمراكمة الثروة. من غير الطبيعي في عصرنا اليوم أن يكون المعوّق الأساسي لفتح جريدة هو سعر الامتياز الذي يجب أن ندفعه. هناك امتيازات يتجاوز سعرها خمسمئة ألف دولار. وهذه أموال لا يمكن استثمارها أو تشغيلها لاحقاً، هي بكلّ بساطة غير قابلة للتعويض".

وفق مطالعته القانونية التي أعدها لصالح "تجمّع نقابة الصحافة البديلة" عام 2022، أوضح المحامي فاروق المغربي بعض البنود الأكثر تضييقاً على حرية العمل الصحفي في القوانين اللبنانية، مشيراً إلى أنّ العقوبات الجزائية لا تزال قائمة ومن ضمنها عقوبة الحبس. كما أشار إلى أنّ "بند المسّ برئيس الجمهورية يعيق انتقاده وإخبار الرأي العام بارتكابه وبالتالي يعتبر الوحيد ضمن الأشخاص الذين يؤدون وظيفة عامة غير قابل للانتقاد". وأوضح أنّ "بند عدم انتقاد السفراء يعود إلى زمن الاستعمار حين لا يمكن انتقاد السفراء"، مشيراً إلى أنه "في بلد كلبان تدار سياسته الخارجية والداخلية وفقاً لإملاءات خارجية، أقل ما يمكن هو أن تعطى الصحافة حق كشف الحقيقة والصفقات الجارية". وأضاف المغربي أنّ "جرائم تحقير الأديان التي نصّ عليها قانون العقوبات اللبناني الصادر في العام 1943 (أي حرفياً أنها تعود للقرن الماضي)، هي مواد فضفاضة وواسعة التعريف وقد وضعت للحد من حرية التعبير ولتكبيل الصحافة". كما أشار إلى أنّ "منع نشر جلسات مجلس النواب السريّة ووقائع جلسات مجلس الوزراء هو من العوائق أمام ممارسة العمل الصحفي إذ كيف تراقب الصحافة عمل الوزراء والنواب وكيف تكشف الحقيقة أمام الرأي العام إن مُنعت من هذا الحق؟"

ووفق مطالعة مرقص، فإنّ هناك مجالاً كبيراً لتأويل النصوص في القوانين اللبنانية مما يتيح تقويض الحريات بما يتعارض مع المواثيق المتعلقة بحقوق الإنسان. ويوضح أنّ هاجس المشرّع اللبناني غالباً ما يكون أمنياً وهو ما يتعارض أيضاً مع معايير حقوق الإنسان الدولية التي لا تجيز اتخاذ الأمن القومي ذريعة لتقييد الحريات الاستثنائية في تطبيق النصوص الناظمة للإعلام على مؤسسات إعلامية دون أخرى. وإضافة إلى ذلك، لا يزال سهلاً ملاحقة الإعلاميين بتهم القذح والذم والتشهير حتى إن كان الإعلامي على حق في ما كشفه.

يشير مرقص إلى أنّ قانون المطبوعات رغم إلغاء التوقيف الاحتياطي، لا يزال يُخضع المطبوعات الصحافية للترخيص المسبق وهو ما يخالف مبدأ حرية الرأي، موضحاً أنّ هناك ممارسات رقابية من السلطات تتمثل في الرقابة المسبقة والرقابة الذاتية والرقابة البعدية

أو اللاحقة والرقابة على البث الفضائي. ويقوم الأمن العام ووزارة الإعلام بدور الرقابة على المطبوعات الأجنبية الصادرة في الخارج والداخلة إلى لبنان بحجة الأمن والشعور القومي والآداب العامة والنعرات الطائفية وهي مفاهيم فضفاضة غير محددة في القانون ما يترك المجال واسعاً نحو الاستنساخ.

## مشروع قانون إعلام جديد

قبل 10 أعوام بدأت في المجلس النيابي مناقشة اقتراح قانون للإعلام أعدته مؤسّسة "مهارات" مع النائب غسان مخير عام 2010،<sup>40</sup> ونقّته لجنة الإعلام والاتصالات عام 2016، وتعمل عليه لجنة الإدارة والعدل منذ العام 2016، وتمّ تعديله أكثر من مرة منذ اقتراحه وحتى العام 2019 عندما تدخلت وزارة الإعلام فيه ليصبح القانون<sup>41</sup> نسخة مشوّهة عن الاقتراح الأساسي. ويتضمن العديد من البنود العقابية أو التي تعيق التعددية الإعلامية بسبب الشروط التي يفرضها على إنشاء وسائل الإعلام ومنها تكريس الاحتكار والرقابة والكلفة المالية الباهظة. وفي العام 2022، استعادت لجنة الإعلام الاقتراح من لجنة الإدارة والعدل لإعادة درسه، وسط محاولات من مؤسسات مختلفة للعمل على عدم إقرار القانون بصيغته الحالية كونه سيشكل سيفاً جديداً مُصلتاً على الصحفيين. فأثار مشروع القانون بعد تشويحه انتقادات حقوقية وإعلامية مختلفة، خصوصاً لكونه يكرّس للمجلس الوطني للإعلام دور مانح التراخيص للإعلام الإلكتروني، ما يعيق بالتالي حرية إنشاء المواقع الإلكترونية، بالإضافة إلى خلطه بين مفاهيم القمع والحرية وتكريسه رقابة الأمن العام المسبقة، هذا عدا عن الاعتراضات عليه من قبل نقابة الصحافة التي اعتبرت حينها أنّ تحرير إصدار المطبوعات هو "مدخل للفوضى الإعلامية"<sup>42</sup>. بحسب تقييم "المفكرة القانونية" للقانون<sup>43</sup>، فإنّ أبرز الانتهاكات والسلبيات في الاقتراح هي "المسّ بجوهر الحرية تحت غطاء تنظيمها. التراجع عن حرية مكرّسة في القانون الحالي، هي حرية النشر من دون رقابة مسبقة. تكريس مبدأ الإجازة المسبقة لإنشاء مؤسّسة إعلامية، وليس التصريح رسم باهظ (100 ألف دولار أميركي) لإنشاء موقع إلكتروني، يعني حصر الحرية بالأثرياء. تكليف جهاز غير مستقلّ يعيّن مجلس النواب منح التراخيص والإجازات لوسائل الإعلام والرقابة عليها". والإصلاح القانوني المطلوب، وفق صحيفة "المدن"، "لم يلق استساغة نقابية أو سياسية، خصوصاً أنّ الامتيازات والمطبوعات السياسية كلّها محصورة في مجموعات سياسية أو طائفية أو حزبية أو عائلية، إلى جانب أنّ نقابة الصحافة متمسّكة بمبدأ التراخيص والامتيازات، إضافة إلى تمسّكها بالتمييز بين المطبوعات السياسية وغير السياسية. إذ إن إلغاء كل هذه المواد أو تعديلها، إلى جانب إباحة تعيين المدير المسؤول للمطبوعة من دون التقيّد بشرط انتسابه للجدول النقابي، يعني إلغاء الجدول النقابي على ما ينصّ اقتراح القانون، ما يؤدي إلى زعزعة بنية نقابة الصحافة"<sup>44</sup>. أما الجرائم والعقوبات التي تخالف مبادئ الديمقراطية في القانون الجديد، فهي المقاربة العقابية والعقوبات الحبسية. ووفق تعليق "المفكرة القانونية" على الاقتراح فإنّ "إثبات صحّة الأفعال المنشورة لا يعفي من الجرم إذا توافقت مع التعرّض لرئيس الجمهورية أو رؤساء دول أجنبية، أو التعرّض لأشخاص لا يتولّون وظيفة رسمية أو إذا أدّت إلى نشر مواد سرّية ليس من المصلحة إفشاؤها". كما أنّ تعريف الجرائم مُبهّم ومطّاط. ومن الجرائم في القانون: "تحقير

أحدى الديانات المُعترف بها"، أو "تعبير السلامة العامة" و"تعريض سلامة الدولة أو سيادتها" أو "وحدتها" أو "علاقة لبنان الخارجية للمخاطر". وكلها مفاهيم مَظاطة ومبهمة، غالباً ما استُخدمت ضد المعارضة وحرية الرأي. وفيه عقوبات حبسية تصل إلى ثلاث سنوات حبس.

من جانبه، أعرب "تحالف الدفاع عن حرية التعبير" عن قلقه بشأن أحكام في مشروع القانون تقيد حرية التعبير بشكلٍ خطير<sup>45</sup>، مشيراً إلى أنه إذا أُقر، سيؤدي إلى تراجع أكبر في حماية حرية التعبير في لبنان. وأشار التحالف إلى أن النسخة التي حصل عليها "تحظر الحبس الاحتياطي لجميع جرائم النشر، بما فيها تلك على وسائل التواصل الاجتماعي، إلا أنها لا تلغي عقوبة السجن للقدح والذم المزعومين، وتزيد في بعض الحالات عقوبة السجن وتضاعف الغرامات". وطالب التحالف مجلس النواب بإلغاء السرية عن مناقشات القوانين في اللجان النيابية، وتعديل مشروع قانون الإعلام لملاءمته مع التزامات لبنان بموجب القانون الدولي.

وعن القانون والتنظيم، يقول المؤسس المشارك في "ميغافون" جان قصير إنه "مع أي إجراءات من شأنها حماية الصحفيين، وليس على مستوى الحريات فقط، بل على مستوى المعيشة وحقوقهم كعمال يتم صرف بعضهم تعسفاً من دون دفع تعويضاتهم، في ظل نقابتين لا تؤديان دورهما المطلوب. لكن بين قانون إعلام عصري وعدم وجود قانون، أو يد عدم وجود القانون بصراحة. ففي بلدٍ مثل لبنان، أخاف من القانون الذي سيفصل على ذوق الوزير أو الجهة التي تفصله، وأويد حالة الفوضى التي سمحت لأمثالنا بأن نخرق المشهد الإعلامي لأن القانون غائب. أريد حماية وحقوقاً لكنني في الوقت نفسه لا أؤمن بنزاهة قانون إعلام صادر عن هذه السلطة المتحكمة بنا".

نفهم من ذلك أن لبنان لا يزال يتبنى المقاربات القانونية للإعلام في محاولة لتنظيم القطاع، ولا يزال يتبنى خيار الرقابة والتراخيص وهو ما يشكل عائقاً كبيراً أمام الحرية الإعلامية والتعددية التي تخلق مناخاً صحياً لجهة عدم احتكار جهةٍ محددة للمعلومات وتحليلها. لذلك، يجب اعتماد خيار تحرير التراخيص وإلغاء عائق تحديد العدد والنوع في القانون وفتح المجال أمام إنشاء مختلف أنواع المؤسسات الصحافية عبر الاكتفاء بنظام العلم والخبر أي التصريح إلى السلطات المعنية بتأسيس وسائل الإعلام في مهلة معينة وضمن شروط يحددها القانون مع ضرورة ألا تكون هذه الشروط حجة لتعطيل التأسيس، هذا بالإضافة إلى ضرورة إزالة العائق المالي قانونياً أمام تشكيل وإنشاء وسائل الإعلام لتحرير القطاع من السطوة المالية لأصحاب المال والأعمال، لما في ذلك من انعكاس هام على تخفيف التبعية والارتهاق داخلياً وخارجياً.

في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٢٢، نشرت وزارة الإعلام مسودة القانون وطلبت اقتراحات التعديلات عليها من المعنيين بالشأن الإعلامي، تمهيداً لإعادة العمل عليها وفقاً للمعايير العالمية التي تضمن التعددية والحرية، وذلك بعد سيل الانتقادات التي اعترضت النسخة السابقة من القانون. ونشر "تجمع نقابة الصحافة البديلة" الملاحظات على المشروع بعد إرسالها للوزارة.

أظهرت الدراسة مخاوف جمّة من انزلاق لبنان نحو المزيد من القمع وصولاً إلى تكريسه. مخاوف تعزّزها إجراءات السلطات اللبنانية، ما ينعكس على عمل العاملين والعاملات في المجال الإعلامي ويدفعهم إلى الانخراط في ما يشبه مفاوضات يومية حول حقوقهم وحرّياتهم وسلامتهم. واتفق العاملات والعاملون في المجال الإعلامي على أنّ حرّيتهم هي مجرد هامش تختلف مساحته بحسب الظروف التي تمرّ بها البلاد، فيما لم يغفل أغلبهم أهميّة النضال من أجل توسيعه.

تأثرت نسبة الحرية الإعلاميّة في لبنان بالظروف التي مرّت بها البلاد، وفق ما بيّنته الدراسة. فأدّت الحرب اللبنانية إلى أقطاب إعلامية كما ساهمت بضرب الحركة العمالية النقابية، فيما خنقت فترة الوصاية السورية حرية التعبير والصحافة فكانت من الفترات الأسوأ والأشدّ قمعاً. وشهدت الحركات المطالبة عنفاً على المراسلين والمصورين، وكشفت عن مدى تدخّل السلطة في الإعلام لجهة التدخّل في التغطية واستغلال وسائل الإعلام ووسائل التواصل للتحيّز على متظاهرين، لكنّها أظهرت أيضاً مدى انتفاض الصحافيين والصحافيات على واقع القطاع ومحاولاتهم المستمرة لتحديّه وتغييره.

وبالرغم من تكريس حرّية التعبير في الدستور اللبناني، وتوقيع لبنان على معاهدات تكبّر الحريات الإعلاميّة، يصطدم التطبيق بعوائق وبـ "مقامات" تضع سقوفاً على المحتوى والنقاش، وتحدّد من فرص التغيير عبر منعها تداول مواضيع ترفع من وعي الجمهور وتخدم مصالحه. لذا، فالحرية الإعلاميّة في لبنان هي هامش يتّسع ويضيق بحسب الأحداث التي تعيشها البلاد، كما أصحاب النفوذ في كلّ مرحلة، بالإضافة إلى الأفراد العاملين في المجال الإعلامي ومدى اتّخاذهم قرار مواجهة القمع من عدمه.

وجدت الدراسة أنّ الفوضى الحاصلة في المشهد السياسي، وتحديدًا التجاذبات الطائفية التي تلعب عليها الأحزاب السياسيّة المهيمنة على البلاد تخلق هذا الهامش من الحرية الذي يستغله الصحافيون والناشطون لرفع صوتهم وإعلاء شأن قضاياهم. كما تبين من خلال الدراسة أنّ هناك عوائق متعددة تمنع الصحافيين والصحافيات من التحرّر، بينها ممارسات يوميّة من المؤسسات الإعلاميّة نفسها، ومن النقابات والكيانات المعنيّة بتنظيم هذا القطاع، بالإضافة إلى الأجهزة الأمنية والسياسية والدينية وغيرها، عدا عن تكبيل الحرية الصحافية بالقانون.

بيّنت الدراسة مدى تأثير التمويل على حرية الصحافة، إذ إنّهُ يُصبح في كثير من الأحوال أحد القيود المفروضة على وسائل الإعلام ويؤثّر في نوعية عمل الصحافيات والصحافيين، ومدى تدخّل التمويل السياسي في فرض سياسات تحريريّة أو رقابة يوميّة على العمل الإعلامي. ويمكن تلخيص ذلك في النقاط التالية:

- قد تكون جهة التمويل مدخلاً لقمع الصحافة لجهة مشاركتها الرئيسية في تحديد المحتوى وسقف التعبير كما الرقابة عليه.
- تتنوّع مصادر التمويل بين المنظمات والأحزاب والدول والسياسيين أو النافذين والمصارف مما يفرض قيوداً على المواضيع التي يتناولها الصحافيون وبخاصّة فيما يتعلق بملفات الفساد

- وفضح الانتهاكات. يضاف إلى ذلك، الدعم المالي من الجمهور عبر الاشتراكات الشهرية أو السنوية، والإعلانات التي يتم التحايل فيها في بعض الحالات لدعم جهة نافذة معينة فتصبح أقرب إلى رشوة.
- يؤثر التمويل على السياسات التحريرية والخطابات الموجهة للجمهور. ويساهم الدعم المالي من جهات معينة بإقصاء الفئات المهمشة والتركيز على خطابات السياسيين بدلاً من صوت الناس.
- تكمن خطورة التمويل الخارجي أيضاً في التأثير على استمرارية الوسيلة الإعلامية التي قد تجبر على الإغلاق بعد انقطاعه.
- تحاول وسائل الإعلام الجديدة إيجاد نماذج مختلفة للتمويل والاستمرار تركّز على البرامج، وتبحث عن جهات تمويل ترتبط بمجال اختصاصها وتحاول أن يكون التمويل غير مشروط.

### رسمت الدراسة خارطة للقمع الممارس على الإعلام. وفي قسم الانتهاكات التي يعاني منها الإعلاميات والإعلاميون، بيّنت الدراسة تعدّد المرتكبين وتنوع الانتهاكات التي يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- يتعرّض الصحفيون لانتهاكات خلال تأديتهم لعملهم أو بسببه تبدأ بالقمع والمنع من التغطية أو الضرب والاعتداء الجسدي، وتصل إلى التهديد والرقابة والترهيب والابتزاز وتشمل أيضاً القرصنة والتحرّيش الإلكتروني. ومثّل التهديد، الانتهاك الأبرز الذي تحدث عنه الصحفيون والصحافيات.
- يتزايد الاتجاه نحو الرقابة الذاتية إثر تضيق ورقابة أخرى بينها مجتمعية على الصحفيين، ما يشكّل خطراً محدقاً جديداً للعمل الإعلامي ولحرية الصحفيين/ات.
- يتعرّض الصحفيون أيضاً للمنع من التغطية، وتمارسه أطراف عدة أبرزها الأحزاب السياسية ومؤيدوها. يفترض من العاملين/ات في المجال أن يكونوا ذوي توجهات سياسية معينة وآراء متوافقة مع أجندات الأحزاب التي تسيطر على المكان حتى يسمح لهم بالتغطية، كما تشترط بعض الأحزاب التزام الصحفيين بلغة معينة أثناء التغطية داخل "حرمهم" أو "مساحاتهم".
- تستفحل الانتهاكات بحق الصحافيات والصحافيين في لبنان لدرجة تهدد حياتهم، وقد رسمت الاغتيالات تاريخاً من الدماء التي دفعها هؤلاء في سبيل الكلمة والحرية، وأدى غياب المحاسبة إلى تعزيز الإفلات من العقاب وبالتالي استمرار الاغتيالات.
- تعدّ الاستدعاءات للتحقيق لدى الأجهزة الأمنية أحد أبرز الانتهاكات التي يعانيها الصحفيون، كما أنّ المحاكمات لدى المطبوعات والمحكمة العسكرية من أبرز التحديات التي تواجه حرّيتهم. وخلال السنوات الماضية، ارتفع عدد الاستدعاءات والمحاكمات لصحافيين وناشطين بحجة "تحقيق المؤسسة العسكرية" أو "المسّ بسمعتها".
- يقوم مكتب مكافحة الجرائم الإلكترونية بدور رقيب وقامع للحرّيات على مواقع التواصل الاجتماعي بينما يفترض به الالتزام بالدور المخصص له. ووثق "تحالف الدفاع عن حرية الرأي والتعبير في لبنان" أكثر من 4 آلاف استدعاء للتحقيق منذ 2015 بناءً على منشورات على

مواقع التواصل الاجتماعي وحتى منتصف عام 2020 فقط. واستدعى 60 شخصاً بعد انتفاضة 17 تشرين 2019، حتى ربيع 2020.

- أضاف التحول إلى شبكة الإنترنت تحديات جديدة للصحافيين كان من أبرزها التهديدات الإلكترونية بما يشمل الحملات التحريضية والقرصنة على الأفراد والمؤسسات على حدّ سواء.  
- تتنوع الجهات التي تنتهك حرية الصحافة بين سياسية وحزبية وأمنية ودينية وقضائية وإدارية، كما يتنامى نسق الاعتماد على "جمهور غاضب" تابع لقوى نافذة سياسية وحزبية وأمنية في الاعتداء الجسدي على الصحافيين.

- لا يسلم الصحافيات والصحافيون من الرقابة التي تمارسها جميع الجهات المنتهكة وكان في مقدّمها إدارات الوسائل الإعلامية نفسها.

- يتعرّض الصحافيون لانتهاكات لحقوقهم وحرّياتهم داخل الوسائل الإعلامية التي يعملون فيها، وتتسم ظروف عملهم أحياناً بالهشاشة كما يتعرّضون للطرد التعسفي وعدم الإنصاف أو غياب احتمالات التقدّم الوظيفي. هذا بالإضافة إلى تفاوت في الأجور بحسب الجندر كما بحسب اختلاف الأقسام التي يعملون فيها، إذ يوجد سلّم وهمي يفرّق بين العاملين في السياسة والاقتصاد والمجتمع والفن والثقافة، كما بحسب نوع المهمة الإعلامية من دون أن تكون سنوات الخبرة أو الكفاءة عاملاً حاضراً بالضرورة.

- يعاني الصحافيون من رقابة إدارية على عملهم تتمثل في منع مواضيع أو التدخل الصريح في عمل الصحافيين وتوجيههم أو حتى تعديل موادهم من دون استشارتهم.  
- وبين الانتهاكات غير المحكي عنها بكثافة ورصدها الدراسة، التحرش والاعتداء الجنسي وفرض شروط على الإعلاميات بشكلٍ خاص للتوظيف بينها ما يرتبط بحياتهم الشخصية أو بإقامة علاقات جنسية.

- يتفق أكثر من نصف الصحافيين الذين شملتهم العينة على تحيّز القضاء ضدهم لصالح السياسيين. وعلى الرغم من مشاركته في تكميم الأفواه في لبنان، إلا أنّ هناك بعض القرارات المتخذة من قضاة أفراد كانت في صالح صحافيين في السنوات الماضية.  
- يعتبر بعض الصحافيين أن محكمة المطبوعات التي تُعد محكمة خاصة بالأساس لا تقوم بدورها المفترض، بل تناقضه من خلال الممارسات والهيكلية الحالية الغرض الرئيسي من وجودها. فهي تضبط وتعيق بدلاً من أن تصون الحرية والحقيقة.

- لم يسلم الصحافيون الأجانب في لبنان من انتهاكات الأجهزة الأمنية كمديرية الأمن العام وتتمثل بالترحيل أو المنع من دخول البلاد وحتى مدهامات البيوت والاعتقال.

- كانت الرقابة الذاتية والخوف نتيجتان حتميتان لجميع الانتهاكات الممارسة ضد الصحافيين، ويساهم غياب العدالة في تكريس الانتهاكات وتعزيز نتائجها.

أظهرت الدراسة أنّ المؤسسات الإعلامية تعاني من مشاكل بنيوية قد تساهم في تدهور القطاع في بعض الأحيان، ويمكن تلخيصها بالآتي:

- عدم الالتزام بأخلاقيات المهنة وعدم تحديد سياسات تحريرية واضحة.  
- التبعية والارتهان وغياب الاستقلالية نتيجة الارتباط بمصادر التمويل والمعلومات.  
- التوجّه إلى جمهور من فئة محددة بدل تمثيل جميع الفئات في التغطية الإعلامية ما يزيد من الاستقطاب والانقسام.

- لا يزال الإعلام "البديل" قليل الانتشار في مقابل سيطرة واسعة من الإعلام التقليدي.
- بيّنت الدراسة أنّ القوانين والتشريعات كما الهيئات الموكلة إليها مهمة تنظيم قطاع الإعلام قد تكون من العوائق أمام حريته أو تعدديته. ويمكن تلخيص ذلك في النقاط التالية:
- يميّز القانون بين الإعلام السياسي وغير السياسي، كما يضع قيوداً كبيرة على إنشاء وسائل الإعلام تحديداً منها الصحف المحصورة بالامتيازات، والقنوات المحددة بترخيص مسبق وبمبلغ مالي مرتفع، ما يشكّل خطراً على التعددية الإعلامية ويترك مجالاً للاستنساب والتدخل السياسي، كما يحصر ملكية وسائل الإعلام بالأغنياء لما ينصّ عليه القانون من رسوم مرتفعة مفروضة على تأسيس المؤسسات الإعلامية.
- بالرغم من وجود محاولات من عاملين وعاملات في القطاع الإعلامي لتشكيل هيئات نقابية تحميهم إلا أنّ العوائق القانونية والاستنسابية في هذا المجال فضلاً عن المشكلة التمثيلية تشكّل عقبات تحول دون توحيد الجسم الإعلامي وتضامن أركانه، وما يعنيه ذلك من حماية للحقوق والحريات.
- تضطلع وزارة الإعلام بمهمة رقابية على الإعلام تحديداً الرسمي منه ما يعيق النهوض بهذا القطاع وتحريره من السطوة السياسية التي تتحكم بسياسته التحريرية.
- لا يزال القانون يجرم جزائياً النشر، كما لا تزال عقوبات الحبس فضلاً عن سهولة ملاحقة الصحفيين والصحافيات بسبب عملهم الصحفي وما يكشفونه خصوصاً في قضايا الفساد، بالإضافة إلى ملاحقتهم المستمرة باتهامات القبح والذم والتشهير من أشد القيود تكبيلاً للحرية الصحافية.
- على صعيد مجابهة التحديات والعوائق التي يعاني منها الإعلام في لبنان، خلصت الدراسة إلى وجود أساليب مقاومة، يمكن اختصارها بالآتي:
- تفعيل العمل النقابي خصوصاً المستقل والبديل منه، وتعزيزه وتنظيمه لحماية حرية الصحافة وتعزيز التضامن بين الإعلاميين والإعلاميات.
- القيام بحملات توعية بين العاملين في القطاع وبين الجمهور حول حرية الصحافة وحقوق الصحفيين وحول ما تنص عليه القوانين المنظمة للعمل الإعلامي.
- السعي إلى إقرار قوانين تعزّز حرية التعبير وحرية الصحافة.
- الالتفات إلى جودة المحتوى الإعلامي ومدى مطابقته للمعايير المهنية والأخلاقية وتعزيز المصداقية وطرح القضايا التي تحاول السلطة كتمها.
- إيجاد مصادر دخل بديلة لتفادي تحكّم الممول وتأمين الاستدامة للمؤسسات.
- إنشاء شبكات أمان فاعلة للصحافيات وآليات تبليغ آمنة عن الانتهاكات بحقهنّ.
- مناصرة الصحفيين للجسم الإعلامي وتوحيد صفوفهم والتشبيك في ما بينهم للعمل على قضاياهم.

## توصيات الدراسة

- التوعية بالقوانين المنظمة للعمل الإعلامي في لبنان لجميع العاملين في المجال، والتوعية بالحقوق التي يضمنها الدستور اللبناني وبضرورة التكافل من أجل حمايتها.
- تبذو مقاومة الانتهاكات الممارسة ضد المواطنين لحقهم في الرأي والتعبير عملاً وقراراً فردياً بالواجهة، ما يزيد من الشعور بالخوف لدى الناشطين والصحافيين والحقوقيين، لذلك يجب تعزيز التضامن بين الصحافيات والصحافيين وتوسيع رقعة عمل المجموعات والائتلافات كي تضم أكبر عدد ممن قرروا المواجهة تفادياً للتفرد بهم، والتفكير بشكل جماعي للبحث عن مخرج للمأزق الذي يحاصر حرية التعبير في البلاد.
- إنشاء مرصد للانتهاكات التي ترتكبها المؤسسات الإعلامية عبر المحتوى الذي تبثه (سواء كان تحريضياً ضد فئات معينة أو تقسيمياً أو فئوياً أو غير ذلك)، وتأثيرات ذلك على الجمهور، وعلى الأشخاص المستهدفين.
- إطلاق مرصد مخصص لجميع الانتهاكات التي تطاول العاملين في المجال الإعلامي داخل لبنان على اختلاف مهنتهم وفئاتهم وجنسياتهم، ومتابعتها قانونياً، والمساهمة في اعتبار كل قضية خرقاً فادحاً لا خيراً عادياً.
- تعزيز وعي الجمهور بأهمية حرية الصحافة وارتباطاتها بحرية التعبير والرأي في البلد ككل، والعمل على تعزيز ثقته في الصحافة كعمل يهدف بالأساس إلى محاسبة السلطة ورفع صوت الناس.
- إشراك جميع العاملين في الصحافة بالعملية التحريرية، والعمل على ضمان حق معدي المحتوى في تقريره، وتكريس العودة إليهم دائماً في حال الرغبة في التعديل عليه.
- الدفع باتجاه حذف المواد المجرمة للنشر والتعبير والرأي والإعلام من القوانين في لبنان.
- العمل على التنظيم الذاتي لقطاع الإعلام، لتصبح مهمة الكيانات المعنية بتنظيمه (المجلس الوطني للإعلام المرئي والمسموع ووزارة الإعلام) تقتصر على الأمور التقنية فقط.
- توعية الصحافيين حول العمل النقابي وأهميته وتعبئتهم للانخراط فيه، كما تعزيز المعرفة بعمل ونشاط تجمع "نقابة الصحافة البديلة" وجذب المزيد من الصحافيين للانضمام لصفوفه، لجمع جهود الإعلاميين وزيادة تأثيرها.
- تشجيع فضح الانتهاكات ومرتكبيها على اختلافهم وضمن ذلك الاعتداءات التي تقع على الصحافيين خلال أدائهم لعملهم أو انتهاك حقوقهم داخل مؤسساتهم من تحرش جنسي وطرد تعسفي وغيرها، والدفع نحو نشر أخبار هذه الانتهاكات في المؤسسات الإعلامية.
- إنشاء اتحاد نقابي للعاملين في جميع فئات الإعلام في لبنان ليكونوا تحت مظلة نقابية تعزز من قدرتهم على الدفاع عن حقوقهم، بما يضمن استمرارية تنوع النقابات ولكن أيضاً اتحادها واتحاد عمالها.

## اقتراحات الصحفيين: سبل المقاومة

بالرغم من اتفاقهم على أنّ الحرية الإعلاميّة في لبنان هي مجرد هامش يتطلّب صراعاً يومياً منهم لتوسيعه، إلا أنّ الصحفيين/ات يعتقدون أنّ أساليب مقاومة التدهور على صعيد هذه الحرية لا تزال متاحة. يؤمن 55.9% من المجيبين على الاستبيان بأنّ هناك سبلاً لمقاومة التدهور في الحريات، فيما تعتبر نسبة 44.1% أن ليس هناك سبل مقاومة لهذا التدهور. تركّزت اقتراحات العيّنة على تفعيل وتعزيز العمل النقابي وتنظيمه لحماية حرّية الصحافة، كما التضامن بين العاملين والعاملات في المجال الإعلامي، والقيام بحملات دعم لحرية الصحافة وحماية الصحفيين، كما التوعية بالقانون والسعي لإقرار قانون يعزّز حرية الصحافة وينظّم تمويل المؤسسات الإعلامية بما يضمن الاستقلاليّة التحريرية للمؤسسات. كما توحيد الصفّ الصحفي والتشبيك مع مؤسسات ومنظمات ونقابات دولية.

ودعت اقتراحات أخرى إلى الالتفات للمحتوى الإعلامي نفسه، كإنتاج محتوى يفضح القمع وممارسيه، ويركّز على القضايا التي تهم الرأي العام وتناول السلطة كتمها، كما انتقاد المحتوى الإعلامي المحابي، والتمتع بالمصداقية والتزوّد بحجج قوية للتمكّن من الملفات المطروحة، واستخدام أساليب ترفع الوعي النقدي وتحقّق الجمهور على طرح أسئلة، كما القيام بمشاريع إعلامية مشتركة بين الصحفيين. ودعت الاقتراحات إلى إيجاد مصادر دخل بديلة وابتكار أساليب جديدة لعرض الأفكار وتداولها بما يضمن تأثيرها، وفك الارتباط بالجهات الممّولة السائدة. ودعا الصحفيون/ات في اقتراحاتهم إلى إنشاء شبكات أمان فاعلة للصحافيات، ووضع سياسات تليغ شفافة وسريّة عن الانتهاكات، واعتماد قوانين داخلية في المؤسسات الإعلامية أو شرعات حقوق وواجبات تحمي حرية العاملين.

### الإيمان بوجود أساليب مقاومة القمع نسبةً لتقييم وضع الحريّات في لبنان منذ ٢٠١٥



Beirut Port Explosion Fuels Lebanon's Collapse: 'May God Save the Country', WSJ, Aug 2021  
لبنان: استهتار صارخ بالحقوق، هيومن رايتس ووتش، 13 كانون الثاني، ٢٠٢٢.  
Reporters without Borders - Lebanon.  
Lebanese security forces assault reporter Ibrahim Fatfat amid protests in Tripoli, CPJ, 2021.  
Journalists assaulted in Lebanon amid violent protests, CPJ, 2015.  
Journalists assaulted, detained while covering protests in Beirut, CPJ, 2020.  
Violence against reporters becoming more frequent in Lebanon.

<sup>1</sup> TV coverage report for the parliamentary elections, Maharat, Jan 2022.

<sup>2</sup> لائحة الحالات، مرصد حرية التعبير "محال".

<sup>3</sup> سهى زين الدين، شبح الإغلاق يخيّم على أعرق الصحف اللبنانية، بي بي سي عربي، ٢٠١٦.

<sup>4</sup> استدعاء قبيسي والأمين إلى التحقيق! صحيفة الديار، ٢٠٢١.

<sup>5</sup> القضاء يستدعي رياض قبيسي، المدن، ٢٠٢٠.

<sup>6</sup> حرية التعبير والرأي والإعلام، مطالعة للمحامي بول مرقص ضمن الخطة الوطنية لحقوق الإنسان في لبنان عام 2007.

<sup>7</sup> الصحافة اللبنانية.. تاريخ طويل وحاضر صعب، الجزيرة، ٢٠١٧.

<sup>8</sup> الصحافة اللبنانية ودورها في أزمنة السلم والحرب، مجلة الدفاع الوطني، ٢٠٠٨.

<sup>9</sup> غداة حلّ حزب القوات اللبنانية عام 1994، صدر قرار حكومي بمنع المؤسسات التلفزيونية غير المرخصة من بث الأخبار والبرامج السياسية، لكن مجلس النواب اصدر قراراً بعد نحو ثلاثة أشهر قضى بإعادة بث الأخبار. وبعيد ذلك صدر قانون البث التلفزيوني والإذاعي رقم 382 الذي أعطى امتيازات للأحزاب التي شاركت في الحرب لإنشاء وسائل إعلام خاصة بها.

<sup>10</sup> المنظومة في لبنان تُرسّخ مفهوم القمع "... 2021 عام الانتهاكات والدعاوى بحق الصحفيين بامتياز، النهار، 2021.

<sup>11</sup> Chrome zero-day used to infect journalists with Candiru spyware, bleepingcomputer, 2022

<sup>12</sup> Spyware and Press Freedom, CPJ

<sup>13</sup> 2021 Country Reports on Human Rights Practices: Lebanon - BUREAU OF DEMOCRACY, HUMAN RIGHTS, AND LABOR - US Department of state - 2022.

<sup>14</sup> لور أيوب، شهادات صحفيين تعرّضوا للقمع: حين يصبح الصحفي هو الحدث، المفكرة القانونية، ٢٠٢٠.

<sup>15</sup> لبنان: موجة من الملاحقات بسبب حرية التعبير، هيومن رايتس ووتش، ٢٠٢٠.

<sup>16</sup> غيدة فرنجية، مكتب مكافحة الجرائم المعلوماتية: رقابة غير منظمة على المساحات الإلكترونية، المفكرة القانونية، ٢٠١٣.

<sup>17</sup> لبنان: هل مكتب مكافحة الجرائم الإلكترونية قانوني؟، آيفكس ومهارات، ٢٠١٤.

<sup>18</sup> تحالف جديد للدفاع عن حرية التعبير، هيومن رايتس ووتش، تموز، 2020.

<sup>19</sup> طرد صحفيين من لبنان: مراسلون بلا حدود ومؤسسة سمير قصير تذكّران السلطات بالتزاماتها في مجال حرية الصحافة، موقع منظمة مراسلون بلا حدود، 13/9/2021.

<sup>20</sup> نزار صاغية، تحولات إيجابية في اجتهاد محكمة المطبوعات في بيروت (1): من واجبتنا تعزيز دور الإعلام في الكشف عن الفساد، (2): مبادئ الديمقراطية أبدى من رمزية رئاسة الجمهورية، المفكرة القانونية، 22/6/2020، 20/5/2020.

<sup>21</sup> Army bars journalists from reporting on Beirut's Hamra Street, citing permit regulations, CPJ, 2020.

- <sup>22</sup> منع قناة MTV من التغطية في القصر الجمهوري: "مقر حزبي أم رئاسي؟" العربي الجديد، ٢٠٢٠.
- <sup>23</sup> لبنان: منع مراسلة "الجديد" من دخول القصر الجمهوري والقناة تقاطع، العربي الجديد، ٢٠٢١.
- <sup>24</sup> ملاحقة المفكرة القانونية امام نقابة المحامين في بيروت: ما هي ابعادها الاجتماعية؟، موقع المفكرة القانونية، 18-10-2011.
- <sup>25</sup> صحافيات يعانين التحرش: مدير بـ"فانتازم لغة الأمر"... والراتب تحدده المفاتن، المدن، 31-3-2022.

<sup>26</sup> Media Ownership Matters, Reporters Without Borders, 2022.

<sup>27</sup> Diana Hodali, Lebanon's media landscape - struggling with digitalization and media freedom, Deutsche Welle, 07/05/2019.

<sup>28</sup> MEDIA TRENDS IN TIME OF CHANGE, Maharat, May 2021.

<sup>29</sup> THE MEDIA AND INFORMATION LANDSCAPE ASSESSMENT IN LEBANON (MILA), Maharat, October 2021.

<sup>30</sup> مها زراقت، تويتر، كانون الثاني 2022 - دكتورة في كلية الإعلام، الفرع الأول، الجامعة اللبنانية.

<sup>31</sup> حق الوصول إلى المعلومات في لبنان يصطدم بذرائع السلطة والترهّل الإداري... "المرصد الوطني" نموذجاً، النهار، 2021  
<https://www.annahar.com/arabic/section/77-%D9%85%D8%AC%D82021%D9%85%D8%B9/28092021034258968>

<sup>32</sup> لبنان: مماتلة في تنفيذ قانون الحق في الوصول إلى المعلومات، هيومن رايتس ووتش، 2019  
<https://www.hrw.org/ar/news/2019/09/27/334192>

<sup>33</sup> قانون حق الوصول إلى المعلومات... بين مهلة الردّ وضرورة الشفافية، مهارات نيوز، 2021  
<https://maharat-news.com/accesstoinformation>

<sup>34</sup> حق الوصول إلى المعلومات في لبنان يصطدم بذرائع السلطة والترهّل الإداري... "المرصد الوطني" نموذجاً، النهار، 2021  
<https://www.annahar.com/arabic/section/77-%D9%85%D8%AC%D82021%D9%85%D8%B9/28092021034258968>

<sup>35</sup> إصلاح القطاع الإعلامي في لبنان: إعلام جديد، سياسة جديدة؟، مروان كريدي، صدى، ٢٠١١.

<sup>36</sup> وسائل الاتصال نشأتها وتطورها، خليل صابات، جمال عبد العظيم، مكتبة الأنجلو المصرية، ٢٠٠١.

<sup>37</sup> أهلاً بكم في إمبراطورية نقابة المحرّرين اللبنانيين، صحيفة الأخبار، 2009

<sup>38</sup> وزارة الإعلام في لبنان بانتظار الفرج، فيفيان حداد، صحيفة الشرق الأوسط، 2019.

<sup>39</sup> الإعلام في لبنان، الدكتور ديماء دبوس، الصفحة 22

<sup>40</sup> بانتظار اقرار قانون اعلام جديد.. واقع صعب لحرية التعبير عبر الانترنت، مهارات، 2019.

<sup>41</sup> قانون الإعلام اللبناني: هل دقت ساعة التطوير؟، الأخبار، 2010.

<sup>42</sup> اقتراح قانون الإعلام، حنين الى عهد الانتداب: الرقابة المسبقة للأمن العام تترسخ وتتوسع ونقابة

الصحافة تحشد أصحاب الامتيازات ضد "الحرية"، المفكرة القانونية، 2013.

<sup>43</sup> اقتراح الإعلام الجديد: حرية الإعلام للأثرياء فقط، المفكرة القانونية، يوتيوب، 2020.

<sup>44</sup> عار الحريات اللبنانية: احتكارات المطبوعات السياسية.. باقية؟!، المدن، 2015.

<sup>45</sup> تحالف جديد للدفاع عن حرية التعبير، هيومن رايتس ووتش، تموز 2020.